



Copyright © King Saud University

٩٨٧

الدرة الشنوانية

ابو بكر

الشنواني

الدرة الشنوانية على شرح الأجرومية، تأليف الشنواني،
 أبي بكر بن اسماعيل - ١٩٠١ هـ. خط القرن العاشر عشر
 الهجري تقديراً .

١٢٩ ق ٢٢ س ٥٠٢٠٥ اسم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد .

الاعلام ٢ : ٣٦، دار الكتب المصرية ٢ : ١٠٩

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ

النسخ ج- حاشية الشنواني على شرح الأجرومية .

هدية عاشية الشيخ ابو بكر الشنوازي
عليه السلام

٤٨

وخلت
هدية الحاشية
في سلك الدعوى
التي ما ابرقت
من الفضة
٩٨٧

تعريف اسم الجنس اسم يعين سماه تعيين ذي الاداة
الجنسية او الحضور به فقوله اسم يعين سماه جنس
يدخل فيه علم الشخص وعلم الجنس وقوله تعيين
ذي الاداة يخرج به علم الشخص لان تعيينه
لسماه تعيينا خارجيا اي في الخارج لا في الدهن وتعين
علم الجنس تعيين له في الدهن لان مدلوله الحقيقي
الكلي المصوب في الدهن وحينئذ يفرق بين علم الجنس
واسم الجنس بانها وان دلا على الماهية الكلية الا ان
علم الجنس يدل عليها بقيد كونه حاضرة في الدهن واسم
الجنس يدل عليها من حيث لا يقدر حضورها
في الدهن ولا عينه وقد التبس على كثير من الناس
الفرق بينهما حتى قال القرافي لم اعرف من حقق الفرق
بينهما **و يلبس**

جزء الخواتم المنورا نية

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: الدرر الشنوازية الرقم: ٩٨٧
اسم المؤلف: ابو بكر الشنوازي
تاريخ: القرن الثاني عشر الهجري
رقم التسجيل: ١٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
الحمد لله اصل الحمد مستحقة واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له في ابداء خلقه واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله
واصحابه والشاهدين بصدق ما فتح سبحان بوابه وودقه **وبعد**
فقد كنت علفت على شرح الاجر وميه للشيخ خالد الازهرى تعمد الله رحمة
حواشي سماة بالفوائد السنوية على شرح الاجر وميه ودرت فيها
بما يسر الله تعالى في الحزم كبرية وعلى افهام المتدربين عسيرة ثم انحصرت
في نحو نصف حجم التسهيل على المتعلمين ولعمري نعم المعلمين وسيتبر البرق
السنوية على شرح الاجر وميه في علم العربية وهو من اجل العلوم وافية
واقضها عايدة وحكمة وافرة حجة ومعرفته تقضي في فهم العلوم
المهمة جعلها الله خالصة لوجهه الكريم وموجبة للفوز بجنت
النعيم وغفلة ولذريته ولو اريد به واحسن اليهم واليه امير
بسم الله الرحمن الرحيم لما كان يالف هذا الكتاب امراد ابا الي شيان
بمنه وكن ما هو كذلك تطلب فيه الهداية بالتسمية لما ورد في ذلك
بد المطر والشارح هنا فقال بسم الله الرحمن الرحيم اي بكل اسم من اسماء الذات
الاقديس المسمى بهذا الاسم لا نفس لا شيء من غير ما مطلقا ابتدئ او
اولف ملتبساً متبركاً او مستعجباً فان **ق** الم والم والشارح لم يبد
احد به بالبسملة قلت لعلمها انها نطقاً لا خطاً فان **ق**
لم يترك الم الحمد والشهد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
قلت لا مورين انما تركت ذلك روي الاختصار والهداية لا تقضي
الكلمة وفيه بعد لان العادة جاربه بان الم يكتب ما يقول وسر

حصول

حصول الحمد بالبسملة لانه الوصف بالجميل والظاهر ان خصوص لفظ
الحمد غير مراد كما صرح به النووي رحمه الله تعالى مستدلاً باكتفا
النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب هرقل وغيره بالبسملة مع انه ذوبال
ومنها قلب الاعتراض على المعترض فيقال له ان كان سواك ذابال
فهلا ابتدائة محمد الله تعالى والا فلا يقول عليه ولم يأت المصنعة
وديباجه تاسياً بالنبي صلى الله عليه وسلم في رسالته واكثر السلف
من البخاري وشيخه وشيخ شيخه واية دهره كمالك وعبد الرزاق
وابي داود واحمد وانا اني كما قل يد منهم وحمل صنيعهم على انكار
حمد والفظا اورا وذلك مختصاً بالخطيب دون الكتب وفيه بعد
نام عن قوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ بال فالاول حمل الحمد فيه
على المعنى وتحتل ان يكون الاكتفا بالبسملة اشعاراً بعدم الامور بالابتداء
بلفظ الحمد ومنها ان يترك التشهد لحديث ورد فيها غير وارد
فان الحديث كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الحمد ما هو لم يخطب فلا
حاجة الى القول بالتلفظ وعدم الصحة مع انه صححه النووي والبيهقي
على ما نقله بعض العلماء الثقات ولملوجه ايراد البسملة محتملة
للجملة الاسمية والفعلية الاشارة الى حصول المقصود بكل منهما
او قصد الاختصار بخذف المتعلق او مجرد التفتيش وجملة البسملة تحتل
الخبرية والانتشائية وفي كل اشكال ذكرناه في الاصل وانما قال بسم الله
ولم يقل بالله لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه او الضيق بين
اليمين واليمين اولان المسمى اذا كان في غاية العظمة والجلال
فلا يذ كر بل يذ كر اسمه وحضرته وجاهه كما يقال سلام الله على المجلس

العالي وعلى الحفرة العالية ولم تكنب الف اسم على ما هو وضع الخط لكثرة
الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها والله اصله اله حذف الهمزة
وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود المتحقق
لجميع المحامد والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالفضبان
من غضب والعليم من علم وفي ايتار هذين الوصفين المعين للمبالغة
في الرحمة اشارة لسبقها وعلتها على اصدادها وعدم انقطاعها
اما الاشارة الى سبقها فمن الملاصقة لاسم الذات واما الاشارة الى ما
بعده فمن تكرار الدال عليها وتقديم الاول لانه ابلغ **قول**
يقول فعل مضارع واصله نقول على وزن ينصرف قلت الحركة من العين
الى الفافسكنت العين كما سكنت في الماضي بان صارت الفاوليس قول
من قال استقلت الضمة على الواو فتقلت الى الساكن قبلها وهو
الفاف وجعل الاعلال فيه اصلا بنفسه **قوله** مشتق لاجل ان حرف
العلة قد سكن ما قبله فيه والحركة على حرف العلة لا تستقل
عند سكن ما قبله واما هذا الاعلال لاجل ان يشاكل المضارع
الماضي فيقول بمنزلة يعو دكة اقبل وقد يقال ان ذلك خاص
بالاسم لحقته واما الفعل فتقبل **قوله** العبد الفقير الى مولاه
الغني العبد يقال على اضرب الاول عبد حكم الشرع وهو الذي
يبيع بئجه وابتياعه الثاني عبد بايجاد وذل ليس الله
وهو المقصود بقوله تعالى ان كل من في السموات والارض
الا انا الرحمن عبد الثالثة عبد بالعبادة وهو المقصود
بقوله تعالى واذكر عبدنا ايوب فوجدنا عبدا من عبادنا

ومنه

ومنه سبحانه الذي اسرى بعبده الرابع عبد الدنيا واعراضها
وهو المعتكف على خدمتها ومراعاتها وآباه فصد النبي صلى الله
عليه وسلم بقوله تعسى عبد الدنيا والعبودية اظهر
التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل ولا يستحقها
الامن له غاية الافضال والفقير المفتقر المحتاج في ذاته لعجزه
وضعفا خذ من قوله تعالى يا ايها الناس انتم الفقرا الى الله
قال في الكشاف لان الفقر مما يتبع الضعف وكلما كان الفقير
اضعف كان افقر وقد شهد الله سبحانه وتعالى على الانسان
بالضعف في قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا وقال الذي
خلقكم من ضعف والفقير يحتمل انه صفة مشبهة فعناه
اله ايم الفقراي الحاجة وانه صيغة مبالغة فعناه الكثير
الفقر يقال افقره الله ابقا واوحى فقر فقرا كضرب ضربا
وقر بالكسر فقرا فهو فقير واجمع فقرا والاثني فقير من نسوة
فقار وعداد له اسما وهو مشتق من انكسار القفار وهو
الظهر التي لا تبقى معه قدرة وقيل من الفاقة وهي الداهية او الهلاك
حكما في الكفاية وحرم صاحب المستعذب بالاول فقار
اصله الذي يشتكي فقاره وهو عظام الظهر كانه بسو حاله منقطع
الظهر واسم المولى يقع على معان كثيرة وهو الرب والمالك والسيد
والمنعم والمعتق والناصر والمحب والتابع والجار وابن العم والحليف
والعقيل والصهر والعبد والمنعم عليه والمعتق والعاصب
والقائم بالامر ولناظر البشير والشريك والذمير والغنى الفقير المحتاج

بل كلما سواه محتاج اليه وفي جمع الفروع التقدير اجماع الطباق
وهو الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة
وكذا ابن الجبلة والمولى **قوله** خالد بن عبد الله بن ابي بكر
الازهرى خالد اسم الشارح وهو بدل من فاعل بقول او عطف
بيان له وابن عبد الله نعت لخالد ويجوز جعله خبرا مبتدئا
محذوف والجملة مستأنفة وكانه قيل من خالد فقال هو ابن
عبد الله او معترضة بين القول ومحكيه وبين الموصوف
وصفته وفايدة الاعتراض تميز المص عن غيره لما في اسمه
من الاشتراك ويصح جعلها نعتا لخالد بتقدير تنكيره
وابن ابي بكر نعت لعبد الله ويحكي فيه نظير ما تقدم والازهرى
نعت لخالد وهو نسبة الى الازهر لانه كان مستقرا فيه
وكان شافعي المذهب صعيد باجرى البلد والازهر هو
الجامع الذي هو اول بيت وضع للناس بالقاهرة وقد
اختص بكثرة العبادة واكتساب السيادة واستغراب
السعادة فيا له من جامع ما ازهره وموضع ما نوره والجالس
فيه تجد راحة من قبل الرحمن ولا ينكر ذلك الامن ابتلى بالحرمان
وقد انتشر في الافاق علماءه ونعم الشرق والغرب صلى اوه
ولا عبادته متيسرة في مثله ولا يعلم اكثر من ما بين اهله وهناك
نبذة يسيرة والا فضل شايع وفخره ذابغ ولله الفضل
والمنة اذ جعل على اهله عمدا اهل الجنة **قوله**
عابله الله بلطفه الحق خبر والمقصود به انشا الدعاء له

باللطف

باللطف وفسر بالاقدار على الطاعة فيكون مراد فاللطف فبقا صرح
بذلك الجوهرى وغيره قال السبكي اللطف هو التوفيق خلافا للمقتلة
وقيل الرفق والرحمة انتهى والحنى الظاهر قال اهل اللغة يقال خفيت
النفاذ الظهيرة واخفيت اذا سترته لا وكنتمه هذا هو المشهور
وقيل هما الفتان فيهما جميعا اي البين الواضح لكل احد لتناهيه
في العظم والكمال او البين كونه لطفالعدم وجوبه عليه تعالى
قوله واجراه على عوايد برة الحننى اي استمره على عوايد برة اي برة
الكثير الواسع اي اللهم اجره على عوايد برة الحننى يجوز في العوايد جمع
عابده ان يراد به الوصف اسم فاعل من العوايد الرجوع مرة
بعد اخرى والاصافة للتخصيص وان يراد بالعابدة المعروف والجملة
والعطف والشفقة كما في القاموس فتكون الاضافة بيانية والحنى
كفي من الحفاوة بفتح المهملة وكسر هاء تليها فالحفاوة بالكسر
وهي المبالغة في الاكرام وبين جملة الدعاء التخصيف والتخسيس
قوله الحمد لله الحمد هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختبارى
حقيقة او حكما على وجه التعظيم ظاهره باطنا واسمه للذات الواجبة
الوجود المستحق لجميع المحامد وله المربى الحمد للخالق والرازق او نحوهما
مما يمنع استحقاق الحمد بوصف دون وصف لا يقال المقصود من
ذكر الحمد هنا حصول البداية بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك
وقد فانت البداية بما سبق اما لانه ليس المراد بالحمد في الحديث الوارد
في ذلك قول الحمد لله فقط بل المفهوم الكلى الذي هو ذكره وهو
صادق بالتسمية وذكر الحمد بلفظه بعد ذلك تاكيده او اما لان الابتداء

*على العباد أن يذكروا الله كثيراً
وأن يشكروا عليه
وأن يحفظوا أحوالهم
وأن يذكروا نعم الله عليهم
وأن يحسنوا الخلق
وأن يحفظوا دينهم
وأن يحفظوا أموالهم
وأن يحفظوا عيالهم
وأن يحفظوا جيرانهم
وأن يحفظوا بلادهم
وأن يحفظوا أرواحهم
وأن يحفظوا دنياهم
وأن يحفظوا آخراتهم
وأن يحفظوا سمعهم
وأن يحفظوا أبصارهم
وأن يحفظوا نفوسهم
وأن يحفظوا شرفهم
وأن يحفظوا إيمانهم
وأن يحفظوا عقولهم
وأن يحفظوا قلوبهم
وأن يحفظوا أرجلهم
وأن يحفظوا أيديهم
وأن يحفظوا أرجلهم
وأن يحفظوا أيديهم
وأن يحفظوا قلوبهم
وأن يحفظوا عقولهم
وأن يحفظوا إيمانهم
وأن يحفظوا سمعهم
وأن يحفظوا أبصارهم
وأن يحفظوا نفوسهم
وأن يحفظوا شرفهم
وأن يحفظوا دنياهم
وأن يحفظوا آخراتهم
وأن يحفظوا سمعهم
وأن يحفظوا أبصارهم
وأن يحفظوا نفوسهم
وأن يحفظوا شرفهم
وأن يحفظوا دنياهم
وأن يحفظوا آخراتهم*

والتشهد معها والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
حيث ذكر اسمها عرفاً لما يقصد ذكره بعدها وأما إن المراد بالانتماء
ما يصدق بكل من الحقيقي والاضافي فالجمله اسم بحدوثها حقيقة
والحمد لله وبه بالاضافة لما بعده والاضافة للحمد للجنس أو الاستغراق
او العهد اي جنس الحمد او كل فرد منه او الحمد المعهود مملوك او مستحق
للمعبود بالحق المنتصف بكل حال على الكمال والجملة انشائية او خبرية
كما هو اصلها الحصول الحمد على التقديرين لكن بطريق اللزوم على الثاني
اذ من لازم الاخبار عن الحمد بانه مملوك او مستحق له تعالى وصفه تعالى
بانه مالك او مستحق له وذلك جمل قطعاً فيكون الوصف به حمد الباطني
المطابقة ولعله مراد من ذلك انه على عدم حصول الحمد على تقدير
الاخبار واما ما قيل من انه لا بد في تحقق الحمد من الازعان بمدلول
الجملة والاخبار لا يستلزمه فلا يتحقق حمد على تقديره فهو في غاية
السخوط اما اولاً فلانه اذا باق على مقتضى كلام السيد وعجزه
من ان المراد بالتعظيم الباطني في الحمد ان يعتقد انشاء الحمد
بالمجود به واما ثانياً فلانه لا وجه للفوق في عدم الاستلزام
المذكور بين الانشاء والاخبار وقد علم من كلام المحققين من ان المراد
بالتعظيم الباطني ان يقصد التعظيم وان لم يعتقد ما ذكره تحقق الانشاء
مع عدم الازعان بل مع الازعان العدم واما ثالثاً فلان اعتبار الازعان
وعدم لزومه للاخبار لا يسوغ اطلاق منع الاخبار وعدم حصول
الحمد على تقديره بل وزانه وزيان ساير المعبررات في الحمد كالتعظيم

*والحمد لله رب العالمين
والتشهد معها والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
حيث ذكر اسمها عرفاً لما يقصد ذكره بعدها وأما إن المراد بالانتماء
ما يصدق بكل من الحقيقي والاضافي فالجمله اسم بحدوثها حقيقة
والحمد لله وبه بالاضافة لما بعده والاضافة للحمد للجنس أو الاستغراق
او العهد اي جنس الحمد او كل فرد منه او الحمد المعهود مملوك او مستحق
للمعبود بالحق المنتصف بكل حال على الكمال والجملة انشائية او خبرية
كما هو اصلها الحصول الحمد على التقديرين لكن بطريق اللزوم على الثاني
اذ من لازم الاخبار عن الحمد بانه مملوك او مستحق له تعالى وصفه تعالى
بانه مالك او مستحق له وذلك جمل قطعاً فيكون الوصف به حمد الباطني
المطابقة ولعله مراد من ذلك انه على عدم حصول الحمد على تقدير
الاخبار واما ما قيل من انه لا بد في تحقق الحمد من الازعان بمدلول
الجملة والاخبار لا يستلزمه فلا يتحقق حمد على تقديره فهو في غاية
السخوط اما اولاً فلانه اذا باق على مقتضى كلام السيد وعجزه
من ان المراد بالتعظيم الباطني في الحمد ان يعتقد انشاء الحمد
بالمجود به واما ثانياً فلانه لا وجه للفوق في عدم الاستلزام
المذكور بين الانشاء والاخبار وقد علم من كلام المحققين من ان المراد
بالتعظيم الباطني ان يقصد التعظيم وان لم يعتقد ما ذكره تحقق الانشاء
مع عدم الازعان بل مع الازعان العدم واما ثالثاً فلان اعتبار الازعان
وعدم لزومه للاخبار لا يسوغ اطلاق منع الاخبار وعدم حصول
الحمد على تقديره بل وزانه وزيان ساير المعبررات في الحمد كالتعظيم*

ظاهر

ظاهر فغاية الامر توقف تحقق الحمد على تحققه نعم ان حملت الواو
في جملة الصلاة الاتية بنا على انشائها على العطف على ما هو الظاهر
تعيين الانشائها بنا على منع الجمهور عطف الانشاء على الخبر مطلقاً
كما هو ظاهر اطلاقهم او فيما لا محل له من الاعراب كما قيل بذلك
السيد ونوزع فيه **قول** ارفع مقام المنتصبين لتنع العبيد
التنع ما يستعان به في الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير
فالتنع خير وصدده الصراحة ان الله تعالى ولا يملكون لانفسهم ضرراً
ولا تنفعوا والعبيد جمع عبد وله جموع جمعها ابن مالك رحمه الله تعالى
في هذين البيتين **عبادٌ يمشون جمع عبد** واعني اعباد معبود امعبدة
كذا في عبادة ان يعبدة ان اتينا كذا في العبادة او امعبدة ان شئت ان تمتد
قوله الخافضين جناحهم للمستفيد اي المنزولين والمتواضعين
والمليين جانبهم له مستعار من خفض الطير جناحه اذا اراد ان
ينحط والمستفيد طالب الفائدة وهو لغة ما استفيد من علم او مال
وامصلاً كما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث كذا كما هو كذا
مال الاجله الاقدام على الفعل او كان ما الاجله الاقدام على الفعل وفي تعليق
الحمد بكل من الذات وصفة الرفع اشارة لاستحقاقه تعالى الحمد لكونها
بل وليس ابر الصفات ايضاً اذ هذا الاسم الاقدس يفيهم معه جميع صفاته
تعالى **قوله** بان تسهيل النحول الى العلوم هو تسهيل الجاه والطريق
الى العلوم **قوله** ولا تزرد عطفه على سابقه تفسيره والمراد
بالتزويد التزود **قوله** والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين
لفظاً اقصد ما انشأه عاب الصلاة اي الرخصة عليه والسلام من التقابض

*موله مستعار من
خفض الطائر الجناح
تعبيره استعاره
تفسيره كما في شرحه
استعاره
الشبه
المراد
هو التسهيل
لانه استغناء
عن العلم
لان العلم
يسهل النحول الى العلوم*

بشد و ذمها من موه وتصغيره على اهيل دليل على ما مر لما هو مقدر
من ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وقيل اصله اول تخيكت الواو
وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وتصغيره على او ويل دليل على ما ذكر
لما تقدم وفي الفاموس بصغر على اهيل واويل ومنه يعلم انه
لا دليل في التصغير على تعيين احدهما وقد يقال يجوز ان يكون له
اصلان اهل واول فباعتبار احدهما صغر على اهيل وباعتبار
الاخر صغر على او ويل فان دفع التشكالان في المقام وصح الاستدلال
على ان اصله اهل باهيل لظهور ان محي اهيل يدل على ان اصله
ولكن ذلك لا ينافي ان له اصلا اخر باعتبار اهل او ويل واختلفوا في
النبي صلى الله عليه وسلم والاكثرون على انهم من حرم عليهم الزكاة
وهو بنو هاشم عنه اى حنيفة رضي الله تعالى عنه وبنو هاشم وبنو
المطلب عنه امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه وقيل بنو عمالب
وقيل ذريته وازواجه وقيل اتباعه وقيل اتقيا امته **قوله**
واصحابه قال الجلاله وان جمع محب جمع صاحب او جمع محب
تخفيف صحب بمعنى صاحب وقال في المطول كالز مخشرك انه
جمع صاحب واورده عليه ان الجوهرى منع جمع فاعل على افعال
ولهذا قال السعد في حواشي الكشاف الحق عدم ثبوته حتى قيل
ان اصحابا جمع صحب بالسكون اسم جمع او بالكسر مخفف صاحب
والمراد بالصاحب هنا الصحابي وهو ههنا من اجتمع مؤمنوا
بمحمد صلى الله عليه وسلم وماقت على ذلك **قوله** او في القضاة
والبلاغة والتجريد علم ان القضاة في المنزلة خلو صبه

من تنافر

من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس اللغوي ان تكون
الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعه فان تكون على
خلاف ما ثبتت عن الواضع نحو الاجل فكذلك الادغام في قوله الحمد لله
العلي الاجل والقياس الاجل وفي الكلام خلو صبه من ضمير التانيق
وتنافر الكلمات والتعقيد من فصاحتها فالضعف ان يكون
الكلام على خلاف القانون الخوي المشهور بين الجمهور كالاضمار
قبل الة كلفظا ومعنى وحكما نحو صب غلامه زيد وتقدم معنى
تنافر الكلمات ومعنى التعقيد وفي المنكلم ملكة يتقدر على
التعبير عن المقصود بلفظ فصيح والبلاغة في الكلام مطابقتة
لمقتضى الحال مع فصاحته والحال هو الاموالد اعني المنكلم ان
يعتبر مع الكلام الذي يودي به اصل المراد خصوصية ما و يقتضي
الحال هو الكلام الكلي المتكفي بكيفية مخصوصة ومعنى مطابقتة
الكلام لمقتضى الحال انه من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه
الحال مثلا الاخر حال يقتضى كلاما مؤكدا وقولك ان زيدا في الدار
مؤكد ابانه كلام مطابق لمقتضى الحال الذي هو الكلام المؤكد
بمعنى انه من جزئياته وان ذلك الكلام المؤكد صادق عليه وفي
المنكلم ملكة يعتمد بها على تاليف كلام بليغ واما التجريد فهو
ان ينتزع من امر ذي صفة امرا اخر مثله في تلك الصفة تكامله فيها
قوله وبعد ظرف منقطع عن الاضافة اي بعد ما تقدم وهو بتقدير
اقول ونحوه والفا بعد زايده على توهم اما اشعارا للزوم ما
بعدها لما قبلها وقيل الاصل اما بعد فنذفت اما وعوض عن معنى الواو

والخبر في قوله هذا المشعر في

بداية ج ٧١٦
١١٣١
١١٣٢
١١٣٣
١١٣٤
١١٣٥
١١٣٦
١١٣٧
١١٣٨
١١٣٩
١١٤٠
١١٤١
١١٤٢
١١٤٣
١١٤٤
١١٤٥
١١٤٦
١١٤٧
١١٤٨
١١٤٩
١١٥٠

من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس اللغوي ان تكون
الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعه فان تكون على
خلاف ما ثبتت عن الواضع نحو الاجل فكذلك الادغام في قوله الحمد لله
العلي الاجل والقياس الاجل وفي الكلام خلو صبه من ضمير التانيق
وتنافر الكلمات والتعقيد من فصاحتها فالضعف ان يكون
الكلام على خلاف القانون الخوي المشهور بين الجمهور كالاضمار
قبل الة كلفظا ومعنى وحكما نحو صب غلامه زيد وتقدم معنى
تنافر الكلمات ومعنى التعقيد وفي المنكلم ملكة يتقدر على
التعبير عن المقصود بلفظ فصيح والبلاغة في الكلام مطابقتة
لمقتضى الحال مع فصاحته والحال هو الاموالد اعني المنكلم ان
يعتبر مع الكلام الذي يودي به اصل المراد خصوصية ما و يقتضي
الحال هو الكلام الكلي المتكفي بكيفية مخصوصة ومعنى مطابقتة
الكلام لمقتضى الحال انه من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه
الحال مثلا الاخر حال يقتضى كلاما مؤكدا وقولك ان زيدا في الدار
مؤكد ابانه كلام مطابق لمقتضى الحال الذي هو الكلام المؤكد
بمعنى انه من جزئياته وان ذلك الكلام المؤكد صادق عليه وفي
المنكلم ملكة يعتمد بها على تاليف كلام بليغ واما التجريد فهو
ان ينتزع من امر ذي صفة امرا اخر مثله في تلك الصفة تكامله فيها

قوله وبعد ظرف منقطع عن الاضافة اي بعد ما تقدم وهو بتقدير
اقول ونحوه والفا بعد زايده على توهم اما اشعارا للزوم ما
بعدها لما قبلها وقيل الاصل اما بعد فنذفت اما وعوض عن معنى الواو

من تنافر

الاجمالي فان سيد المحققين صرح بان اسم كل علم موضوع باز في مفهوم
اجمالي صوحك الاسم **قول** في اصول علم العربية اي في بيان ذلك
والشهور ان الظرفية واما ل هذا على التشبيه من حيث ان البيار
يمكن بغير هذه الالفاظ فكان البيان محيط بها فعمل الشمول
المعروف كالشمول الظرفي وقال السعد التفتازاني ظرفية المم
لكونه خاصا لا اعم اجوابه فلا يخفى حرف من اللفظ عن طرف من
المعاني انتهى او لكونه يتعقل ولا يتم بوق باللفظ على قدره لا ازيد
كما ان المظروف يحصل بعد الظرف على قدره لا ازيد وقيل ونعم ما قيل
ان الظرفية مجاز عن الدالة بعلاقة ان المظروف دال على الطرف
او في معنى اللام والمعنى انه دال عليه وعلى غير المشهور من
الوجوه لاحاجة الى تقدير البيان وعلى التشبيه اما استعارة بالكتابة
او تشبه الدال والمدلول بالمظروف والطرف او التسمية ان شبه الحالة
التي بينهما بالحالة التي بين الظرف والمظروف او تمثيلية ان شبه
الصورة المترجمة بالصورة او تشبه بلبغ اي كانه فيه والمراد
بكونه في كذا عرفا انه المقصود بالذات سحلا لصر اشتغال
على الخطية ونحوها مما ليس من اصول علم العربية او المراد فيها وفيما
يناسبها عرفا والاصول جمع اصل وهو لغة ما يبنى عليه غيره
واصطلاحا فضيعة كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها
وبرادفة القاعدة والضابط والقانون ويقال في الاصطلاح
ايضا للرايح وللمستخصص وللدليل يقال الاصل في هذه
المسألة الكتاب والاسنة اي الدليل واصله اصول او ما بوجه

عن الدلالة

ثاني المعهد الخارجي اي الاصول المعنية المعلومه عند اهل هذا
الفن والتحقق ان المعاني المذكورة في المرف باللام تجري في المرف
بالاصناف والمراد جنس الاصول واسما العلوم كالنحو يطلق على
على ثلاثة معان على المشهور المسبيل وادراك اي التصديقات
المتعلقة بها وملكه استحضارها اي قوة حاصلة من تكرر
ادراك القواعد يقتدر بها على استحضارها كما ان قدره والحق
ان كونه من التكرر غالبي واللازم حصوله بعد الادراج او معه
وعلى المعنى الاول فاصنافه اصول الى علم من اضافة العام
مطلقا الى الخاص وعلم العربية علم بجزءه عن الخلد في كلام العرب
لفظا او كتابية وينقسم الى اثني عشر قسما اللغة والحرف والاشتقاق
والنحو والمعاني والبيانات والعروض والقافية والخط وفرض الشعر
وانشا الرسائل والخطب والمحاضرات ومنه التواريخ واما البدع
فقد جعلوه دايلا قسما براسه وقد يطلق علم العربية ويراد به النحو
كما هنا والعربية علم واصنافه العلم اليه من اضافة العام مطلقا الى
الخاص للتبيين كشجرة الاراك ويسمى البيانيون بيانية
ومقتضى كلامهم انها بمعنى من البيانية ومقتضى كلام النحاة
انها بمعنى اللام وبه صرح بعض المتأخرين وعن عمر رضي الله
عنه انه قال نقلوا العربية فانها تزيد في العقل والبرودة ويروي
عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال
النحو يصلح من لسان الاكبر والمدوة تعظمه اذا لم يلحن
واذا اردت من العلوم اجملها فاجلها منا مقيم الالسن

لثوبي

الاصول
اصناف
الكل

لكن الشئ يحطه عن قدره في فترة يسقط عن لحاظ الاعين
ونرى انه في اذ الكلام معناه حاز النباهة بالبيان المعلى
ماورث الابا فيما ورتوا من ابناءهم مثل العلوم فاقنوه
وقال رجل لبيته يا بني اضلحو من السنك فان الرجل تنوبه الناي
فيجب ان يتحمل فيها فليست غير من اخيه وابنه وثوبه ولا يجد من
يعيره لسانه **قوله** ينتفع به المبتدى اي بان يبي
ولما كان نفعه للمبتدى اثر لانه ينقله من الجهل الى العلم اقتصر
عليه والافهونافع لغيره ايضا لانه يذكره وله اقال ولا يحتاج
اليه المنتهي ولم يقل ولا ينتفع به المنتهي ويحتمل انه اقتصر عليه
تواضعا وهما وبوخذ من كلام النووي ان المبتدى هو الذي
ابتدا في ذلك العلم ولم يصل فيه الى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل
فان بلغ الى حالة يستقل فيها بتصوير مسائل ذلك المعنى فهو
المتوسط بالتصوير والمنتصف غالب احكام ذلك العلم وامكنه
اقامة الادلة عليه فهو المنتهي ولم يذكر المتوسط ولعله لانه
لا يخرج عنها لانه بالنسبة الى ما اتقنه منته والى عالم
يتقنه مبتدى وفيه نظر والمشهور في المبتدى الكفر لانه
اسم فاعل من ابتد بغيره وقد يقال انه الاحسن هنا لشاكله
المنتهي وهي لغة لا هذا المدينة فن الصالح اهل المدينة
يقولون بدينا بمعنى ابا ويترتب على ذلك قاعدة مهمة
ان مصدر بد المهور بداءة بضم الموحدة والهمزة والمد
وبد او مصدر غير المهور بداءة بكسر الموحدة بغير همز

وعليها

وعلى هذا الجمل ما جافى عبارة بعضهم من لفظ البدي بغير همز
لان اجلا للغة المذكورة بل لانه قد حكى ان من العرب من يترك الهمز
في كل ما جاز الا ان يكون الهمزة مبددا والحاكي ذلك الاخفش
قوله ان شاء الله تعالى اي بان يترك الامتثال لقوله تعالى ولا تقولن
شيئا اى فاعل ذلك عند الا ان يشاء الله والاسناد لفعل الغير
كهو لفعل النفس ومفعول شئ محذوف اي ان شاء الله تعالى ذلك
قوله عملته للصغار في الفن والاطفال جمع طغلة الالفاظ المترادفة
او القريبه من الترادف في الخطب لا عيب فيه والفن النوع والمراد
في النحو واصنافه الفن الكذا من اصنافه المسمى الى الاسم كشمس
قوله من فحول الرجال فحول الرجال اعلام همة واعظمهم
شأن جمع فحل وكانه استعاره من فحل الابل وهو ذكرها اذا كان كويما
ومجبا في ضرابه **قوله** شيخ الوقت والطريقة في القاموس
الشيخ والشيخون من استهانت فيه السن او من خمسين او من احدى
وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا
السن للتبجيل ومنه يقال شيخ الرجل على ما في الصحاح اي
وصفته بالشيخ للتبجيل وقيل الشيخ من جاوز اربعين سنة
واعلم ان كلام شريعة وهو ان يعبد الله تعالى وطريقه وهو ان تقصد
بالعلم والعمل وحقيقة وهي ان تشهد بنور اودعه في سويد القلب
ان كل باطن له ظاهر وعكسه والشريعة ظاهر الحقيقة والحقيقة
باطنهما وهما متلازمان معنى شريعة بلا حقيقة عاقله وحقيقة
بلا شريعة باطلة ومثلت الثلاثة باجوز فالشريعة كالقشر

الظاهر والطبيعية كالبالحق والحقيقة كما له من الذي يبطله
ولا يتوصل الى اللب الا تحرق القشر ولا الى الهن الا بندق اللب
قوله العارف بربه المراد بالمعرفة ما كان عن كشف صريح معبر
بعد التهذيب او ملاحظة ذاته وصفاته في كل افعاله **قوله**
نفعني الله ببركاته جملة خبرية قصد بها الدعاء والنفع ما
يستعان به في الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير خبر
وصدده الضيق الى تعالى ولا يملكون لانفسهم ضرا ولا نفعا
والبركة التمام والزيادة فكانه اراد بها علومه ومعارفه
قوله انه على ما يشاقه برأي وانما طلبت منه النفع
المذكور لانه على ما يشاقه من الممكنات التي منها النفع المذكور
وما بعده والمثلية والارادة عبارة عن معنى واحد
وهو صفة ازلية متعلقة في الازل بتخصيص الحوادث
باوقات حدوثها تام القدرة التي يتوقف عليها النفع المذكور
وما بعده والقدرة صفة ازلية تؤثر في المقدورات عند
تعلقها فيما لا يزال **قوله** وبالاجابة جدير برأي ولانه
بالاجابة لما طلب منه باعطائه تفضلا منه حقيق لسعة كرمه
او تفضله بوعده بذلك فلذا طلبت منه ما ذكره وتقدم المعمول
للتشجع والخص ولو ادعانا نظر الى ان الاجابة لغايتها على عدمها
واليقينها تفضيل الكرم كانه لا يقع الا في وقد يستشكل تعلييل
المضمر سوالا بخصوص ما ذكر من النفع وغيره بقوله وبالاجابة
جدير بانه قد لا يجاب الداعي الى خصوص ما سأل في الدنيا

كان

كان يوخرا الى الاخرة او بصرف عنه السؤ بقدر ما دعاه مع ان
مقصود المضمر حصول خصوص ما سأل حال تأليف الكتاب
كما هو ظاهر وقد يجاب بان المراد ان السؤال مظنة الاجابة
خصوصا ما سأل **قوله** في اصطلاح الخويين اي مصطلحهم
اي في اللفاظ المتفق على استعمالها لمعان غير لغوية عندهم وهو
في محل نصيب على الحال من الكلام اي الكلام حالة كونه في اصطلاح الخويين
فان قلت لا يصح وقوع الحال من المبتدأ على الصحيح فقلت هو ليس بمبتدأ
في الاصل اذ التقدير تفسير الكلام في الاصطلاح فذو الحال مضاف اليه
لكن حذف المضاف كدلالة المقام عليه اذ هو بجدد التفسير والبيان
واقيم المضاف اليه مقامه فارفع وهذا التقدير ينتفع به في مثل قولهم
الاعراب في اللغة كذا الاسم في الاصطلاح كذا اذ ليس ثم ما يتعلق به
الجار والمجرور وبهذا التقدير يصبح التركيب ويصح جعله حالا
من ضمير منصوب محذوف والتقدير بعينه في اصطلاح الخويين
والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان المراد بالمبتدأ والتقدير
الاول احسن ويصح جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ
اي ثبوت اللفظ المذكور للكلام في الاصطلاح ونبيه بالتقييد
باصطلاح الخويين على اختلاف الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز
عن معناه لغة فانه لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه
كما في القاموس اي ما كان مكتفيا به في اداء المراد قيل ولا يخفى انه
اشد مناسبة لما اصطلم عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه
اليه انتهى وما يتكلم به سوا كان كلمة على حرف كواو العطف او على
اكثر او كان اكثر من كلمة وسوا كان مهمل او لا كما قاله الرضي وغيره
ولعله مراد القاموس بالقول فيكون قد ذكر معنيين فان قيل لا حاجة
الى الاحتراز اذ من المعلوم ان كل ذلك فن انما يتكلم باعتبار اصطلاح
اهل الفن قلت كثيرا ما يتعرض اهل الفنون للمعاني اللغوية فكان

ذكر الحشر مع
منها وحسن الاعراب
او جعلها واحدا
لا بأس به وهو ان يكون
اصطلاح الخويين
نقلا للكلام وتعليقه
الكلام المكتوب
بمد الخليل في قوله
التي هي الفصاحة
في الهمزة

الاطلاق مظنة التوهم فمن الاحتراز لدفعه في التقييد
فابديتان الايضاح ودفع التوهم والتبني على اختلاف الاصطلاح
فالتعجب مع ذلك من الاعتراض بعدم الحاجة اليه **قوله** هو
اللفظ اي معنى الكلام وتفسيره اصطلاحا هو معنى اللفظ المذكور
فان قيل ماله ان يضير الفصل في تعريف الكلام دون الاعراب قلت
اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستعاد من المقام لمكان الاطراد
والانعكاس وصرح بذلك في بعضها ليكون صورة التفرخ دالة
على صورة الاكتفا وقد يقال انه صرح بالحصر هناك على من زعم
ان الكلام قد يكون غير مركب لان ضمير الفصل قد يحكي لقصر
المبند على الخبر الكرم هو التقوى فيكون الكلام مقصورا على
اللفظ المذكور فيحصل به رد الزعم المذكور وعرف الخبر مع افادة
الضمير المحر له عوى اتحاد الجنس فيفيد المقصود من الحصر
بالبغ وجه وضمير الفصل لتقوية الحكم وتأكيد القهر والنفوق عن
النعته فان قيل اللفظ جمع لفظة واقل الجمع ثلاث فيلزم من
ان لا يكون كلاهما الا ما وجد فيه ثلاث وليس كذلك قيل المراد
باللفظ الملفوظ به حقيقة او حكما وهو في الاصل مصدر واستعماله
في الحد حقيقة عرفية فان كان كذلك فلا اشكال في الاقوال مجاز
مشهور فلا يضر في قوله في الحد لاسيما مع القرينة لا يقال التعبير
بالتقول اول لانه اخص اذ لا يقال على المبالغة على التعميم بخلاف
اللفظ لوقوعه عليه وعلى المستعمل فواجه تعبيره باللفظ لان
وجه الاشارة الى صحة استعماله والاحتراز على استعمال القول
الذي استعمل في الراي كثيرا غالبا احتي صار كالحقيقة فاستعماله
في الحد كما استعمل المشترك وهو مذموم في الحد **قوله**
اي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية اعلم ان الصوت
عند اهل السنة كيفية تحدث بحض خلق الله تعالى من غير تأثير

لتموج الهواء والقرع وانقلع خلافا للحكما وقد رد تعريف اللفظ بما ذكر
فيديو واذا العطف مما هو حرف واحد فان الشيء لا يشتمل على نفسه
ويمكن الجواب واعلم ان المتكلمين اختلفوا في هذه المسئلة فقال
بعضهم ان اللفظ الصوت واختاره المحقق البيضاوي في تفسيره
وذكر بعضهم انه كيفية الصوت وقال به في الطوالمع وذهب ابن سينا
الى انه المجموع واختار السعد في شرح المقاصد فان قيل الحروف لفظ
كذا فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل قيل المراد بالحروف
الاب تات الى الاخر وهي برهيمه تعرف من غير احتياج الى معرفة
معنى اللفظ والهجائية منسوبة الى الهجا وهو تقطيع الكلمة لبيان
الحروف التي ركبت منها يذكر اسما فلك الحروف يقال هجيت الحروف
وهجوتها وكهجيتها عدها باسمائها ومن الجار كجوت فلانا بعدد
عليه واذا عدهت الحروف ملفوظة بانفسها لم يكن ذلك كجيتا
قوله التي اولها الالف اي التي اولها في الذكر عادة الالف في الهمزة
والالف اسم مشترك بين المدية التي هي اوسط حروف جاء والهمزة التي
هي اخرها بدليل الاتق اما ساكنة او متحركة والى الوصل تسقط
في المدية فالمتحركة تسمى الفاء وتسمى همزة والهمزة اسم مستحدث تمييزا
للمتحركة اي القابل للحركة عن الساكن وكذا لم تذكر الهمزة في التهجوي
تسمى على معنيها **قوله** واخرها الياء اي اخرها في الذكر عادة
الياء اي سماها فالأخبار فيه وفي نظائره كالأخبار في زيد قائم او هو
على تقدير مضاف او مسمى الياء **قوله** المركب من كلمتين فصاعدا
اي المركب من كلمتين او اكثر من كلمتين لان معنى قولنا اثنان فصاعدا
اثنان او اكثر من اثنين وصاعدا حال حذف عامله اي ذهب المركب منه
صاعدا عن الكلمتين **قوله** مفيد بالاسناد اعلم ان الاسناد **قوله**
نسبة كلمة الى اخرى على وجه يفيد فائدة تامة ولا يرد نحو جسق
مكامل ودين مقلوب زيد فانه كاذم ولا يفيد الاسناد فيه اذ المسند

على الالف واكثر من الالف
من التهجوي

اي ومحلجه

لتموج

اليه فيه غير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة حكما لان اللفظ اذ
اريد به نفسه يجري عليه احكام الكلمة فان قلت ما زاده الشارح
من تعبير الاستاد ان لم يكن مراد اللفظ فتعريفه فاسد وان كان
مراد اللفظ فلا بد من قرينة عليه فقلت تختار الاول ولا فساد بنا على
جواز التعريف بالاعم والثاني وانك في القرينة على وضوح المعنى
المراد وانه معلوم عنده وايضا فالمعنى الغايبة التابعة لا يكون
الاعم الاستاد **قوله** بحيث لا يبصر السامع منتظرا لشي
اخر اي انتظارا تاما بعد فهم المعنى كالانتظار الذي ينبغي مع
المسند كقيام بدون المسند اليه كزيد او يتقي مع المسند اليه
بدون المسند وانما قيدنا الانتظار بالتام ليدخل بحر والفعل
والفاعل فانه كلام تام مع انه يبقى انتظار المفعول به ونحوه
لكن هذا الانتظار اقل من الانتظار المذكور والانتظار لفهم المعنى
لا يبرك كالكلام الذي خوطب به من لا يفهم معناه وكان لا ينتظر
شيئا اخر اذ افهم المعنى **قوله** بالوضع فان قلت يلزم على
كون الافادة بالوضع خروج المجاز قلت ممنوع بل هو موضوع بالنوع
بل المركب مطلقا وان كان حقيقة موضوع بالنوع كما هو مبسوط
في التلويح وغيره **قوله** وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى اي
تعيينه للمعنى فيفهم منه العارف بوضعه له قال السيوطي والمراد
جعله متهيئا لادبغية ذلك المعنى عند استعمال المنكلم له على وجه
مخصوص كتسمية الولد زيدا انتهى وهذا شامل لوضع غير اللفظة
العريضة بل هو حسن متعين وهذا تعريف وضع اللفظ واما الوضع
المطلق المتناول له ولغيره فهو جعل شي بازا شي اخر بحيث اذا فهم
الشي الاول فهو الشي الثاني **قوله** كما قال بعضهم اي بنا على قول
بعضهم فالكاف بمعنى على كما هو قول الاخفش والكوفيين و
مصدره ويجوز جعل الكاف على التشبيه وما على الموصول مع حذف

العاية

ما يد والتعابير بين المشبه والمشبه به قد يكون فيه الاعتبار اي فهو
مختار لنبته الى الشارح مما مثل له باعتبار نسبتة لبعضهم اي
بالكون هذا المراد مماثل للمعنى ما قال بعضهم او حال كون هذا اللفظ
لذي اراد معناه مصائلا للفظ الذي قال بعضهم **قوله** له الفغات
اي اخره اي له ابتنا على الخلاف في ان دلالة الكلام هل هو وضعه
ليكون المراد بالوضع المذكور الوضع العربي او عقليه فيكون المراد به
المقصود هذا ولقايك ان يقول لاننا ابتنا تفسير الوضع بالمقصود
على القول بان دلالة الكلام عقليه بل يصح اعتبار المقصد في الكلام
على القول بان دلالة الكلام وضعيه كما لا يخفى **قوله** هل في
وضعيه ام عقليه ان قلت المقرر في كتب النحوانه يمتنع ان يوتي له
معادل فلا تقول هل زيد قائم ام عمرو فلا يكون التركيب الذي
ذكر الشارح صحيحا قلت اجيب بانه لعنه بناء على ما ذهب اليه
ابن مالك من ان هل تقع موقع الهمزة فيوتى لها معادل مستدلا
عليه بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكر ام تيبادان
اجيب عنه بجواز ان تكون ام في الحديث منقطعه بان استفهم اول
فقط ضرب وقال بل تيبا او هو من قبيل اطلاق المصنفين
ومساعحاتهم في ترايبهم **قوله** والاصح الثاني خلاف التحقيق
قوله فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اي تعقل معنى اللفظ
من حيث هو وهو نسبة القيام الى زيد بالضرورة اي من غير احتياج
الى نظر وفكر ولم يرد ان فهم المعنى من اللفظ المذكور ونصوره من حيث
انه معناه ضروري ولا يتوجه حينئذ انه مما يبدل بتبدل وضع
زيد فلا يوصف بالضرورة فان قلت اذا سمع اللفظ المذكور وبعد العمل
بالمعنى لم يفهم منه المعنى فانه مفهوم فلو فهم منه لزم تحصيل
الحاصل فلا يصح قوله اذا سمع زيد قائم الى اخره فقلت المراد فهمه
ان لم يكن مفهوما قبلة وان سلم المراد بالفهم حصوله في الذهن

او الالتفات المحم اليه فاذا سمع لفظ يتوجه النفس اليه ثم يلتفت
منه الى المعنى **قوله** مثال اجتماعها زيد قائم اي مثال ذي اجتماعها
والكل قد يراد ايضا حه وايصاله الى فهم المستفيد **قوله** كسر
جزءي من جزبياته ويقال له انه مثال المثال هنا هو الشخص
ومنه تمثيل بين بيدي الاميراي قام مثال بين يديه ولا شك ان
الجزبي يتشخص فيه الكل لانه هو مع زيادة المشخصات وهذا بناء على
ما هو شائع من ان الكل في ضمن جزبياته **قوله** على الزكي واليبس
الى اخره اي على سميات **قوله** وهي بعض حروف الهجا الاخبار
عن الزكي واليبس الى اخره بانها بعض حروف الهجا كالاخبار في قوله
زيد قائم اذ هو باعتبار المسمى والمراد ان سميات وهي زه وبيه ووه
الى اخر بعض حروف الهجا او يقال هو على تقدير مضاف اي سميات
بعض حروف الهجا **قوله** وهي اي حروف الهجا التي باتت الى اخرها
اي وانته في القيد الى اخرها وحاصل ما ذكره الرضي ما كان من اسمها
حروف المعجم موضوعا على حرفين نحو باتت اذا ركب مع عامله
بمد وما لم يركب مع عامله لا بمد فاحفظ ذلك ولا تغفل **قوله**
لانه تركيب من كلمتين فيه قطع النظر عن الضمير في قائم وانما صح
التمثيل به للاسبغ مع انه مشتمل على ثلاثة نظرا لما قاله السكاكي
من ان الوصف المنتهين للضمير بمنزلة الخالي عنه من جهة عدم تغيره
بالتركيب والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم
كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل **قوله**
لانه افاد فائدة لم تكن عند السامع مبني على القول بانه يشترط في الكلام
القائده الجديدة بان يفيد مخاطب ما جهله واليه ذهب ابن مالك
ومح الشيخ ابو حيان انها لا تشترط وتكفي الفائدة الواضحة بان يحسن
السكرت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله احد والا لكان المركب الواحد
كلاما وغير كلام اذ خاطب به من يجهله ثم من لا يجهله وتعدد الزمان

والمخاطب

المخاطب به لا يخرج عن كونه واحدا لفة وعرفا وان مثل تلك الضروريات
عائده الى المحسوس باحدى الحواس الخمس فبعد الاخبار بها بالنسبة
الى فاقد ذلك المحسوس الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات
وليس من شرط الكلام كونه مفيدا بالنسبة الى كل احد فان ما هو
مفيد لبعض دون بعض كلام قطعاً فالشخصا وهو الواجب
وعلا الخلاف كما ذكره الشيخ ابو حيان ما اذا ابتدئ به فيصح ان
تال زيد قائم كما ان التنا رجارة **قوله** لان المتكلم قصد بهذا
اللفظ افادة السامع مبني على القول بانه يشترط في الكلام القصد
بان يقصد المتكلم افادة السامع واليه ذهب ابن مالك ومحي ابو حيان
عدمه وهو الواجب كما قال شيخنا لانه لو اشترط في الكلام القصد لكان
المركب الواحد كلاما اذا قصد به افادة السامع وغير كلام اذا
صدر من المتكلم بلا قصد لتخونوم او مقلة وتعدد الزمان
والمخاطب به لا يخرج عن كونه واحدا لفة وعرفا **قوله**
الاشارة والكتابه والنصب والعقد الاشارة لغة الاضمار
باليد وخواها وهي موضوعة لما اشير اليه والكتابة المراد بها
الخطوط اي النقوش المكتوبة الموضوعات اللفاظ مخصوصة
والنصب العلامات المنصوبة لغتهم معانيها كالتنبيه وخواه
والمقود المهيئة موضوعات لاعداد مخصوصة فهذه الاربعة
ليست من الالفاظ مع انها تدل بحسب الوضع والوضع حسب
الدلالة اذ لو لم تكن موضوعات لما يراد بها علاقة فلا
ينتقل الذهن منها الى معانيها **قوله** وخواها بالرفع عطف
على الاشارة ومن خواها المعنى القايم بالنفس وما يفهم من كل شيء
قوله السرودة اي التي تنسج ونساق منتظمة بعضها مع بعض
يقال فلان يسرد الحديث كذا اذا كان جيد **قوله** له واصله
من سرد المربع نسيجها **قوله** الى اخرها اي وانته الى اخرها

حال

وقيل لاحاجة الى ذكر التركيب اي لاحاجة الى التصريح
بذكرة كما يرشد اليه التعليل فان قيل القصد من التعريف شرح
المأهبة ببيان احوالها فلا يكفي دلالة الالتزام ولذا قالوا انها
مذكورة في التعريف فالجواب ان اهل هذه الفنون كثيرا
ما ينسأحون في امثاله **قوله** اذا المفيد الفائدة المذكورة
لا يكون الامر كما قد يمنع ذلك **قوله** والتقييد هو ان
يكون التلقيد الاول كالحبوان الناطق وقصوره على المركب
من الموصوف والصفة وبعضهم لم يقصره على ذلك وجوزوا
بالاصنافه او غيرها كقولك ضرب في الدار في قولك ضرب
في الدار زيد **قوله** والاسناد المتوقف على غيره كحوان
قام زيد فان قلت الاسناد ما فيه اسناد وهو ربط احد
الكلمتين بالآخرى على وجه يفيد فالاسناد لا يكون الا مفيدا
قلت اراد بالاسناد ما فيه اسناد في الاصل او في الحال فلا
يلزم ان يكون مفيدا **قوله** والمعلوم للناطق نحو السيل
فوقنا مبني على ما تقدم من انه يشترط في الكلام تجدد الفايده
وتقدم ان الاصح خلافه **قوله** برق بخره هو فتح الراء
يقال برق السيق يبرق بوقا اذا تلاك لا ويقال برق البصر
بالكسر يبرق بوقا اذا تحير فلم يبرق قاله الجوهري **قوله**
ونحو ذلك لا يطايل تحته الا ان يجعل ما سبق من باب الكتاب
فيكون المقصود هو المجرور على حد قولهم مثلا لا يتخلل
معنى انت لا يتخلل وقد يقال لعل من فوائده هذا العطف
مع وقوع المعطوف عليه في خبر نحو الدالة على التمثيل ببيان
عدم الاختصاص في الخارج فيما ذكرنا اذا دالة التمثيل
قد تكون باعتبار الافراد البهائية وقد يكون باعتبار كوا
من المذكور بخصوصه **قوله** ويخرج بقوله بالوضع الى اخره

فيه نظر لانه فسر الوضع العربي بجعل اللفظ دليلا على المعنى ولا يخفى
انه لا يختص باللفظ العربي فكيف يخرج به العجم فليتنا مل ثم رايت
شكنا قال ان تعريف الوضع السابق شامل لوضع غير اللغة العربية
والامانع من ذلك بل هو حسن متعين فتأمل انتهى ويمكن الجواب
بان التعريف السابق للوضع لا يفيد كونه عربيا بجعل الضمير
في قوله وهو راجعا الى اللوضع لا يفيد كونه عربيا فيكون عابدا الى
الموصوف بدون صفته وقوله ويخرج بقوله بالوضع الى اخره
اي يتقيد الوضع بالعربي غاية الامر انه تسمي **قوله** كإفادة
الى اخره اي وافادة المفيد بالعقل كإفادة اللفظ المسموع
حياة المتكلم من وراجه اراد المفيد بالعقل كإفادة اي كذي
إفادة الى اخره وانما قال من وراجه اراد لان حياة المتكلم
المشاهد معلومة بحسن البصر لا بدلالة اللفظ فلا يتضح ثبوت
الدلالة العقلية ذلك الانضاح والمراد بكونه من وراجه ان
يكون من شخص غير مشاهد ويخرج ايضا المفيد بالطبع كإح
قانه يفيد وجع الصدر بالطبع فانه يقتضي صدور ذلك عند
وجع الصدر لا بالوضع لان الواضع لم يضعه لوجع الصدر
قوله ويخرج على التفسير الثاني كلام النايم الى اخره مبني على تقدم
على احد القولين **قوله** ومحاماة بعض الطيور اي ما يلفظ به
كحابة عن صوت طير اي لارادة ما يشبه صوتا والتشبه بصاحبه
ولكن ان تقول ان ذلك خارج على التفسير الاور ايضا ان الاظهر
بل الصواب عند المحققين ان ما يلفظ به حكاية عن صوت ليس
بلفظ موضوع مستعمل في معناه الا انهم لما احتاجوا الى استعماله
في الكلام عامكوه معاملة الاسماء واخرها عليه حكم المبنى فهو كلمة
ومبنى حكما وقيل هو موضوع لبيان الصوت ولا يخفى فساد
قوله وما اشبه ذلك منه لفظ صوت به للنايم اي قصد به
بهم امر بهيئة او نحوها كالصبي ويجري فيه نظير ما تقدم

فيه نظر

الاصح

لا بد له من اجزا يتركب منها قال في الصحاح قولهم لا بد من كذا اي لا يفرق
منه انتهى و اراد بالاجزا ما فوق الواحد فلا بد ان بعض المركبات
قد يتركب من جزئين فقط **قوله** معبر عنها بالاقسام مجازا
اي حال كونه معبرا عن الاجزا بالاقسام مجازا اي حال كون الاقسام
متجاوزا عما عن معناها الحقيقي وهو الجزئيات قال السيد
قيم الشيء هو ما كان مندرجا تحتها واخص منه وقصر الشيء
هو ما كان مقابلا له ومدرجا معه تحت شئ اخر مثلا اذا اقسمت
الحيوان الى الناطق والحيوان الغير الناطق كان كل واحد منهما قسما
للحيوان وقسما للاخر **قوله** استعمال لفظ الاقسام في الاجزا مجازا
وجزا الشئ بعضه ومن شئ لم يصح وقوع الشئ خبرا عن جزئ
قوله كما فعل الزجاجي في جملة اشارة الى ان المضمر رحمة الله
نقالي تابع فيما صنعه لغيره وليس يخترع له **قوله** فقال
الظاهر انه معطوف على معبرا اي عبر عنها بالاقسام مجازا فقال
قوله اي اجزا الكلام من جهة تركيبه من مجموع ما جواب
عما يقال جعل الاسم والفعل والحرف اجزا للكلام يقتضي توقف
حقيقة الكلام عليهما من ان حقيقة الكلام لا يتوقف عليهما كما
بيناه في الاصل وحاصل الجواب ان المراد الاجزا التي يتركب
من مجموعها وجملة تركيبها من جملة يقتضي تركيبه من كل منها
ويمكن الجواب ايضا بجعل الضمير في اقتسامه راجعا الى الكلام
بمعنى الكتابة وفي كلامه على هذا الاستخدام نحو اذا نزل السماء
بارض قوم رعيها وان كانوا اعضابا ويمكن الجواب
ايضا بجعل الضمير راجعا الى اللفظ بدون قيده فان الضمير
قد يعود الى المقيد بدون قيده فليتنامل ذلك **قوله**
بالاجماع الاستدلال به مبني على ان اجماع النحاة في الامور
اللفظية معتبر يتبعين اتباعه ويمتنع خرقه ووقع لبعض
العلماء ترد فيه **قوله** لا التفات لمن زاد راجعا الى اخره يدل على خلاف

ما قاله تسميتهم له باسم الفعل وان خواص الاسم موجودة فيه
قوله فانه ملحق عن اسكت فان قيل اذ كانت السما الافعال بمعنى
الفعل فاقترن معناها باحد الازمنة فلا تكون اسما بل افعالا حقيقة
اجيب بانها موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير معتبر وانما المقترن
بمعناه والجواب المختار عند المحققين انما وضعت للمعنى المصدرية
ثم استعملت غالبا في معنى الفعل والمادة بالاقتران في معنى الاسم
والفعل ما كان ومنعيا **قوله** وهو على ثلاثة اقسام اي صافق عليها
وقد يقال لو اسقط لفظه على كان احضروا ظهوره وقد استدل
الشارح على اخصار الاسم في الاقسام المذكورة في شرح الازهرية
بقوله لانه لا يخلو اما ان يصلح لكل جنس او لا الاول المهمم والثاني
اما ان يكون كناية عن غير اول الاول المضمر والثاني المظهر **قوله**
جامع اي وضع لمعنى **قوله** نحو هل اي فتدخل على الفعل نحو هل
قام زيد وعلى الاسم نحو هل زيد قائم وهي حرف استفهام لطلب التصديق
ويقال فيها ال بابها لها همزة ولا يينا في ما ذكره في باب
الاشتغال مما يختص بالفعل لان ذلك اذا وقع الفعل في خبرها
لامطلقا وذلك كما قال الرضي لان اصلها ان تكون بمعنى قد فضل اهل
وكثير استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغنا بها
عنها واقامة لها مقامها وقد جات على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على
الانسان اي قد اتى فلم يكن اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم
نظمت على الهمزة فان رأت فعلا في خبرها تكثر نحو دا بالحمي وحتت
الى الالف المألوف وعانقتهم وان لم تره في خبرها سلت عنه ذا هلة
انتهى وقد يراد بالاستفهام بها النفي نحو هل جز الاحسان الا الاحسان
اي ما في مجسها بمعنى قد فاثبتته جماعه وضربه قوله تعالى هل اتى على
الانسان اي قد وانكره جماعة منهم الشيخ ابو جابن قال لم يبق على ذلك دليل
واضح انما هو شئ قاله المفسرون في الآية وهو تفسير معنى لا تفسير
اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا فقال جماعة منهم الزمخشري

ما قاله

انه معناها ابد او ان الاستفهام المفهوم منها من همة مفردة وقال ابن مالك
انه معناها اذا اقترنت بالهزة **قوله** اذا كانت اجزاء كلمة لادوجه
لهذا التقييد فان حروف التكميل لا معنى لها مطلقا لان حروف التكميل
انما هي مسميات اسما حروف التكميل فان الهزة والياء الى الاخر اسما
مسمياتها ا ب ج الى الاخر كما للرجل والفرس قال الخليل لا صحاب
كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقال انما نطقتم بالاسم
ولم تنطقوا بالمسئول عنه والجواب ج لانه المسمى ويلزم على التفسير
ان الف ج ج الى الاخر اسما لانها ليست اجزا كلمة وهو باطل
فان قيل قد قال الصقار في شرح كتاب سيبويه الحرف يطلق
سبويه على الاسم والفعل وعلميه فالتمييز له وجه قلت الذي
يطلقه سيبويه على ما ذكره هو الحرف والتكلام في حرف الهجاء ولم يقل
ان سبويه ولا غيره يطلق حرف الهجاء على الاسم فافهم وتأمل
وناد بلسان الحال فماذا بعد الحرف الا الضلا **قوله**
واذا اردت الى اخره اشار به الى ان قور المضى فالاسم الى اخره
جواب شرط مقدر **قوله** فالاسم اي ما صدقته **قوله**
المتقدم في التقسيم قضيتهم ان المقام للاظهار فلعل العدول
الى الاظهار لانه اوضح للمبتدئ المقصود بالذات بالكتاب
ولان الاظهار يوم خلاف المقصود لانه يوم رجوعه الى الحرف
لكونه اقرب من ذكره وفيه اشارة الى ان الالف واللام
للمهد الذكرى لتقدم مضمونها ذكر في قوله واقسامه
ثلاثة اسم وفعل وحرف **قوله** من قسمه قسم الشيء
كما تقدم هو ما كان مقابلا له ومنه رجامعه تحت شيء اخر
قوله بالحذف انما اختص الحذف بالاسم حتى صح جعله
علامة لان كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يجزى الا عن الاسم
فلا يجزى الا الاسم فان قيل فكان ينبغي التبريد بمطلق الاخبار
عنه لا بخصوص الحذف فالجواب ان الاخبار عنه علام

تقييد اذا الاخبار عنه لا يدركه المبتدئ بخلاف الحذف هذا
ولغايل ان يقول مجرد هذا الالف ليل وامثاله لا يكفي في المطلوب
اذ المقصود ذكر الباعث على فعلهم فبناؤهم على فعلهم
غير كاف اذ قد يقال لم يجرى جعل الجرور غير مخبر عنه
فيه حل الفعل كما انه لم يخص الرفع بالفا عليه فدل الفعل
فليند بركة اذ قاله استاذنا شيخنا **قوله** والحذف اي لفظه
بقوله عبارة وليست ال لمهد ولا غيره لانه لم يرد مفهومه
كذلك والعبارة مصدر غير كنه اي تلفظ بما يدل بمعنى
اسم المفعول اي معبر به **قوله** عبارة عن الكسرة
التي تحدث عنه دخول عامل الحذف فان قيل حيث فسر
الحذف بالكسرة المذكورة لزم الدور لانه لا يعلم كون تلك الكسرة
المذكورة **حظا** الا اذا علم انما فيه اسم اذ صورة تلك الصورة
توجد في غير الاسم فالجواب ممنوع بل قد يمكن معرفة كون تلك
الكسرة حذفا قبل معرفة ان ما دخلت عليه اسم كان يعلمه
بعاملة مخصوص بحرف الجر وفيه نظر لتوقف التمييز حينئذ
على العامل فلم يمكن التمييز حينئذ مجرد الحذف هذا وقد يقال
في هذا التعريف قصور ودور اما التصور فلانه لا يتناول
ما ناب عن الكسرة من فتحة وياء واما الدور فلاخذ الحرف
في التعريف فليند بر فان قيل هلا فسرا الحذف يكون الكلمة
مخفوضة بواسطة حرف ملفوظ به او مقدر قلت لان
تفسيره بذلك بوجب استهراك حروف الحذف ولا يخفى
عليك ان التعريف الذي ذكره انما ياتي على القول بان الاعراب
لفظي واما على القول بانه معنوي فانه تغير مخصوص
علامته الكسرة وما ناب عنها **قوله** يتبع الاخر

اي اخر الكلمة حقيقة او حكما اي تنفرع عليه ويقع بعده فتوخ
تنوين نحو يوكيد وخرج نون نحو لدن ونون النطق في احم
انطلق اذ لم يتفرع على الاخر **قوله** وتعارفه في الخ
اراد بالخط ان تكتب بصورتها او بعوضها من الالف اي
فخرج نون التوكيد الخفيفة ولم يخرج في خروجها لزيادة
لغير توكيد ولا يرد عليه نحو زيد في الوقف حيث تكتب
بعوضها لان المفارقة في الخط تكفي فيها بعض الاحوال
كالدرج **هنا قول** استغناء عنها تكرارا لكل
عنه الضبط بالعلم وقال الرضي وانما لم يرسم للتنوين بدور لان
الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه جرا ورفع
قوله نحو زيد ورجل وص ومسمات وحينئذ اشار بتعد
الامثلة الى اقسام التنوين المختص بالاسم وهي اربعة الاول
تنوين التكمين كرجل وزيد وفايدته الدلالة على خفة الاسم
وتملكه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيلبي ولا الفقل
فمنع من الصرف الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق
لبعض المبنيات للدلالة على التشكيك بقول سيبويه
بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك وايه بلا تنوين
اذا استردت مخاطبك من حديث معين فان اردت شخص
ما اسمه سيبويه او استزادة من حديث ما نويتها فسيبويه
بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل
المعرف بال العمهية اي الحد المعروف قبل وفايدته الدلالة
على ان ما خلفه اريد به غير معين الثالث تنوين المقابلة
وهو اللاحق لجمع المونث السالم جعلوه في مقابلة النور
في جمع المذكر السالم فان الالف والتاء في جمع المونث السالم
علامته الواو في جمع المذكر فزيد التنوين في آخرها ليتقابل

ومر المعاداة

لا يلزم من ياء الصرع على الاصل الرابع تنوين العوض اللاحق
لاذ في نحو يوكيد وحينئذ عوضا عن الجملة المضاف اليها فان
اصل يومئذ مثلا يومئذ اذا كان كذا اخذت الجملة وعوض عنها
التنوين وكسرت د الالف للتقا الساكنين واصنافة يوم الى
اذ قال ابن مالك من اصنافة احد المراد فين الى الاخر وقال
الدمامي بعد الاضافة فيه للبيان مثلها في شجر اراك
اي يوم هو وقت كذا **قوله** وكاللاحق للموع المعتلة الاثني
على فواصل نحو جوار في حال الرفع والجرح عوضا عن الياء
المحذوفة والاختلاف في النصب انه جوارك وانه غير منصرف
واختلفوا في كون جوارك رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف
والحق انه غير منصرف وان اصله جوارك تنوين المنصرف
نظرا ان الاصل في الاسماء المرفوع وان الاعلال مقدم على منع
الصرف استثقلت الحركة على الياء فحذفت فالتقا ساكنان
الياء والتنوين فحذفت الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال
صيغة الجمع الاقصى حاصله تقدير لان المحذوف الاعلال كالثابت
فحذف تنوين المرفوع ثم خيف رجوع الياء لرجوع الساكنين
في غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالقرينة فحذفت
لموضع التنوين من الياء بخلاف نحو اشقي واحوك فانه قدم
الاعلال في مثلها ايضا ووجد عليه مع المرفوع بعد الاعلال
حاصله لان الف احوى المونث ثابت تقدير فهو على وزن
افعل فحذف تنوين المرفوع لكن لم يعوض التنوين من الالف
المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف
اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء
قوله لوجود التنوين في آخرها اي مع آخرها ودخول
الالف واللام اي المعرفة وانما اختصت بالاسم حتى صحت

الذي هو جمع المذمور السلام

جوارك
تولم جوارك
اصله جوارك
وقوله جوارك
فان استثقلت
على الياء فحذفت

قاللتقا معنا
ساكنان
الياء الساكنه
والتنوين
بالمعنى بالقرينة فحذفت
الياء اللاحقة
فصل الاسم
على صيغة
منه للموع
تقدير اخذت
بنيوي المرفوع
فحذف التنوين

حتى

ان تجعل علامة له يعرف بها لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام
وانما يقبل ذلك الاسم ويعلم من كون العلة اختصار التعريف
بالاسم دلالة التعريف مطلقا ولو بالاصناف او بينها او الاشارة
او الامتياز والعلمية على الاسمية فذكر الالف واللام نفسيهما
على جميع ذلك ويمكن تعميم الالف واللام فتشمل الزاوية
والموصولة لانها من خصائص الاسماء ولا يردان الموصولة
تدخل الفعل لشدوده والمراد دخولك لاشدوده فيه كما
هو المتبادر من اطلاقه ولان الزاوية تدخل الحرف وهي التي
في رأي من زعمها حرفا لانه راى مردود وكالبدكها وهو امر
في لغة حمير فان قلت لم اختر هذه العلامات مع كثرة علامات
الاسم اذ منها لا العاطفة وكونه ذا حال وتمييزا ومستثنى
ومستثنى منه ومفعولا وموصوفا وموكدا معنويا
وعطف بيان ومضرا ومرجعا ومضرا ومنسوبا
ومضرا وغيره ومبتدئا ومضافا ومرخا ومبنى ومجما
ومسندا اليه قلت لشهرتها على غيرها اخبارها فان المشهور
اسهل فهمها واقرم قبولها فان قلت لوقال ودخول حرف
التعريف ليشمل حرف النداء والالف والميم في قوله عليه
الصلاة والسلام ليس من امر اصنام في احسن
لكان اولي قلت فيما ذكر ترك لغير المشهور **قوله** ودخول
الالف واللام عليه في اوله اي على اوله فيكون بدلا من قوله
عليه او في معنى مع كما في قوله تعالى ادخلوا في اسم
قوله ودخول حرف الخفض منه باعادة المضاف
على ان حروف الخفض معطوف على الالف واللام **قوله**
وعكس الترتيب الطبيعي والترتيب في اللغة جعل كل شي
في مرتبته وفي عرف المنطقين جعل الاشياء المنعددة

بحيث

حيث يطلع عليها اسم الواحد وفي عرف النحاة ثبوت المحكوم
به لاشياء متعددة في ازمة متتالية والطبيع ان يكون ذلك
سبب الطبع وقد يتوقف في ذلك اشعاعا فيه نظر اذ لا اشعار
للعطف المذکور به ذلك وان صدق بذلك وقد يقال اشعار من المظ
فلانظر **قوله** وعطف العلامات فيه تغليبها لا يخفى **قوله**
ثم استنطد معطوف على منوهم اي قال كذا ثم استنطد ومثله
شايح والاستنطاد ان يكرهه سوق الكلام لغرض ما يكون
له نوع تغلق به ولا يكون السوق لاجله واصله ان الصايد قصد
صيدا اخر فطوره لا عن قصد ومضى في اثره وقد يتوقف في كون
ذلك استنطادا لانه لما ذكر ان الاسم يعرف بدخول حروف الخفض
احتاج الى بيانها فكان قابلا بقول وما حروف الخفض فقال
وهي من الى اخره **قوله** وهي اي حروف الخفض فان قيل
حروف الخفض عام ودلالة العام كلية بمعنى ان المحكوم عليه
كل فرد فمعناه العبارة ان كل حرف يعينه من حروف الخفض
منه وما عطف عليه وهو باطل قلت اخترت العلم نارة يكون
على كل فرد وهو الاكثر ونارة على المجموع كما في رجال البلد يملون
الصخرة العظيمة وذلك امر مشهور في الاصول وغيرها وكلاهما لم
كن هذا الثاني اي مجموع حروف الخفض **قوله** من الى اخره الخبر
بمجموع العطف والعطف عليه فلا يشك العلم على حروف الخفض ووجهه
تقديم العطف على الوصل والاحبار وذلك بان جمع المنعددة اولي هذه
الصورة بالعطف اولها ثم جعل خبرا فان قيل في كلام اللغ الاخبار
بالحروف والحروف لا يصلح للاخبار به ولا عنه لانه موضوع للنسب
مخصوصة من حيث الظاهر عطف رابطة بين شيئين مخصوصين
لذا لما قلت معنى قوسهم الحرف لا خبر به انه لا خبر بمعناه
بغير اعنه مجرد لفظه كما ان معنى قوسهم الحرف لا خبر عنه انه لا

يخبر عن معناه معبر عنه مجرد لفظه والافتقار للحرف يخبر به كقولنا
الحرف في ولا لفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى اذا
لم يعبر عنه مجرد لفظه كقولنا بعض ما لا يخبر به معنى في معنى ضرب لا يخبر
عنه ومن معانيه الابتداء اي بيان ابتداء المسافة مكانا او زمانا قال الرضي كذا
ما يجري في كلامهم ان من لا يتد الغاية والى لا يتد الغاية ولفظ الغاية يستعمل
بمعنى النهاية وبمعنى المد والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانها الغاية
جميع المسافة اذ لا معنى لا يتد الغاية وانها النهاية فمن لا يتد الغاية في غير
الزمان عند البصريين سواء كان المحرور زلفا مكانا نحو سرت من البصرة او غيره
كقوله هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفون استعمالها في الزمان ايضا
ويعرف معنى من الابتداء اي بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فايد
كقوله كذا اغوذ بالله من الشيطان الرجيم اي التخي منه اليه فكانه يقول
ابتداء بالاستعاذة من الشيطان فهو محل ابتداء ذلك الفعل ونسبه
لهنا وفيما ياتي بقوله ومن معانيه الى اخره على انها معاني اخر فمنها التبد
اي بيان المراد من غيره فلا بد ان يصح تفسير ذلك الغير بما ذكر بعد
واطلاق عليه نحو اجتنب الرجس من الاوثان واليهن بحسب الظاهر
يخبر ان يكون مذكورا مقدما وموحرا نحو عندي من المال ما يكفي وان
يكون مقدرا نحو كسرت من زيد يد اي شيئا من حضور يد ويد عطف
بيان له لكن صرح الشيخ الرضي بانه اذا تاخر المبين في الحقيقة بيان لمبا
مقدروا وما بعد عطف بيان فالمبين في الحقيقة يجب ان يكون
مقدما قطع الا انه مذكور او مقدرا ومنها التخصيص اي بيان ان هناك
شيئا هو بعض ما ذكر بعد وعلامته ان يصح في الجملة وضع لفظ بعض
مكانه يقول اخذت من الدراهم وذا قلت عشرون من الدراهم
فان اشترت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن
تخصيصه لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم حينها فما في
تبيينه لصحة اطلاق اسم المحرور على العشرين **قوله**

ومن معانيه الابتداء اي بيان اخر المسافة من زمان او مكان ما بعد منتهي
المسافة نحو سرت الى الكوفة فالكوفة منتهى مسافة وقطع السير فيها قال الرضي
اعلم ان الاستعمال في ابتداء غاية الزمان والمكان للاختلاف نحو فاقموا الصيام
الى الليل والاكثر عدم دخول احد للموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان
في الشر ويجوز دخولهما فيه مع القرينة قال بعضهم ما بعد الاظهار الدخول فيما قبله
فلا يستعمل في غير الاحجاز او قيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها تحت
اقلت السكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول خوفا نحو
الصيام الى الليل والمذهب هو الاول وقد تكون بمعنى مع نحو من اضاري
الى الله اي مع الله وكقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم الى اموالكم وقال الرضي التحقيق
الخاص بمعنى الابتداء اي تضييقه الى اموالكم وكذا قوله تعالى الى المرافق اي
مضافة الى المرافق والدخول الى الدوابل اي مضافة الى الدوابل **قوله**
ومن معانيه المحاورة اي بعد شي عن المحرور لها بسبب انحاء يصدر المعدي بها
نحو سرت عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن
الجوع اي بعد عن الجوع بسبب الاجتماع وكذا ادبت الدين عن زيد وقولهم
رويت عنه علما واخذت عنه مجازا كذا تكلمت عنه وقولك جلست
عن يمينه اي تراحت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون
عن امره مضمون معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق اي طبقا يتجاوزون في الشدة
عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله
عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود جنس الطباق
كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل الثنية في لسبك وقوله تعالى لرتين
والمراد في الكل التلخيص والتلخيص ناقص على اقل مراتب التلخيص وهو الاثنان
حقيقا **قوله** ومن معانيه الاستعلاء اي بيان ان شيئا تفوق
واستعمل على ما بعد على حقيقة نحو زيد على السطح او حيا او حجاز نحو عليه
دين فالدين للزوجة كانه ركب عليه او حمل على ظهره فكانه قوله
قال الرضي عنه على قضا الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق

الابتداء والابتداء في المحرور
فاذا قلت اشترت من هذا
الموضع الى ذلك الموضع فالوجه

لا هو صوم

بسم الله الرحمن الرحيم

كالظاهر الكيفية من تلمذه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن
استعلاء شئ عليه ولكنه اذا صار الشئ مشهورا في الاستعمال في شئ لم ير اع اصل
معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على الله كأنك تحل ثقلك عليه ومنه توكل
على الله وتكون ايضا بمعنى من نحو اذا الكمال على الناس يستوفون ومنه خبر
بني الاسلام على خمس اي بني وركب منها وهذا يحاج عما يقال ان الحرس
في الاسلام فكيف يكون للاسلام مبنيا عليها والمسيح غير النبي عليه واجاب
عنه الكرماني بان للاسلام هو المجموع غير كل واحد من اركانه **قوله**
ومن معانيها الظرفية اي بيان ان مدخولها ظرف لشيء حقيقة نحو زيد في
الدار او محار او نحو نظرت في الكتاب وتفكر في العلم وانا في جحنتك لكون الكتاب
والعلم والحاجة متاعلة للنظر والتفكر والمتكلم يشمله عليها استعمال الظرف
على الظروف فكذلك محيطها من حوائجها ونحو معنى مع في قوله تعالى
ادخلي في عبادي قيل والاولى ايضا معناها اي خالصة في زمرة عبادي
قوله رب يضم الزاوية ثمان لغات اشهر هاضم الراء وفتح الباء
المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة
والرابعة ضم الراء وفتح الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة هـ
والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الراء
مشددة ومخففة بعد هاتان مفتوحة **قوله** ومن معانيها
التقليل قال الرضي ووضع رب للتقليل لقول في جواب من قال
ما لقيت رجلا رب رجلا لقيت اي لا تنكر لقيت الرجال بالمدح فاني
لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجرب
على ان رب جواب كلاما ظاهرا ومقدر في في الاصل موضوعه جواب
كلامه فعل ماض متعق فلهذا لا يجوز ان يكون رب حركت بمراد ضرب هذا
الذي ذكرنا من التقليل اصلا بل تستعمل في معنى التثنية كالحقيقة وفي التقليل
كالحاج المحتاج الى القرينة **قوله** والباء الواو هي التي كان كل من الباء
والكاف واللام موضوعا على حرف واحد عبر عنه بلفظه باسمه بخلاف

وهو ان ياسبق

ما سبق فانه موضوع على اكثر من حرف فلذا عبر عنه بلفظه **قوله**
ومن معانيها التعدية اعلم ان بالتعدية تسمى بالانقلاب في المعاقبة
للهمزة في نصيب الفاعل مفعولا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالياء والباء البعدية
بمعنى اتصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست
بزايدة ولا في حكم الزايدة ونحوي للالصاق اي لبيان لصوق
امر الى ما بعدهما حقيقة نحو به اذا اي التصوق به او حكما
نحو مرتت يزيد اي التصوق المروون وكان يقرب منه
فكانه ملتصق به ولا استعانة اي لبيان ان معناه معين
للفاعل في صدور الفعل والة له نحو كتبت بالقلم وخطبت
بالابرة وتوفيق الله حجت وهذا المعنى مجاز للالصاق
والمصاحبة اي لبيان ان ما بعده مع ما قبله ومصاحب
له سواء كان ملتصقا به او لا نحو اشترت الفرس بصرجه
اي هو معه ونحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وللمقابلة
اي لبيان ان ما بعده في مقابلة شئ وبازايمه نحو اشترت
بهذا بذاك وللظرفية اي لبيان ان ما بعده ظرف فيكون بمعنى
في نحو جلست بالسجد اي فيه ونحوي زائدة قياسا في الخبر
والاستفهام نحو هل اي اذا دخلت على خير المستعد او كان او ان
وكونها ويكون في الكلام استفهاما مبهلا خاصة نحو هل زيد
بقام ولا يقال ازيد بقام او في بليس نحو بليس زيد براكب
ونحو ما زيد براكب وقيل بلاء التبرية ايضا نحو لا خير
غير بعده النار **قوله** نحو مرتت بالواو اي صيرت

فما

الوادي ممرور به ويحتمل ان يكون بمعنى في وان تكون
للاصاق وان تكون للبعدية **قوله** ومن معانيها التشبيه
اي بيان ان شيئا له مشاركة مع ما مدحوله في شي **قوله** واللاه
قال الرضي لام الجر مكسورة مع غير الضمير مفتوحة معه وكسر
ايضامه لغة خزاعية وربما فتح قبل ان المضمة نحو لتعلم
بفتح الميم وتقل فتحها مع جميع المنطرات اعلم ان كل كلمة على حرف
واحد كالواو والحاء واللام الا بدأ فتحها لتقل الضمة والكسرة
على الكلمة التي هي نهاية الحقة يكون على حرف واحد وانما كسرت
بالجر والامه لتوافق محموله ولم تكسر كان التشبيه لا
تكون اسما ايضا نحوها اذن ليس بالاصالة بل للقيام في مقام الحرف
عند من قال ان المضاف هو الحار وانما انقل لام الجر الداخلة
على المضمر على فتحها الخالقها بسائر اللامات كلام لا يبدأ ولا
جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لانها لا تلتصق
اذن بعينها من اللامات اذ المضمر المحرور وغير المرفوع ولو
فتح في غير الضمير لا التمس بلام الا ابتدا والفرق بين
لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبني او موقوفا عليه انتهى **قوله**
ومن معانيها المذكور قال الرضي وقاية الاختصاص اما بالمعكبة نحو
المال الزيد او غيرها نحو الجمل للفرس والحمة للهيون والابن للزيد
والتي تسمى لام العاقبة نحو ذرنا لجهنم ولد والمرت فخرج
لام الاختصاص اما بالمعكبة كان خلقهم لجهنم ولا ذمهم للموت
وكذا التي للتقليل نحو جيتك للسمن وللضرب اذ الجي محتمل

بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بتأخيره من معموله
نحو لزيد ضربت ويكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد
او مصدر نحو ضربني لزيد حطون ويكونه مقدر نحو بالزيد
وباللام الاختصاص وقد يجي بمعنى الى نحو سمع الله من جهنم
اي استمع الله الي من جهنم ويقين على نحو تله للجهنم اي عليه
ويجوزون للاذقان اي عليها وقد يجي زائدا نحو وردف لكم اي
ردفكم لان ردف يتعدى بنفسه وهي في الاصل زائدا
عند سيبويه **قوله** وحروف القسم من حروف الجر اشار
به الى ان حروف القسم معطوف على ملكن ويحتمل عطفه
على الالف واللام ويكون من ذكر الخاص بعد ذكر العام **قوله**
وتجزي حروف القسم اي مجموعها فهو من باب رجال البلدة يحل
الصحة العظيمة **قوله** ثلاثة اشار به الى ان الخبر مجموع الواو
والباو والتا فلا يشكل الخبر على الحروف فالخبر منقذ وصورة لا
حقيقة ووجهه تقديم العطف على الربط وفيه بحث دقيق
يدركه فهم ائني **قوله** الواو والتا اقتصر على الثلاثة
هو المشهور وقال الرضي اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط
احدها حذف فعل المتكلم معها فلا يقال اقسم والله وذلك
لكثر استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اي الباء
والثاني ان لا تشتمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني
ما يقال بالله اخبرني والثالث ان لا تدخل على الضمير فلا
يقال وكما يقال بك واختصاصا بالحكمين الاخيرين لانها

قوله

قوله

بذلك

نوع الباء وبدا وانما حكم باصالتها لان اصلها الاصلان فهي تلصق
تعمل القسم بالمقسم به وابدت الواو منها لان بينهما تاسبا لفظيا
لكونهما شفهيين ومعنويا الاتري انني واو العطف واو
العرف معنى الجمعية القريبة من معنى الاصلان والتبادل من الواو
كافي وراث وتراث ووكله وتلكه فلذا تفرقت عن الواو فلم
تدخل الاعل لفظ الله وفيها الخصايص الثلاثة التي كانت في الواو
وكان لا خفي في ترتيب الكعبة وهو شاذ وقد علم من كلام
الرضي ان معنى حروف القسم الاصلان كان القسم ملصق بالمقسم
به لصوت الداء بالرحيل **قوله** ها الله اي باثبات الفاءها وقطع
همزة الله اي على سبيل الجواز والايحوز حذف الفها ويجوز وصل
الفا سايقا كما صرحوا بذلك وعبارة المعنى ها الله بقطع
الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الفها وخذتها انتهى وعبارة
التشهير في باب القسم وان كان اي المقسم به اي الله جار
جره بنفسه يثبت الالف اي فنقول الله بهمزة بعد ها
الف اوها محذوفة الالف وثابتا يثبتهما مع وصل الف الله وقطعها
انتهى **قوله** الله لا يوحى الاجل بكسر لام الله وتقدم انه نقل
فتح اللام مع جميع المظهرات اي والله ويفيد التعجب مما بعد
ولذا لا يستعمل الا في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه
خوله لتبعث فلا يقال الله لقد قام زيد قال الرضي ولا م
الجرح عن معنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الامور
العظام انتهى **قوله** بكسر الفاحترز به عن الفعل بفتح الفاقانه

مصدر واما المكسورة الفا فانه اسم لكلمة محصورة وكون
المكسورة الفا اسما لما ذكره والمفتوح الفامصدر انما هو بحسب
الاصطلاح ولما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل **قوله** لقد
الحرفية اي بقبوله او بدخوله قد الحرفية فان قيل كان المقصود ان
يقيد بالحرفية قلت مراده الحرفية فان قلت المراد لا يدع
الايراد كما استظهر قلت بل يدعيه اذا دل عليه دليل وهو
هنا كذلك لان قد عند الاطلاق انما تنصرف للحرفية لجهلناها
عاز ذلك لانه لا صارف لها عنه فان قيل فلا فائدة في تقييد الشارح
بالحرفية لانها حيث اطلقت اختصت بالحرفية ولا تقع على غيرها
الامقيدة قلت قد يكون التقييد لبيان الواقع ودفع الابهام وروح
لا حشو ولا زيادة وانما الحشو والزيادة ما جرى به لا الواحد من
امور ثلاثة الادخال والاخراج وبيان الواقع وانما اختصت
تد بالفعال حتى مع ان تجعل علامة له لانها انما تستعمل لتقريب
الماضي الى الحال اول تعليل الفعل وتخييفه وشي من ذلك لا يتحقق
لا في الفعل **قوله** وتدخل على الماضي الخ قال في المعنى واما الحرفية
الخاصة بالفعل المنصرف المتصرف الخبري التثبت المجرد من نصب
وجازم وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه شي اللهم
بالقسم كقولها خالده قد والله او طأت غثوة وما قاتيل
المعروف فلينا يعنف وسمع تد لعربي بت ساهرا وقد والله
احسنت وقد محذوف بعدها كقول النابغة اقدال منزحل
غير ان ركابنا لما تزول برحالتنا وكان قد قال واما قول عدي

عليه

قال في الصحاح
يقال قد او طأتني
غثوه وفتح اوله
وصحة اي امر الانسان

مصدر

لولا الجيا وان راسي قد عوي عسي فيه المشيب لزرت ام القاه
 فعسى هنا بمعنى شئت وليست عسي للجامدة انتهى **قول**
 خلاف قد الاسمية لان في المعنى وهذه اي التي هي اسم مراد
 حسب استعمال على وجهين مدينة وهو الغالب لتبليها
 بقدر الحرفية في لفظها ولكن من الحروف في وضعها ويقال في
 هذه قد زيد درهم بالسكون وقد في بالنون حرضا على
 على بقا السكون لانه الاصل نيماء ينون ومعربة وهو تليل
 يقال قد زيد درهم بالرفع اي لقد كما هو ظاهر كما يقال
 حسبه درهم وقد في بغير نون كما يقال حسبي انتهى
 قال الدماميني وجه الاعراب ما عارض وجه تحتم البناء من
 ملازمتها للاضافة وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود
 وهو كاف في تحتم البناء وجه الاعراب فان قلت ملازمتها
 للاضافة قلت لوضع وانما للبناء تبين في قد زيد درهم
 بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى واجيب بان ملازمتها للاضا
 لية دافعة لبنا لا بل التحتم فانك اذا عراب **قول** والسير
 وسوني بقبولهما او دخولهما وانما اختلفت بالفعل حتى صح
 ان يجعل علامة له تعرف بالان لان الاول بدل لولا استفعال
 القريب والثاني على استفعال البعيد قال اللؤلؤي سعد الدين
 ومبا حرف تنقيس ومعناه تاخير الفعل في الزمان المستقبل
 وعدم التضييق في الحال يقال نفسه اي وعنه وسوق
 اكثر تنقيس من السين وتحفف بخذ الف الذي كان

مخركا لاجل الساكنين فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو
 يا وقد يجذف الواو فتسكن الف الذي كان مخركا لاجل الساكنين
 فيقال سفا فعل ونيل ان السين منقوص من سوف دلالة
 تنقليل الحرف على تقريب الفعل انتهى ولما كانت السين عند
 الاطلاق انما تنصرف الى سين الاستقبال استغنى عن تقيد
 بغير سين الكسكة في بكر وهي الحاقم بكاف الموث سينا
 والكسكة في تيم وهي الشين التي لحقها بكاف الموث اذا
 وقعت من يقول الكر من كس ومرت بكس وعن معاوية
 انه قال من افصح الناس فقام رجل من حزم وحزم من فصحا
 الناس فقام قوم تباعدوا عن قرينة العراق وبتا منوعا عن كسكشة
 تيم وبتا سر واعدوا عن كسكسة بكر ليست فيهم فمعه قضاة
 ولا ططانية حيزر وقال معاوية فمن هم قال قومي **قول**
 وتا الثانية الساكنة اي بصحة دخولها عليه او بدخولها عليه
 وانما اختلفت تا الثانية بالسنة بالفعل حتى دخلت عليه
 لانها تدل على تانيث فاعل او تانيث عنه فلا يلحق بالماله ذلك
 والصفات استغنت عنها لما تلحقها من التا المتحركة الدالة
 على تانيثها وتانيث مرفوعها فلا حرم اختلفت بالفعل والماد
 بالسكنة الساكنة وضعا وان تحركت لعارض كالنقا الساكنين
 في نحو قالت امرأة فرعون خلقتا المتحركة وضعا بحركة اعراب
 فتختص بالاسم كقائمة او بنا فقد تدخل الاسم كلاحول ولا
 قوة وقد تدخل الحرف ككوبت وشمث وانما اسكنت تا الثانية

مخركا

الاسم

للفرق بين تا الانفعال و تا الاسماء لم يعكس ليدل ان ينضم تحت الحركة
الي فعل الفعل فان قيل تعريف الفعل بهذه العلامات فيه دوران
معرفة الفعل متوقفة على معرفة صحة دخولها عليه متوقفة على
معرفة قلت المراد بصحة دخولها استقامة المعنى
وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفا في مكان معرفة ذلك
بدون معرفة ان ماد خطت عليه فعل تامل **قول** والحرف
ما لا يصلح معه دليل الاو لا دليل الفعل ان قيل هذا تعريف بالاعم
لصدقه على الجملة فانها لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل
بحسب اللغة قلت باعتبار ما عارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف
من اقسام الكلمة فما صله ان الحرف كلمة لا يصلح معها دليل الاسم
ولا دليل الفعل وتفسر ما بكلمة يتدفع ايضا الخط وخوفا ان
قيل ان اراد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المصنف فقط
وود عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره المصنف ليست
بحرف وان اراد ما ذكره المصنف وما لم يذكره فهو حواله على مجهول
قلت مختار الاول وغاية ما يلزم ان هذا التعريف من
قيل التعريف بالاعم وقد اجازته المتقدمون لانه يستفيد
به التمييز في الجملة والمختار الثاني ونقول ان المقصود بوضع
هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة والتوضيح
يبين له ما لم يذكره المصنف ان قيل ما ذكره المصنف لا يحسن التعريف
به لانه يقتضي ان المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور
التي تدل على الاسم وعمل الفعل ويعلم عدم صلوح الكلمة بحسب

اللغة لها وفي هذا من العسر ما لا يخاف فيه قلت الجواب
ان المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدئ انما هو استفادته
منها في الجملة للقطع بجزءه عن استفادته منها على الوجه الكامل
وقال بالالفاظ التي لا يصلح معها شيء من العلامات المذكورة
حروف فيستفيد حرفية كثير من الالفاظ بانتفا العلامات
المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر انه
قد خطى باعتقاد حرفية بعض الالفاظ لانها العلامات عنها
ظاهرة القلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو اخطا في غير ذلك
فان المبتدئ مظنة الخطا اذا استقل بالاحد على ان المبتدئ قطعا
لا يستغنى عن التوقيف للقطع بجزءه عن الاستقلال بالاعتماد
بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد به
عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة
مع عدم حرفيتها ومن استحضرا اعتاد اهل الفنون والمصنفون
فيها من المسامحات بمثال ذلك بل وبها هودون ذلك كما هو
معلوم من تتبع صنيعهم لم يستبعد شيئا مما تقر **قوله**
تقدم صلاحية دليل الاسم ولدليل الفعل دليل على حرفية
قال بعضهم وانما لم يجعل له علامة وجودية كتسمية لانه
في نفسه علامة تلوح جعل له علامة لزم الدور والتسلسل
انتهى وانما دل عدم صلاحية دليل الاسم ودليل الفعل
على الانتفا الاسمية والفعلية حتى يقين الحرف مع انهما علامة

والعلامة ملزومة للازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها
اي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لانها
مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فيلزم من
عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا لازما لجهة كونها
علامة اذا الشرط يلزم من عدمه العلم واعلم ان احسن ما
يضيظ للحرف بالعلم لان الحروف محصورة قد عددها ابن فلاح
في معنية سبعين حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر احاد
الهمزة والالف والباء والتاء والسين والقاف والكاف واللام والميم والنون
والها والواو والياء واربعة عشر ونائية آ او او وان وان
واي وبل وعن وبي ودد وكي ولام ولم ولن وما ومد ومع على راي
ومن وها وهل ودا وروي وتسعة عشر لثانية احل واذن
والى والاولما وان وان ويا ويلي وئم وجير وخطا ورب وسوف
وعدا وعل وليت ونعم وهيا وثلاثة عشر رباعية الاو والواو اما
ولما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل ولما ولولا ولوما وهلا وخاسي
واحد وهو لكن فقط

ترجمة وهو خبر عن مبتدأ محذوف والاصل هذا باب شرح
الاعراب ويجوز لضمه على انه بفعول لفعل محذوف
لدلالة المقام تقديره خذ او اذم او اقر او الاول اولى لان فيه
بقرار كن الاستناد وابعاع الكلام في مثل ذلك غير لائق هنا
اذ لكل مقام مقال والباب ما يدخل منه الي غيره فسمي مبتدأ

كل

كل ذلك مفصول بابا لانه يدخل منه الي المقصود ثم سمي
نفس ذلك الكلام بابا للتوصول منه الي المعاني او بمعنى المنزب
قال الزمخشري بوب الکت لان القاري اذا ختم بابا وشرع
في اخر كان انشط وابعث كما لمسا فذا قطع فرحا ولفظ قال
الفران سورا قال استاد شيخنا ولانه اسهل في وجدان المسائل
والرجوع اليها وادعى لحسن الترتيب والتنظيم والالزام تذكر
المسائل منتشرة فانهم انتهى والاعراب لغة مصدر راعرب
يقال لعان منها الابانة اعرب الرجل عن حاجته ابان عنها
واما في الاصطلاح فالجمهور على انه لفظ وبه قال ابن الحاجب
واختاره ابن مالك وعرفه بقوله ما جئ به لبيان مقتضى
القامل من حركة او حرفا وسكون او حذف أي شيء جئ به لبيان الامر
الذي يطلبه الفاعل كالفاعلية والمفعولية والاضافة وقيل
انه معنوي وجري عليه المصنف **قوله** تغيير ان قلت
مقصود المصنف تغيير الاعراب الذي يتصرف به اللفظ والتغيير
فعل الشخص فكيف صح تفسيره به وحمله عليه مع ان الخبر عين
المبتدأ قلت الجواب عن ذلك ان التغيير بمعنى التغير
لانهم كثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل بالصدر
قوله احوال اشار به الى ان المراد بتغييرها لا واخر تغييرها
وصفتها والا فخر الكلم ما في اخره من الحروف وهو لا يتغير هذا
وقد يقال لاحاجة الي ما ذكره ايشارح والمراد بتغييرها واخر
الكلم اذا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة كما في المثني

كل

والمع حال النصب والجر وحكما فيها حال الرفع لان الالف
والواو فيها صائر الشيبين بعد ما كانا نالشي واحد اي صاروا
علامتين للتثنية والجمع وعلامتين للاعراب بعد ما كانا
للاول فقط لا لانها يقدر ان بعد معيارين لها قبله لادابه
الى تقدر حذف علامة التثنية والجمع او صفة بان تتبدل
حركة بحركة اخرى حقيقة كما في زيد حال نضه او جره او
كما في غير المنصرف حال جره بعد نضه ولقائل ان يقول
المراد بتغييرا واخر الكلمة تغييرها دالة على الفاعلية مثلا
بعد كونها دالة على غيره فليشمل تغيير الذات وتغيير الصفة
فليتنامل **قوله** او اخر ان قبل الا و اخرج و اقله ثلاثة فيلزم
ان لا يتحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة او اخر والامر بخلاف
قلت الاضافة ترد لما ترد له اللام وقد صرح علماء التفسير
والاصول بان لام التقرين التي للمجنس تبطل معنى الجمعية فالمراد
جنس الا واخر الصادق بالواحد وبالكثر ولعل التعبير بص
الجمع للاشعار بتعدد انواعها وتنوع المعنى وقد يجاب
بالحذف مضافا الى حد او اخر الكلمة وخرج عنه بقيد الا واخر
تغيير غير الا واخر كقير فليس وافلس في فلس فان قيل فيد
الا واخر مستدرك لان ما خرج به يخرج بما بعده لان التغيير
بسبب العوامل لا يكون الا في الاخر قلت لو سلم ذلك فالقيد
لا يجب ان يكون المقصود به الاحتراز بل قد يكون لغيره كبيان
الواقع وتحقيق اخر الماهية فلا استدراك فلما ذكره لذلك

ناسب

ناسب اخرج ما ذكره لسبقه لكنه قد يخرج بمجموع تفسيرين
لاخرين وتفسيرات لا واخر فليتنامل **قوله** الكلام ان قبل الكلام
اسم جنس جمعي لا يطلق على اقل ثلاث كلمات وان لم يتحد نوعها
افادات ام لا فلا يدخل في التعريف تغييرا كلمة او كلمتين قلت
قد صرح علماء الاصول والتفسير والتخوفا كما تقدم بان لام التقرين
التي للمجنس تبطل معنى الجمع فالمراد جنس الكلم وقد يجاب بحذف
المضاف اي احد الكلم والكلمة بمعنى الكلمات وانما عدل عن ايراد
الكلمات الى ايراد الكلم لانه اخف ولا مزوية لاحد مما عمل الاخر
في المعنى فالأخف لفظا اولى من الاقل **قوله** حقيقة كما خريد
او حكما كما خريد تفصيل للا واخر يشمل تغيير التثنية والجمع
لان النون فيهما بمنزلة التنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج
ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونات وتغيير مفر د
حد واخره ثم غرب بالحرف نحو احوك عمد من يقول الا واخر
تعد لان القيام مقام الشيء كالمشور وانما جعل الاعراب في الاخر
لانه دال على الوصف فيكونه عمده او فضله ولا شك ان الوصف
متاخر عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليه متاخرا
عن الدال عليه والمراد بتغيير الاخر في هذا البيان قصور لانه
لا يتناول للجزم وايضا قد اعتبر الانتقال من السكون الي
احد الثلاثة على سبيل الابدال ولم يعتبر الانتقال
من احدها الي الاخر وهذا تخم والضمير في قوله تغييره مراد
او منصوبا او مخفوضا ان كان راجعا الى الاخر كما هو ظاهر

قوله

كلامه ففيه مسامحة لان المرفوع او المنصوب او المنخفض
انما هو الكلمة بنماها واما الاخر فهو محل الاعراب **قوله**
موقوف اي ساكن **قوله** هذا اي في تعريف الاعراب **قوله**
الاسم المتمكن قال ابو حيان في شرح غاية الاحسان الاسم المتمكن
يعني الذي ليس فيه علة تقتضي البناء نحو زيد وجعفر
انتهى واما تفسير الاسم المتمكن بالمعرب فيوجب دور لان المعرب
مشتق من الاعراب فلا يعرف الا بعد معرفة لان المشتق مشتق على
معنى المشتق منه مع زيادة كذا قيل وقد يجاب بوجوه احدها
ان المراد بالمعرب ذات المعرب لامع وصف الاعراب فالواجب
لضرورة التعريف بالمعرب ادراكه لكن ادراكه ممكن بغير وصف
الاعراب والثاني ان الاعراب المعرف ما يتصف به اللفظ كما
تقدم وهو الحاصل بالمصدر والاعراب المعنوي في المشتق
هو معنى المصدر فلا دور والثالث انه تعريف لفظي
والمقصود منه بيان ما وضع له لفظ الاعراب لمن عرف
معنى قولنا تغييرا واخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها
لفظا او تقديرا وجهل ان لفظ الاعراب موضوع بازان
فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب وتخصيله في ذهن
السامع والرابع تفسير المعرب بما لم يشبه الحرف وتصور المعنى
لا يتوقف على تصور الاعراب فليتامل **قوله** لم يتصل اخر
بنون الاناث فان قلت لو قال نون جمع كان اولي لم يدخل فيه
نون الذكور ضميرا كانت كقوله يرون بالدهنا خفا فاعياهم

ويرجع

ويرجع من داريت بحر الحقايب او علامة كقوله يعصرون
السيط اقاربه قلت اجيب بانها فيها نون الاناث
استعيرت للمذكورين اي المراد بنون الاناث الموضوعه لهن
وان استعملت في غيرهن **قوله** ولم تناسره نون التوكيد اي
لفظا وتقديرا قد دخل فيها المنفصلة لفظا نحو ليلون والمنفصلة
تقديرا نحو ولا يصد بك قيل وليستني من المضارع الذي اتصلت
به نون التوكيد ولم تناسره مسيلة يدي فيها وهي ان تستند
الي نون الاناث نحو لتضربن انتهى وقد يقال لا حاجة الى هذا
الاستثناء لان البناء هنا ليس بنون التوكيد بل بنون الاناث
فليتامل **قوله** لاختلاف العوامل اللام فيه للعلة او للوقت
فان قلت برده عليه انه قد يوجد اختلاف العامل بدون تغيير
الاخر كما في ضربت زيدا وان زيدا ورابت زيدا وبالعكس كما
في المعرب ابتداء فانه بوجود العامل لاختلافه قلت اجيب
في الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل واما الثاني
فجوابه ان المراد باختلاف جنس العوامل من العدم الى الوجود
وانه اراد بالاختلاف الوجود للملائمة والمثالكلة وخرج بتفيد
اختلاف العوامل تغييرا والاخر لا يسببها بان يتغير الاخر
لا بسبب بحيث اذا فتح تحت بعد ضمها او بسبب اخر
كالتغيير بسبب اخر كالاتباع او النقل او الحكاية او التقا السائر
فان قيل العوامل جمع كما سياتي واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق
الاعراب الا باختلاف ثلاثة عوامل والامر بخلافه قلت

اللام لتعريف الجنس اذا دخلت على الجمع تبطل عن الجمع **قوله** واللام
باختلاف العوامل فبما هي اي تغيرها ودخولها واحدا بعد اخر
ويجوز ان المراد باختلاف العوامل تغيرها من العدم الى الوجود
قوله واحدا بعد واحد اي فلا يجتمع اثنان منها من جهة واحد
فان قلت ان اراد ذلك في تركيب واحد او بالنظر الى عامل
واحد فدخولها مسلم بل لا بد لخل الا واحد منها وان اراد ذلك
في تركيب او بالنظر الى عوامل فعدم الجمع غير مسلم قلت
المعول في تركيب وعدم الجمع في واحد **قوله** والعوامل جمع عامل
اورد عليه ان ما كان على وزن فاعل وصفا لا يجمع على فواعل
واجيب نارة بان العامل لغلبة الاستعمال صار اسما لامود
مخصوصة واخرى بانه جمع عامله لان العامل قلما يكون غير
كلمة وقد يقال لا توجه للسؤال من اصله لان فاعلا الوصفي
لانما يمتنع جمع على فواعل اذا كان لمذكر عاقل كما قاله ابن مالك
وتغلو ان سببه نض على اطراد طوال في نحو طوال **قوله**
والمراد بالعامل اي الذي هو مفرد العوامل واثره ولم يقبل والمراد
بها او هو اي العوامل لان التعريف للحقيقة المدلول عليها
بالمفرد ون الافراد المدلول عليها بالجمع فان قلت بالجمع عام
لمعنيين الحقيقة والافراد قلت لو سلم ان الجمع عامله لذلك
ففيه زيادة الافراد مع انها من المطلوب بيانه فتأمل
وقد يجحد الجمع حدا لفظيا **قوله** ما به يتقوم المعنى المقترن
للأعراب اي شي ملفوظ او مفرد او معنوي به يتحصل معنى

29
من المعاني المقترنة للأعراب وهي الفاعلية والمفعول والاضافة
وغير ذلك نحو جاني نحو جازيد فان به تحصلت الفاعلية
فان زيدا انما صار فاعلا في هذا المثال لاسناد الفعل اليه
فتكون فاعلية بسبب الفعل لانها باسناد الفعل فلولا الفعل
لم يكن فاعلا ولا فرق بين المشتق والمنفرد اذا الفاعلية بذكر
الفعل ثبت او يفتى وهو يقتضي الرفع لان علمها ونحو ضرب في
ضربت بيدا فان به تحصلت الفعولية فان زيد انما صار
مفعولا في هذا المثال لابقاع الفعل عليه فتكون مفعولية به
بسبب الفعل وهي تقتضي نصب لانه علمها ونحو الماني نحو
مررت بزيدا فان بها تحصلت الاضافة فانها الفاعل
الي ما بعدها المقترنة للجر لانه علمها وانما تدم الجار والجرور
على الفعل للاهتما وحمله على المحصر غير محتاج اليه في التعريف
واعترض بان هذا التعريف تغيير مانع لصدقه ايضا تغير
العامل كالاسناد وذات الفاعل والمركب من الثلاث او اثنين
منها واجيب بان الاليسبية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق
لانه سبب حصول المعاني على ما ذكره وبذلك ايضا يجاب
فما قيل ان محدث المعاني المقترنة للأعراب هو المتكلم والله
تعالى وهي تتوقف على العامل والاسناد وذات الفاعل ونحوها
ايضا من الاسباب فان اراد حصول المعنى به كونه محدثا
فلا يصدق على العامل وان اراد توقفه عليه ووسطه فيه
تغير العامل ايضا كذلك فلا يكون التعريف مانعا واحسن ما قيل

في الجواب عن ذلك ان المراد ما يسمى تشبيها في عرفهم وذا
ليس الا العامل والتواتر في شرط فان قلت لا يتناول التعريف
العامل الزائد كالباني بحسب زيد قلت بل يتناول له لان الباني
المذكورة حصل بها كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة كذا الخ
به العصام وتال فقد غفل من تال لم يبال بخروجه لقلت
واعلم ان التعريف المذكور غير متناول للعامل الفعل لان المعنى
المقتضى للاعراب غير جامع لعدم تناوله لاعراب الفعل قال
شيخنا ان نلنا ان اعراب الفعل بطريق الاصالة وانه بعبوره
عليه معاني يحتاج في تمييزها الى الاعراب كالاسم كما هو واحد
المدحعين في ذلك حازان يكون هذا اللفظ لطلق العامل
سوا عامل الاسم وعامل الفعل وحينئذ فالمعنى المقتضى
للاعراب المراد به اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة
وغيرها ويشمل المعنى الذي يكون في الفعل كالتعريف
من الامر او عن الجمع بينهما او عن الاول دون الثاني دون
الثاني في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن مجزما او جزما
الاول فقط مع نصب الثاني او رفعه فان قلت
لم نسب العمل اليها به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب دون
المقتضى فقيل الرفع هو الفعل لا الفاعلية لكونه المقتضى
امرا حقيقيا معنويا وما يقو به المقتضى امرا جعليا في الاغلب
فان قلت اخذ العوامل في تعريف الاعراب والاعراب في
تعريف العوامل ليجب توقف معرفة كل منهما على معرفة

الامر

الاخر فيلزم الدور في كلام التعريف قلت انما يلزم الدور
لو لم يكن تصور الاعراب بغير كونه تغييرا واخر الكلام لاختلاف
العوامل الداخلة عليها لتصور العوامل بغير كونها ما به يتقوم
المعنى المقتضى للاعراب وهو ممنوع لامكان تصور كل منهما
بغير ما ذكر ولو سلم فالتعريف لفظي فخطب به من يعرف تغيير
اواخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها ومن يعرف ما به
يتقوم المعنى المقتضى للاعراب ولا يعرف ايها المسمى للاعراب
ولا ايها المسمى بالعوامل فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب
والعوامل وتخصيله في ذهن السامع فتأمل وتذكر **قوله**
فانه يطلب الفاعل المقتضى للرفع فان قلت المقتضى للرفع
انما هو الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف العامل وما سياتي فكيف
يصح هذا الكلام قلت لعله اراد ان المقتضى للفاعل من
حيث فاعلية الامر حيث ذاته واما حمل الفاعلية على الفاعل
اسما او اراد من المقتضى هنا اعم من المعنى المقتضى في تعريف
العامل فليعلم وانما كان مقتضيا للرفع لانه علامة عليه **قوله**
وخرات انما نسب عمل النصب الي راي مع ان العامل انما
هو الفعل للاشارة اليه انما يطلب مفعولا لتضمنه للفاعل
قوله والمواد بدخول العوامل مجيها لما تقتضيه اي حصولها
وتحتمل مع الكل ندخل في ذلك العوامل المقدم والمتأخرة
منها والمعنوية وتفيد الداخلة ليس للاحتراز بل لبيان الواقع
بانه لا يكون التعبير بسبب العوامل الا وهي داخلة ويجوز

يس

لها

ان يجعل احترازا عن حركة الحكاية كحركة من زيد المن قال رايت
 زيدانها بسبب عامل غير داخل وهو رايت في كلام الاول
قوله من الفاعلية والمفعولية والاضافة التيا في الفاعلية
 والمفعولية مصدرية الفاعلية كون الاسم فاعلا حقيقه او حكاية
 في كونه فاعلا من كل وجه والمفعولية كون الاسم مفعولا حقيقه
 او حكاية في كونه مفعولا او مشبها بها كما في اسم ان والاضافة كون الاسم
 مضافا اليه فهو يتقدرا ضافة اليه وانما حذف اعتمادا على
 فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء
 مضافا اليه مقابلا لهما لا كون الشيء مضافا لهما كانت الاضافة
 بنفسها مصدرا لم يخرج الى الحاق التيا بالمصدرية اليها كما في الفاعل
 والمفعولية بل نضع التيا المصدرية **قوله** وقول المكودي الخ
 تراخى بينه قول المكودي المذكور واعلم ان المكودي صاحب
 المكود وهي الابل التي تدوم ذريتها ولا تنقطع العا حرة مكوده
 قال الراجز ان تترك العهد المكود العالم ناعمد براغيد
 ابوها الرايم جمع برغيس وهي ناقة عزيزة طيبة النفس والرائح
 فحل ومنه قولهم مكدي في المكان ولعل اسم الشج المذكور مشتق
 من ذلك ان لم يكن له نسبة الي شيء معين من ذلك كذا رايت
قوله جري على الغالب يمكن ان يجاب ايضا بان اراد ان
 العوامل لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة يعني ان
 رتبة العوامل التقدم على المعربات وقد يقال انه استعمال لفظ
 قبل في حقيقتها ومجازها لانها في التقدم قبلية حقيقة
 بام في ملابسة لان الاخر عمل التقدم فالتقدير متعلق به

وفي الناحية قبلية قد يربط من حيث الرتبة لان رتبة العوامل
 متقدمة على رتبة المعولات **قوله** وقول المص لفظا او
 تقدرا او حالان من تغيير المص مبتدأ وهو بمعنى مقوله وقوله
 لفظا او تقدرا عطف بيان عليه اذ الحال ههنا نفس لفظا او
 تقدرا الى النطق به وفي كل منهما صفة مقدر على اخره منع
 من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية فان قلت
 لامتنافان لانه ليس المراد انهما في هذا التركيب طان بل في
 تركيب المص قائل ويلا ما ذكره الشارح من الخالية بكونان مصدرا
 بمعنى المفعول والمعنى تغييرا واخر الكمال لاختلاف العوامل الداخلة
 عليها حال كون التغيير ملفوظا او مقدر اثره او ما يدل عليه
 ويجوز ان يكون منصوبا بين عمل المصدرية فيكونان بمعنى
 المفعول ايضا اي تغييرا واحدا لاختلاف العوامل الداخلة
 تغييرا ملفوظا او مقدر رأي ملفوظ اثره او ما يدل عليه
 او مقدر ذلك على ما تقدم ويجوز على هذا ان يكون المضاف
 مقدر رأي تغيير لفظ او تقدرا اي تغييرا يظهر في اللفظ
 ويدرك او يتعلق باللفظ بان يتغير اللفظ او تغييرا يرجع
 للتقدير بان يقدر ويجوز ان يكون تغييرا محولا عن المضاف
 اليه اي تغيير لفظا واخر الكمال او تقدرا اما تغيير لفظا واخر
 فصحيح بانها تارة تحرك بالضم وتارة بالفتحة وهكذا
 وهذه تغييرات لفظا واخرها التغيير تقديرا ههنا الاضافة
 بام في ملابسة لان الاخر عمل التقدم فالتقدير متعلق به

وفي

وهو متغير لان تقدير الضم غير تقدير الفتح وهكذا فليتنا مل
ولا يخفى فائدة التمييز على من له تمييز ويجوز ان يكون قوله لفظا
او تقديرا تفصيلا لتفويض الاواخر واختلاف العواهل فيكون
من باب تنازع المصدرين وهما منصوبان على انهما صفة مصدر
محدوف فعلى ما سبق وعلى انهما خبر كان المحذوفة اي سوا كان ماد
ملفوظا او مقدر او جملة من باب التذييل وهو تقييد الجملة
بجملة يشتمل على معناها المتاكيد **قوله** تارة اي مرة ومثله
فهي لفاظ متزايدة ويفهم من كلام ابن الحاجب في شرح الكافية
ان النصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز ان يكون على الظرف
وجوز ان يكون على المفعول المطلق واذ كان تطورا وتارة بمعناه
فانصابه بهما ايضا على الظرف او على المفعول المطلق ذكر
ذلك محمد بن سعيد في شرح الساوية في العروض **قوله** يكون
في اللفظ اي اثره او ما يدرك عليه في اللفظ **قوله** فتلفظ بال
اي باثره او علامته لان الرفع معنوي يتناول قول المصنف ان
الاعراب معنوي **قوله** وبالجزم فيه خفا لان كلام الجزم
وعلامته ليس لفظا نعم يصح ان يقال في علامته التي هي المسكون
انها لفظية بمعنى انها متعلقة بلفظ لان المسكون حذف
الحركة **قوله** وهو طعوني اي المعنوي اثره او علامته بقربية
قوله كما تنوي الضمة الاخيرة **قوله** واهنا للتقسيم
للتزد يداي واو في تعريف الاعراب لتقسيم المحذوف وداي
كان على احد هذين الوجهين فان قلت او موضوعا لاجم

الثبوتين او الاشياء سوا كانت للتزد يداو للتقسيم فهذا
المقدر لا يميز التقسيم عن التزد يدا بل لا بد من زيادة قلت
قوله وكيفية الاعراب اللفظي الاخر ظاهر في كون المراد بهما التقسيم
فلا تكون او للتزد يدا فلا يفسد الحد وانما تفسده اذا كانت للتزد يدا
الشامل للشكا والظن او الابهام والتقسيم ضم قيود الى امر مشترك
لتحصل امور متعددة هي اقسام له ومعناها الاعراب يتقسم
اليها بمعنى انه ينضم اليه تيدا اخر فيحصل مفهوم اللفظ ثم قد اخل
بمحصل مفهوم التقييد في تمامه وتدبر **قوله** وكيفية الاعراب
اللفظي الذي يكون علامته لفظية فلا ينافي ما تقدم من ان الاعراب
معنوي واعلم انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل البناحي يكون ذكر
بعض المسيات مستند كما بل المراد به تطبيق المركب على القواعد الخوية
سواء كان مبنيا او غير مبني **قوله** ضمة ظاهرة في اخره اعلم ان الناس
يتلفظون بالحركة هل يتخذون بعد الحرف او معه او قبله على ثلاثة
مذاهب قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه قال الفارسي
وسبب هذه الخلاف لفظ الامر ونحوه في الحال قال وشهد
للقول بانها تحدث بعده وفساد القول بانها قبله وجودنا اياها
قاصلة بين المثليين ما نعة من اذ قام الاول في الاخر نحو المثل والصف
والشئ كما يفصل الالف بعدها بينهما نحو الملل والصفاف
والشاش فلو كانت الحركة في الريبة قبل الحرف لما حجزت عن الادغام
ونحو ذلك قولهم ميزان ومبيعا وفتيل الواو يا بدله عن الكسرة
لم تحدث قبل الميم لانها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو والواو

الشيء

انما تقلب باللكسرة التي تجاودها من قبلها فاذا كان بينها وبينها
حرف حاجز لم تقلب لانها لم تلتها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل
الادغام في الكلام لان حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزه بين المثلين
ولا يخفى عليك ان كلام الشارح محفل للمذهب الثلاثة يجعل في
للمصاحبة اي ضمة ظاهرة مع اخره **قوله** التقديرا ان التقديرا
ان لا يكون الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
كالاسم الذي في اخره الف سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا
والرحا ام محذوفة بالتقا الساكنين والاستتقال ان يكون الحرف
الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية لكن كان تقيدا كالاسم
الذي في اخره يامكسور ما قبلها كفاض والقاضي والماضي
قوله للتقا الساكنين اي لدفع التقاها نحو جاقاض ومورت
بقاض فان قيل لاق بين قاض وعضا في انه لا يمكن جريان الاعراب
في اخره بعد الاعلال محذوف اليا ويستقبل قبله فان اصل عضا عضا
قلت قد سال ذلك استاد شيخنا واجاب بان الكلام
بعد الاعلال الذي يقتضيه جوهر الكلمة لا الاعلال العارض الذي
حصل له لعارض عارض وهو حوق التنوين يعني قبل حوق التنوين
منعذر بخلاف قاض نظير الفرق فقد **قوله** وفي الجركه كاي
علامة جركه كسرة مقدرة على اليا المحذوفة للتقا الساكنين **قوله**
او حرف يشبه الصحيح كالواو واليا الساكن ما قبلها ان قلت
ادخال الكاف على الواو واليا المذكورين يقتضي عدم انحصار الحرف
الذي يشبه الصحيح هو الواو واليا الساكن ما قبلها قلت

ادخال

ادخال الكاف المفتضبة لعدم الانحصار باعتبار الافراد الذهنية
ولعمري باعتبار الخارجية فلان من افة او باعتبار كل واحد من الواو
واليا بخصوصه او للاستقصاء على ما وقع في كلام بعض الفقهاء من يشبه
الاستقصاء لها وقال بعض مشايخ شيخنا رحمهم الله تعالى لظاهر
انه صحيح لان الفقهاء ثقات لا يثبتون ما ينقلق باللغة من غير سند
منها **قوله** فالاعراب ظاهرة فيه اي ان لم يمنع منه مانع كالاضافة
الي المتكلم نحو جاقاضي وبسكون اخره للموقف نحو جازميد
بالسكون او اللادغام نحو وتري الناس سكارى بادغام السين
في السين او للتخفيف نحو فتوبوا الي باربكم بسكون الهمزة في فزارة
وكاستعمال اخر بحركة حكاية نحو من زيد لم قال رايت زيدا
او اتباع نحو الحمد لله بكسر الهمزة **قوله** واليا بقدر فيه
الحركة اي الضمة والكسرة وكنا الفتحة النائية عن الكسرة فيما
لا ينصرف وقد يظهر ان عليها في الضرورة واما الفتحة فتظهر على اليا
لحقها وقد تقدر في الضرورة كقوله كان ايديهم بايقاع الفرق
نعم المركب المرجح اذا عراب اعراب المتصايفين وكان اخر الجزء
الاول باكرات معددي كرب وتزلت قالي فلا فلا يقدر في اخر
الاول الفتحة بلا خلاف استصحا بالحكما حال البناء ومنع الف
واجاز بعضهم عدم ظهور الفتحة في الاختيار وقال انه لغة صحيحة
وضوح عليه قراءة حفص الصادق من اوسط ما نظهون اهليكم
سكون اليا وكذا كسرة الضمة فقط في الواو واليا في الفعل
المضارع الذي اخره واوا وايا نحو يدعو ويرمي وقد تظهر في الضمة

ادخال

كقوله اذا قلت على القلب يسلمو قسصة واما الفتحة فتظهر
عليها الخفة وقد تقدر في الضرورة كقوله ابي الله ان اسمي
بام والاب واجازه بعضهم في الاختيار وقال انه لغة صحيحة
وخرج عليه قراءة بعضهم او يقولون الذي بيده عقدة النكاح بكسر
الواو **قوله** نظهوان لاخر كل من الاسم والفعل العربيين ثلاثة
احوال المراد بالثلاثة الاحوال بالنسبة للاسم الرفع والنصب والجر
والمراد بالنسبة للفعل الرفع والنصب والجرم ولا يخفى ان هذه
انما هي احوال الاسم والفعل العربيين لاخرهما وما في جعلها الاخر
تسبح **قوله** وان الانتقال الى اخره فيه نظرا لانه يقتضي ان
الاعراب غير الرفع والنصب والجرم مع ان الانتقال
ليس هو الاعراب وانما الاعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال
من الوقف الى الرفع ليس اعرابا بل الاعراب هو الرفع المنقل اليه
وهو التغير المخصوص والانتقال من الرفع الى النصب ليس
اعرابا بل الاعراب هو النصب المنقل اليه وهو التغير المخصوص
وهكذا ومن غير ذلك انتقال الفعل الى الرفع ومن الرفع الى
النصب والجرم **قوله** تسبح انواع الاعراب مجازا ممنوع
بل هي انواع حقيقة لان الاعراب هو التغير المخصوص والاحوال
المنقل اليها تغييرات مخصوصة تضدق عليها التغير المخصوص
المطلق فهي انواع له حقيقة **قوله** واقسامه قال استاد شيخنا
النوع والضرب والصف والقسم متقاربة المعنى ومقتد
عندهم يعني ان بعض افراده مسمى بالرفع وبعضها بالنصب

بعض

وبعضها بالجرم فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا منطقيا انتهى قال
شيخنا رحمه الله تعالى كان مراده ان كونها منطقية يتوقف
على اثبات كونها احرارا وحقيقة افراد كل نوع كالضمة والواو والالف
بالتون للرفع وهو مشكل اذا القدر المشترك بين هذه الاربعة
مثلا وهو مطلق اللفظ اي على القول بان الاعراب لفظي ليس
تمام حقيقتها والا لكان جميع افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا قال
ويبادل على انه ليس المراد الانواع المنطقية قولهم ان الضمة رفع
اي بخلاف الالف مثلا ان لا يعقل في النوع بالمعنى المنطقي الا
والفرعية اللهم الا ان يقال المتعقبات تفرع بقض افراد النوع عن بعض
من حيث كونها افراد ذلك النوع والمراد بالاصالة هنا ان يكون
بعض الافراد اكثر استعمالا واغلب او ارفع في بعض نظرا لواقع
انخذ كد ومثل هذا معقولا لانواع فليتامر **قوله** بالنسبة
الى الاسم والفعل اي مجموعهما جواب عما يقال لا يجوز لما ان يريد
اقسام الاعراب الاسم واقسام الاعراب الفعل فان اراد الاول فهي ثلاثة
الرفع والنصب والجرم وان اراد الثاني فهي ثلاثة الرفع والنصب
والجرم وحاصل الجواب انه اراد اقسام الاعراب بالنسبة الى مجموع
الاسم والفعل من غير ملاحظة كونها اقسام لمراب الاسم
او اقسام الفعل **قوله** اربعة فصله ولم يقتصر على التفصيل
محافظة على قواعد الاجمال ثم التفصيل لان ذلك ممكن في معرفتها
والاحتفاظ على كل منهما للاختياج الى اتقان معرفة كل وملاحظته
تتفق مطابقة العدد **قوله** رفع ونصب وخفض وجرم

في

الرفع على قول المص تغير مخصوص بعلامته الضمة وما ناب عنها
 واما على القول بان الاعراب لفظي فهو الضمة والواو والالف
 والنون على وجه مخصوص وسمي رفعا لارتفاع الشفة السفلى
 عند التلفظ بعلامته او به نفسه والضم على قول المص تغير مخصوص
 علامته الفتحة وما ناب عنها واما على القول الاخر فهو الفتحة والواو
 والالف والياء وحذف النون على وجه مخصوص وكما مضى لان تصادف
 الشفتين على حالهما عند التلفظ بعلامته او به نفسه والحذف
 ويسمى الجزم على قول المص تغير مخصوص بعلامته الكسرة وما
 ناب عنها واما على القول الاخر فهو الفتحة والكسرة والياء على
 وجه مخصوص وسمي جريا لان الشفة تنجر الى اسفل عند التلفظ
 بعلامته او به نفسه ولان عامله يعبر بمعنى الفعل الى معنى الاسم
 والجزم على قول المص تغير مخصوص بعلامته السكون وما ناب عنه
 واما على القول الاخر فهو السكون وما ناب عنه وسمي جزما لان
 الجزم بمعنى القطع والجزم الجازم كالشيء المقاطع للحركة او الحرف
 وانما بدأ بالرفع لانه اشرف الابعاد ولا يخلو اسمه كلامه
 ثم بالضم لان عامله قد يكون فعلا والعمل به بالاصالة فيكون
 معموله اصلا بالنسبة للجزم ورتب الجزم لاختصاصه بالاشرف
 ثم الاسماء الاربعة مختصة عند البحرانيين بانواع الاعراب قال
 الشيخ الرضا اطلق الضم والفتح والكسر على عبارات البحرانيين
 فنوع الاعراب في لسانهم الاعراب كانت غير اعوانية بيانية كانت
 لضمة حيث او لا كصمة فان تفل ومع القرينية تطلق على

من كانت الاعراب ايضا الكوفيين يطلقون القاب احدي
 النوعين على الاخر مطلقا **قوله** وخص في اسم وجزم في فعل
 انما اختص الحذف بالاسم والجزم بالفعل لثقل الحذف وخفة
 الاسم وخفة الجزم وثقل الفعل فيحصل التفاضل بينهما **قوله**
 هذا على سبيل الاجمال اي كما ين على سبيل وصفه هي اجالها اي عدد م
 الثقلين في متعلقها فالاضافة بيانية ووصفها بالاجمال بالمعنى المذكور
 من وصف الشيء بحال متعلقه يقال اجل الحساب اذا جمعه
 والجملة ولفظة هو المجموع وجملة الشيء مجموعته ومنه الجملة في ثياب لة
 الفصل **قوله** من ذلك المذكور من الاقسام الاربعة اول
 الاقسام بالمذكور لتضع الاشارة اليها بدلك مع افراده وتذكيره
 قال السعد التفتان في كغيره يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع
 للمواضع عن اشياء كثيرة باعتبار كونها في ثاويل ما ذكر وما تقدم كما
 يمكن عن افعال كثيرة بلغة فعل لقصده الاختصاص كما تقول للرجل
 نعم ما فعلت وقد ذكرنا فعلا كثيرة وقصته طويلة كما تقول له
 ما احسن ذلك وقد يقع ذلك مثل هذا في الضمير الا انه في الانشاء
 التروا شهر **قوله** مشترك قياسه مشترك فيه لان تعدد
 التاين يندرج الى المفعول به ففي فاسم مفعوله كذلك كقولنا
 مشتركنا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الحار للضمير فرغ
 بالفعل توسعا فاستد فيه **قوله** ثم لكل من الرفع والنصب
 والحذف والجزم علامات ينتقص عمومها بالجزم فانه ليس له الاعلام
 كما سيأتي وقد يقال للجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة

التحقق في فساد الفعل المعرب فليتنامل ويجيب **ايضا** **قوله**
بانه استعمال الجزم في ما فوق الواحد على حد قوله تعالى اوليك
مبرون اي عابثة وضوان وهن الله تعالى عنهما **قوله** لا بد من
معرفة ما قال في الصحاح قوله لا بد من كذا اي لا يفرق منه **استه**

باب معرفة الاخره اي هذا باب مسابيل معرفة علامات الاعراب
وهو من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيد هم
في مسي الكتب والابواب والفصول انه الالفاظ المخصوصة
ومن اضافة العام الى الخاص كتحريك وعلم الخوينا على انه المسابيل وهي
معنى اللام على التقديرين ولا يخفى الحال في بقية الاحتمالات في مسي
الكتب والفصول والابواب على من كان من ادبي الالباب والمراد
بالمعرفة الادراك واذن الباب اليها وان لم يكن معناه لانه من
طالع المسابيل التي يدل عليها الباب حصلت له معرفة علامات
الاعراب والاضافة تضح لادبي ملائمة ثم المعرفة يقال
لادراك الجزئي والبسيط والعلم للكلبي او المركب وكذا يقال
عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدة
اولاخير من الادراكين شئ واحد اذا تامل بينهما عدم بان
ادرك اولاهم دهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من
هذين الاعتبارين وكذا يقال الله تعالى هام ولا يقال عارف والمص
نه عبر بالمعرفة مع ان العلامات التي يتعلق بها امور كلية وقد
جرت عاداتهم باستعمال المعرفة في الجزئيات والعلم في الكلبيات

اما لانها بمعنى واحد كما عليه الاكثر واما ان تكون لفظها المفهومة
من التفسير بعلامات الذي هو جمع سلامة وهو من جموع القلة
تولها منزلة الجزئي الذي لا يكثر فيه او تولها منزلة الجزئي تسهلا
تسهلا على الطالب حتى كان ادراكها وان كانت كلية كادراك الجزئي
في السهو وقرب التناول واما ان المعرفة تشعر بسبب الجهل
فهو تناسب المتعلم المقصود بوضع هذه المفهومة ويمكن ان
يقال المراد بالمعرفة امكانها وبالعلامات كل فرد من العلامات
يعني ان اي فرد يوجد منها امكنا معرفة بهذا الباب فليتنامل
قوله اقسام انما ذكره الشارح لان العلامات التي ذكرت انما هي
علامات لاقسام الاعراب كما هو ظاهر من كلام المحقق للاعراب
من حيث انه اعراب **قوله** للرفع من حيث هو اي من غير كونه
رفع اسم او رفع فعل جواب عما يقال الرفع لا يخلو اما ان يكون رفع
اسم او رفع فعل فان كان رفع اسم فليس له الاثلاث علامات
الضمة والولود والالف وان كان رفع الفعل فليس له الاثلاث
الضمة والنون ونبه اشارة ايضا الى الجواب عما يقال المنقسم
الرفع وكل رفع اما علامته ضمة او واو او الف او نون فيلزم
اقسام الشئ الى قسمين وغيره ووجه اندفاع ذلك ما اشار اليه
الشارح من ان المراد طبيعة الرفع من غير ملاحظة شئ واعلان
قولنا من حيث كذا تارة يراد به بيان الاطلاق وانه لا يقيد هناك
كما في قولك الانسان من حيث هو يصبح ويزول عن الصحة موضوع
بالتب وتارة يراد به التقليل كما في قولك النار من حيث هي

انها جارية تسخن فقولنا من حيث من قبيل الاول **قوله**
على الاصل اما صفة للضمه بتقدير العالم المعروف على ما يفهم
جوزاه من كلام الولي بعد الدين في شرح الفتاح او بتقديره
منكر انظروا الى ان اللام في الضمة للجنس والمعرف بلام الجنس
مطلقا في حكم النكرة على ما ذكر ايضا في شرح الفتاح واما حال
قوله نيا به عن الضمة اي حال كون الواو والالف والنون
نايبة عن الضمة وانما كانت الحركات اصلا في الاعراب ليكون
الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه ولا ينفك الدوال
وهذا مراد من قال لانها بعض الحروف فالاعتراف عليه بان كونها
اباها امر وصحي ولو سلم فلا يقتضي الاصله بحسب الذات
لا في الاعراب ليس بشي **قوله** تشبهها مجرد فالعلة في
في العينة عند سكوتها الغنة صوت لذيذ يخرج من الانف
يشبه به صوت الرياح في الاشجار الملتفة فيقال واذا غن
وصوت الذباب في القياض وهو معنى قولهم روضة غنت
فان قلت ما وجه التشبه بين حروف العلة والنون مع ان
حروف العلة مدة الخلق والنون الساكنة غنة في الحشو مطلق
لعل وجهه الاشتراك في مطلق المد ثم رابت بعضهم ذكر النون
تشابه حروف المد في المد واللين والحق **قوله** ولكل واحد
من هذه العلامات الاربعة مواضع ينتقص عمومها بان الواو
ليس لها الامرضعان والالف والنون ليس لهما الاموضع
واحد كما سيأتي ويمكن الجواب بان الجمع فيه باعتبار الالف والتا

ان ص

الشخصية وهي ممكنة التحقق في افراد ما سياتي **قوله** الاول
في الاسم المفرد قد ينظر فيه لانه توجب اما ان يكون الشيء مفردا
نفسه ان كان الاول هو الاسم المفرد وان يكون الاول غير الاسم
المفرد ويكونها باطل فكان الاحسن ان يقول الشارح بعد قول
المصنف في الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيه كلامه بان
يكون التقدير الاول يحيى في الاسم المفرد من يحى العام في الخاص
بمعنى تحققه فيه بناء على انه ما هيبة الاول الذهنية اعم من الاسم
المفرد وان كانت اتيه بحسب الخارج فتأمل واخر ذلك في نظيره
وقد يجاب بان المراد بالمواضع الاربعة اواخر للاسم المفرد وما بعده
والمراد بالمفرد ما ليس بشي ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة واستشكل
ان من المفرد ما لا يرفع بالضمة كالحققات التنسية والجمع ويمكن الجواب
بان هذه القاعدة وانما لها غالبية وبيان الالف واللام في المفرد للجنس
بان المراد بالشيء ما يشتمل الميثي حقيقة او حكما وكذا الجمع **قوله**
الاساري يضم الهزة وفتحها ابن فارس وليست المفتوحة بالمالثة
والجمع ايضا اسري والواحد اسير وما سور مشتق من الاسار
وهو القدر وكانوا يشدون الاسير بالقد نسمي كل اخذ اسير
وان لم يشد به وقد اسرت الرجل اسرا واسارا انتهى ومنقضا
ان اساري جمع اسير وانما جمعه اسري وجمع اسري اساري بالضم
والفتح فهو جمع الجمع **قوله** ما تغير فيه بنا مفردة اي جمع تغير
ونكس فيه بنا مفردة على حاله الاصلية حقيقة او تقدير
فان قلت لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون او بالالف والتا

الشخص

يتغير بنا مفردة ايضا بسبب الزيادة بين التغير في جمع المونث
 السلام اظهر لان علامة التانيث تتغير فيه ولا يبقى على طالة الا ما التانيث
 مقدرة قلت اجيب بان المراد ما تغير بنا مفردة بتغير الحاق
 اخره علامة الجمع ويرد عليه نحو صنو وصنوان فان قلت يرد
 عليه ايضا ما تغير بنا واحد للاعلال مع انه ليس بجمع تكسير
 هو جمع تصحيح نحو قاصون والمصطفون قلت المراد ما
 تغير فيه بنا مفردة لغير الاعلال نعم يرد عليه نحو سجرات بفتح الجيم جمع
 سجدة بسكونها ويرد على المصان من جمع التكسير ما لا يرفع بالضم
 كالحققات جمع المذكور السلام نحو سنين وارصين ويحاج بان
 هذه القاعدة وامثالها غالبة لا تقدم وبان المراد بجمع التكسير
 جنسه **قوله** وهو ستة اقسام اي تغيير بنا مفردة او ما تغير
 فيه بنا مفردة لكن هذا يوجب تاويل قوله الاول التغيير الخ بخلاف
 مضاف اي ذوال التغيير واصحاب التغيير **قوله** نحو صنو وصنوان
 قال في الصحاح اذا خرج ثلثان او ثلاث واحد من اصل واحد
 نكل واحدة منهن صنو والاثان صنوان وجمع صنوان يرفع
 النون بخلاف زيديون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض
 عن التنوين **قوله** نحو تخمة وتخم التخمه بضم التاء وفتح الخ المعجمة
 للمفرد والتخم للجمع **قوله** نحو اسد واسد الاسد بفتح الهمزة
 والسين للمفرد وبضم الهمزة والسين للجمعة **قوله** جمع المونث
 السلام اي من تغيير مفردة ان قيل كان الاولي ان يعبر بالجمع بالف
 وتامز يد تين بجمع المونث وجمع المذكور نحو اصطبلات

عرف النخلة واقع على الجمع بالالف والتاء واللام المضممة

اصطلح وحامات جمع حمام وما يسل فيه المفرد وما تغير كحبلات
 جمع حبلتي وحراوات جمع صحراوات جمع صحرا الا ترى ان الاول قلت الف مفردة
 يا والثاني قلت همزته واوا قلت اجيب بان التغيير
 هو على الثقال كما ذكره الشارح وبان في الكلام حذف وضاف اي
 صيغة جمع المونث السلام او حذف معطوف اي جمع المونث السلام
 او اعمل صيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتامز جمع المذكور وما تغير
 فيه بنا مفردة لان صيغته صيغة جمع المونث السلام في عرف النخلة
 وان كان في الحقيقة جمع مذكرا او مكسرا وبان للمصم يلتفت لما جمع
 بالف فالتامز جمع المذكور او المكسر لقلته ودأبهم المالكوت ذكر ما هو
 الاعل والاكتر لاما هو الاقل والاندرو بان المراد بجمع المونث السلام
 ما جمع بالف وتامز يد تين بخلاف طريق ذكر الملزوم واردة اللازم
 لان جمع المذكور السلام في العربية يكفي لصحة المجاز فان قلت
 يلزم ان يكون جمع المونث السلام مستعملا اما في حقيقته ومجازه
 ان استعمل في ما جميعا وفي مجازه فقط ان استعمل في معنى تامر
 اما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز قلت هو مجاز مشهور
 لانه يمكن ان يدعى ان نحو اصطبلات وحبلات جمع مونث سالم
 حقيقة عرفية لا مجاز واعلم ان السلام صفة لجمع المونث كما قاله بعضهم
 ولكن جوب بعض مشايخ شيخنا ان يكون صفة للمونث فانه الموصوف
 بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد **قوله** وهو ما جمع بالف
 وتامز يد تين او رد عليه ان الذي جمع بالف وتامز يد تين هو المفرد
 واجيب باننا لانسلم ان الذي جمع بالف وتامز يد تين هو المفرد

اصطبلات

واجيب باننا لانسلم ان الذي جمع بالف وتا مزيدتين هو المجرور
 بل يجمع ان يوصف الجمع بذلك والمعنى الجمع الذي جمع بالف وتا مزيدتين
 اي الجمع الذي تحفقت جمعيته وحصلت بالف وتا مزيدتين
 وقيل الالف والتا بقوله مزيدتين ليخرج بيتا وبيتا وميت
 واسوات فان التا فيها اصلية فينتصبان بالفتحة على الاصل
 وكذلك نحو قضاة وعزلة فان التا وان كانت فيهما نابتة الا ان الالف
 فيهما اصلية لانها منقلبة عن اصل الاثري ان الاله صل ونسبة
 وعزوة لانها من قضية وعزوة فلما تحركت الياء والواو وانفتح
 ما قبلها قلبتا الفين فلذلك ينصبان بالفتحة على الاصل فان
 قيل لا حاجة في اخراج ما ذكر لهذا القيد لخروجه بدونه لان معني
 ما جمع بالف وتا ما دل على جمعيته بهما وما ذكر ليس كذلك قلت
 المراد بقولنا ليخرج ليحقق خروج ما ذكر اذ خروجه بدونه
 مبني على تعلق الجار والمجرور ويجمع وهو غير متعين لاحتمال
 غيره كالحالية على انه قد يمنع ان المخرجات لم يدل على جمعيتها بالالف
 والتا واصله احد مما لا يينا في ذلك وايضاح ذلك ان الباء في جمع
 بالف وتا ان جعلت للاستعانة متعلقة بجمع لم يوجب للتعقيد
 بزيادتهما في خروج نحو ابيات وقضاة لان جمعيتها لم تحصل
 بالالف والتا على ما تقدم وان جعلت للملازمة متعلقة بمخروج
 على معني وما جمع ملتبسا بالالف وتا وورد نحو قضاة و ابيات
 وابن مالك في اللفية جعل باللاستعانة متعلقة بجمع فلم يوجب
 للتعقيد المذكور وكانه في التسهيل غشي من نحو وهم وورد

من قضاة و ابيات تدفع الوهم بتقيد الزيادة ولو قال في التسهيل
 الجمع بالف وتا وقصد جعل بالالف اللام متعلقة بجمع لا ستغنى عن ذلك
 بكلامه في الكتابين صحيح رحمه الله **قوله** وتقييد الجمع بالتا
 والسلامة جري على الغالب لقابل ان يقول كيف يتا في هذا مع تفسيره
 بجمع بالف وتا مزيدتين **قوله** اصطلح بكسر الهمزة وهي
 منزة قطع قاله ابن عمر وليس هو من كلام العرب **قوله**
 ووجب بناؤه لاحاجة اليه لان الكلام في المعربات **قوله** كنون
 النسوة اولون التوكيد ان قلت ادخال الكاف على النون
 المذكورتين تقتضي عدم احصاء موجب بنا المضارع
 بهما مع انه منحصر فيهما قلت لا يقتضي ذلك الاحتمال ان تكون
 الكاف باعتبار الافراد الذهنية واما الحصر فباعتبار الخارجية
 وباعتبار كل واحد من النونين خصوصه او للاستقصا
 ما وقع في كلام بعض الفقهاء من نسبة الاستقصا لها وقال
 شيخنا رحمه الله الظاهر انه صحيح لان الفقهاء ثقات
 لا يثبتون ما يتعلق باللغة من غير سند من الاولاد بنون النسوة
 النون الموضوعات لهن وان استعيرت لغيرهن كما تقدم فلا
 فعل **قوله** في جمع المذكر السالم اي من تغيير مفردة ان قلت
 ان الاول ان يعبر بالجمع بالواو والنون ليعم المذكر السالم وما الحق
 نحو ارضين وسنين بل كان الاول في التغيير بجمع المذكر السالم وما
 الحق به ليشمل ما الحق به ايضا ما الحق به من اسم الجموع نحو اولوا
 وعشرون واخوانه قلت يجاب بان المعبر به جري على الغالب

فلا مفهوما له وبيان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المذكور
السالم او حذف معطوف اي جمع المذكور السالم او ما على صيغته او
وما الحق به وبيان المراد جمع المذكور السالم بالجمع بالواو والنون
بجاز بطريق ذكر الملزوم واردة اللازم وياتي منه نظير ما
تقدم فلا تغفل **قوله** وهي ابوك واحوك وحموك وفوك
بالاي هي كليات هذه الامثلة اعني لفظ الاب والاخ والفس
الى الاخر بشرط ان يكون مفردة مكبرة مضافة لغيرها المتكلم
فلو كانت مثناة اعربت اعراب المبني ولو كانت مجموعة
اعربت اعراب ذلك الجمع نحو جاباوك واخوتك وجاني ابون
واخون ولو كانت مصغرة اعربت بالحركات كجاني ابتيك و
ابتيك ومررت بابتيك ولو كانت مقطوعة عن الاضافة
اعربت بالحركات نحو جاني اب واخ ورايت ابا واخا ومررت
باب واخ ولو كانت مضافة الى المتكلم اعربت بحركات متفككة
على ما قبلها المتكلم على الراجح كسائر الاسماء المضافة الى المتكلم
في حركه مكسورة فانه قريب الزوج على المشهور ولا يضاف الا
الى المرأة واذن في الظاهر اشعارا بان لا يضاف الى الضمير
وهو كذلك فانه لازم الاضافة الى اسم ظاهر غير صفة
هذا هو المشهور وقد يضاف الى علم نحو انا الله ذوبكة او حملا
نحو اذهب بذي تسلم وان فعل بذي تسلم اي اذهب في وقت
هو منطنة السالبة **قوله** واستغني عن اشتراط اليمين
اعتذار عن المص في عدم التصريح بهذه الشروط بكونه

ذكرها

ذكرها كذلك اي مفردة مكبرة مضافة لغيرها المتكلم لكنه
وهو اشتراط اضافتها لكونها للكاف وللغظ مال ويشترط
ان لا يكون كجاني ابوك ورايت ابتيك ومررت بابتيك
يشترط ايضا ان يكون الفم بلاميم فانه كان معها اعربت
عرب بالحركات الظاهرة وان يكون ذو معنى صاحب كانه
عليه باضافتها فان كانت وصوله فهي مبنية على المشهور وقد
عرب جملة الوصول على التي بمعنى صاحب كما قال
الشاعر نحسبي من ذي عند ثم ما تكفانيا **قوله**
واسقط اليمين الى اخره اعتذار عن السقاط المص له بان اعراه
الحروف لغة قليلة وداهم في المختصرات ذكر الاغلب والاكثر
الما هو الاقل والاندرفان قلت **قوله** ما اليمين قلت قال
هشام واليمين قيل اسم يكتني به عن اسم الاجناس كرجل
الرس وغير ذلك وتيل عما يستقيم التصريح به وقيل عن الفرج
خاصة انتهى وقوله تبعا تقوية للاسقاط وسندله وهو
منسوب على الحال اي تابعا للفوا والرجاجي **قوله**
خاصة بمعنى خصوصا فهو من المصادر التي جات على فاعله
العاقبة والعاقبة منصوب على انه مفعول مطلق
مخدوف تقديره اخصر تشبه الاسما بكونه الالف علامة
لرفعها خصوصا بنا على ما هو المتصور من جواز عامل الموكد
ولا يجوز ان يكون حالا لانك تقول جاني الرجال او الزيدون

خاصة **قوله** نياية عن الضمة اي حال كون الالف نياية
 عن الضمة واخر ذلك في نظايره ولا تقبل **قوله** ضمير
 تثنية اي شخصين اثنين مذكورين كانا او موشين مخاطبين
 كانا او غائبين وستاتي لذلك مزيدا يوضح **قوله** ضمير
 جمع لمذكر اي ضمير جامعة لمذكر **قوله** وتسمى الافعال
 الخمسة وذلك لان صيغتها خمسة قال ابن هشام في شرح
 اللوحة ان تسميتها خمسة لادراج المخاطبتين تحت
 المخاطبين وان الاحسن ان تعد ستة انتهى ويقال
 على تباينه تكون سبعة لاسنة نظرا للغايبتين فلما
 وقد تزيد المعاني على السبعة بالنظر الى انه يغلب مذكر
 على مؤنث ومخاطب على غائب او غير ذلك والى انقسام
 المؤنث الى حقيقي التانيث ومجازه وما تانيثه بغير
 باعتبار اللفظ وما تانيثه بالتأويل نحو الكتابان بحسب
 على تباينها بالصحة والضمير وقد تزيد الصيغ على الخمس نظ
 الحكون الالف والواو حرفا في فعل الاثنين الغائبين والواو
 الغائبين والجمع المذكور الغائب في لغة الكوفي البراعية
 نحو يقومان الزيدان ويقومان الهندان ويقومون
 الزيدون فهذه ثلاثة صيغ اخري فتكون الصيغ ثمانية
 ولا يخفى مغايرة نحو الهندان يقومان لنحو انما يقومان
 لمذكر او موشين لان التانيث في الاول للتانيث دون الخطا
 لان الفاعل غائب وفي الثاني للخطاب لان الفاعل مخاطب

فتكون الصيغ تسعة **قوله** بثبوت النون نياية عن
 الضمة اي بالنون الثابتة حال كونها نياية عن الضمة **قوله**
 وللنصب حسن علامات اي للنصب من حيث هو من غير نظر
 الى كونه نصب اسم او نصب فعل او نصب اسم ونصب فعل
 لا يرد ما قد يقال ما تقدم نظيره فان كنت ذكيا كفاك
 ما سبق والافعال البليدة لا يفيد التطويل ولو تليت عليه
 التوراة والاعجيل **قوله** وكل من الخ يقتضيه مومه
 بالالف فانه ليس الاموضع واحدا هو الاسما الخمسة وبالكسرة
 فانه ليس الاموضع واحدا وهو جمع المؤنث السالم وكذا بالياء
 فانه ليس الاموضع وان قد يقال الجمع في كل ما عتبار الا اذا
 الشخصية وهي ممكنة التحقيق في افراد ما ذكر ويجاب
 ايضا عن الاخير بانه استعمال الجمع في ما فوق الواحد على حد قوله
 في اوله كيمرون ما بقولون اي عايشة وصفوان
 في الاسم المفرد وجمع التكسير لا تقبل
 ما تقدم **قوله** وما شبه ذلك ان قلت اي فايك
 في العطف مع وقوع المعطوف عليه في جبر نحو المقتضى لعدم
 الاخصار في المذكورين وليس فيه تعيين المعطوف كالذي
 قبله ليفيد زيادة علم ما افاده نحو ان قلت ان جعل
 قوله نحو ايت اباك واخاك من باب الكناية عن ربيت اباك
 واماك فيكون المقصود هو المحرور على حد قوله مثل لا يخل
 يعني ان لا يخل فلا يشكال في حصول الفايذة وان لم

يجعل من باب الكتابة فبايدته بيان عدم الاختصاص في الخارج
فيها ذكر مجرد وقوع المعطوف عليه في جنس نحو لا يقتضي ذلك
لاحتتمال ان يكون نحو باعتبار باعتبار الازاد الذهنية او
باعتبار كل واحد من المذكورين **قوله** في جمع الموث
السالم اي عن تغيير مفردة ولا تقبل عما تقدم **قوله**
خلق الله السموات الخ فالسموات منصوب بالكسرة
علا انه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ
عبد القاهر الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب ورواه
الروض في المعنى ووضحه بان قال المفعول المطلق به ما كان
موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا
والمفعول المطلق ما كان العامل فيه هو فعل ايجاده وان
كان ذاتا لان الله تعالى موحد للافعال والذات جميعا انتهى
واجيب بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد
يقتضي ان يكون موجودا اثر اوجد الفاعلية منه شيئا
فان اثبات صفة غير الموجود يستدعي ثبوت الموصوف
اولا واما المفعول بالنسبة الى اليجاد فلا يقتضي ان يكون
موجودا اطلاقا لان تحصيله للحاصل انتهى **قوله** فالزيد
منصوب برأيت الزيدين فيه مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة
رفعه الف مقدرة بعد ذكر الحكاية واعلم ان تقدير الاعراب
للتعذر او للاستثقال كما يكون في المعرب بالحركات
كما ذكر الشارح في باب الاعراب يكون في المعرب بالحروف

فيها

63
يضامثال التقدير للاستثقال في جميع الاحوال جاني بالحسن
ورأيت ابا الحسن ومورث بابي الحسن وجاني صالح
القوم ورأيت صالح القوم ومورث بصالح القوم
وجاني صالح القوم قال بعضهم وضابطه اذا كان الاعراب
ممددة ولاقا ساكننا قال فخرج نحو مصطفوا القوم والمثنى
الغير المرفوع فان العربة لا يكون ممددة اصلا انتهى لان حرف
العربة ما تحرك للسالكين ولا يجرد فلهوم ما يدل عليه واما
المعنى المرفوع فيجذف حذف الاعراب لدلالة الفتحة عليه
ويكون اعرابه مقدرا في بعضها نحو جاني مسلمي اصله مسلمي
سقطت نونه للاضافة وصار مسلموي فاجتمعت الواو
واليا واليا بق منهما فقلبت الواو يا وادفمت اليا في اليا وقلبت
الضممة الواو التي قبل الواو كسرة وصار مسلمي ولما لم يبق الواو
التي هي علامة الرفع صارت اعرابه في حالة الرفع تقدير يا واما
في حالتها الضب والجر فاعرابه لفظي بقا اليا التي هي علامة الاعراب
في حالتها لان ادغامها لا يخرجها عن حقيقته ومقاله التقدير
للتعذر المثنى والجمع حال الحكاية كقولهم دعنا من ممرتان
وكقولهم من الزيدان لم يقل ضربت الزيدين **قوله**
بالعين منصوب العين فيه مبتدأ مرفوع بواو مقدرة
مع من ظهورها الحكاية ولا ينافي ذلك الاخبار عنه بمنصوب
المبتدأ لا يكون منصوبا لانه ليس المراد به انه منصوب
في هذا التركيب الذي وقع فيه مبتدأ وانما المراد انه منصوب

في نحو راي العين **قوله** واخلاق الجمع الى اخره اعتدوا عن اطلاق
 الجمع مع كون المراد جمع المذكور السام بانصراف الجمع اذا ذكر مع المثني الى
 جمع المذكور السام لكونه يولد المثني اي طريقته في الاعراب بالحروف
 وفي اخر كل منهما نون بحذف الاضافة **قوله** بثبات النون
 عبر بالثبات لمقابلة الحذف فيما مضى والمراد بالنون الثابتة
قوله وتقدم انها كل فعل مضارع الى اخره فيه شبح لان المذني
 تقدم قوله ولما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع اذا اتصل
 به ضمير تنبيهية الى اخره ولم يتقدم انها كل فعل الى نعم تقدم ما
 يفيد ذلك **قوله** ولكل من هذه الخ ينبت قص عمومه بالفتح
 فانه ليس لها الاموضع واحد وهو الاسم الذي لا ينصرف وقد
 يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في
 افراد الاسم الذي لا ينصرف **قوله** في الاسم المفرد المنصرف
 اي حقيقة او حكا فيشمل غير المنصرف اذا كانت مضافا او مقرونا
 بال **قوله** وهو الاسم المتكرر الامكن بحتمل انه تعريف
 للمنصرف سواء كان مفردا او جمع تكسير ويحتمل انه تعريف للاسم
 المفرد المنصرف ويكون تعريفا بالاعم انما يحل الاسم على المفرد وقد اجازاه
 المتقدمون لانه يستفيد به التمييز في الجملة فان قلت
 اذا كان التعريف للاسم المفرد المنصرف فذكر الاسم في التعريف يستلزم
 تعريف الشيء بنفسه وهو فاسد قلت المحتاج الى
 التعريف انما هو المنصرف اذا الاسم قد علم ومكان كذلك يشار في
 تعريفه الى المعلوم مجالا ويفصل الجمول اكتفا بقدر الحاجة كقولنا

الالف الانطس انقذ وتغير فكانه قال الاسم المفرد المنصرف
 قول يقبل الخفض والتنوين ودخول الف وحروف الخفض يمكن
 يمكن فاحفظه ينفعك في مواضع فانه كلما يباع مع كثرة الانتفاع
 والممكن هو العاري عن شبه الحرف والامكن اي الزايد في الممكن
 هو العاري عن شبه الفعل وعلامته ان يجرب بالكسرة مطلقا
 ويظهر التنوين للدلالة على خفضه وزيادة تمكنه واعتراض الشيخ
 بوجان تعبيرهم بما يمكن بانه اسم تفضل من التمكن وبنائه منه
 شاد ورد به بانه سمي من كلامهم مكن مكانة فالنباقياس جار
 في القاعدة ولا شد ود فيه انتهى **قوله** وسينصرف الدخول
 تنوين الصرف فيه اي التنوين المسمى بالصرف واشتقاقه من الصرف
 البكرة عند الاستنقا وكذا كصرف البعير بنايه وصريف القلم
 في حديث الاسرا حتى ظهر المستوسم فيه صريف الاقلام والصريف
 والتنوين وهو غنة تشبه ذلك الصوت تقول صرفت الاسم فهو
 ينصرف اذا نونته وقيل من الانصرف في جهات الحركات وقيل من
 الانصرف وهو الرجوع اي انصرف عن شبه الحرف والفعل **قوله**
 وهو المسمى بتنوين التمكن علامة التنوين ان يلحق الاسم المعرب
 غير مقابلة ولا تعريض وما ذكر من ان الصرف هو تنوين التمكن
 مذهب المحققين وقيل هو اجمع التنوين وقيل يطلق على تنوين
 التكبير والعوض والمقابلة صرفا **قوله** جمع التكسير
 المنصرف اي حقيقة او حكا فيشمل غير المنصرف مضافا او مقرونا
 بال فان قيل لوقال في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين

لكان لخصر فواجه العدول عنه الى الاطاب قلت وان
 كان لخصر الا انه لما كان تحت التعليل ياب عن قومه المشاكلة في
 المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى وسات مرتقفا في مقابلة قوله
 تعالى وحسنت والايمان يقال انما يقرب ذلك لانه قصد نوع تعليل
قوله اذا لم يكن على القابل ان يقول لاضرورة الى هذا الغيب
 لان الكلام في جمع المذكور السالم وما جعل على اخصار مفرد افعول
 اطلاق الجمع عليه باعتبار اصله **قوله** فان كان على جاز في
 الصرف وعدمه اعلم ما سمي به من جمع المونث السالم فيه اللغاة
 المشهورة فيه انه ينصب بالكسرة ويجر بالكسرة ومن العرب التثنية
 من يجمعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة وفي ذلك مراعاة
 حيث راى اعرابه ومراعاة ما لا ينصرف حيث حذف التنوين
 لم يكن تنوين صرفا لانه مشبه له في الصورة والكسرة في حال
 نائية عن الفتحة لانه غير منصرف عند هولا للعلمية والتانية
 وتضوية ذلك كما ناله بعضهم انه لو سمي به مذكر كان يسمى
 سمي انهم بصرف فونتها تهي قال شيخنا رحمه الله تعالى لا يقال
 ينبغي ان لا فرق نظر للتانيث اللفظي بالتالانا نقول صوحوا بال
 مثل هذه التاليسيت للتانيث وتبان تا التانيث التي تمنع الصرف
 ما التي تنقلب لها وبذلك تعلم ان ما انتضاه كلام ابن عقيل في
 شرح التسهيل من انه لا فرق حيث مثل هذا علم رجل وامرأة
 فيه نظر ومنهم من يمنع الصرف فلا ينونه ويجره بالفتحة
قوله المعتلة اي التي او اخرها لاجل الاضافة حرف علة

لعله
 المونث
 ان

يرد عليه فخر فان اخره حال الافرادها واصله قوة بفتح الفاء واسكان
 واو او يوزن نقل وهو مذهب سيبويه والخليل وذهب الفراء
 الى ان وزنه فعل بضم الفاء واما ذوا فاصله ذوي بفتح الواو وبالبا
 اخره بوزن فعل بالتحريك وهو مذهب سيبويه وعند الخليل
 فعله ذو ووا باسكان الواو وبالواو اخره بوزن فعل بالاسكان
 قال ابن كيسان يحتمل الوزنين جميعا **قوله** المضافة
 الى غير المتكلم ولو تقدر عند ابن مالك ومن تبعه كقوله
 الطمن سليبي خاشم وفا اي خياشيمها وفاها **قوله**
 العرب التثنية مطلقا اي سوا كانت لمذكر او لمونث **قوله**
 اي اسم مفرد او جمع تكسير معرب تحقق فيه
 اسميان مسميان بعلتي منع الصرف معتبرين فلا يشكل نحو
 من علل تشع او تحقق فيه واحدة منها تقوم مقامها
 فأيدهما او تكون في حكمها جمعها بعضهم في قول
 عدل ووصف وتانيت ومعرفة • ونجدة ثم قطع ثم تركيب
 والنون زائدة من بعدها الف • ووزن فعل وهذا القول تقرب
 لتقريب المسئلة الى الحفظ والضبط فان المنظوم
 سهل حفظا من المنثور **قوله** على صيغة منتهى الجموع
 اي على هيئة منتهى الجموع اي لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخري
 قال الرضاعي ان الكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام شينين وقوته
 في الاطاد وقال بعضهم لكونه نهاية جمع التكسير
 الى ان يمتد هذا الوزن ويرتدع ولهذا سمي الاقصى

نحو طلب واطلب واطالب وفهم وانعام واناعيم واما الف التانيث
 فللزوم فيها للكلمة وبنائها عليها ما يختلف تا التانيث فان بناها
 على العروضا انتهى اي فيهما لا يتفكان عن الكلمة بحسب الوضع
 فلا يقال في حيزا حمر ولا حبل فيلزو منهما بمنزلة علة اخرى
 واما هراوات جمع هراوا فاشاد وانما ان في الهراوات شد وذات
 ثلاثة جمع ضبغة منتهى الجموع وعدم قلب الالف يا وسطا
 مع كونها من اصل والمعاد كونها من بدل اصل اذ هي بدل عن لام الكلمة
 وليست بنفسها املا **قوله** او كان محتوما بالالف التانيث
 الممدودة كصحر او المقصورة كحبل اي ولو سمي به مذكرا وانما
 فقدت الفتححة في نحو حبل ولم تظهر مع خفتها ثبوتها عن
 الكسرة ونايب الثقيل ثقيل ولهذا حذفت الواو في نيب
 كما حذفت في بعد ولم تحذف في لوجل لان فتحه ليست تايبة
 عن الكسرة لان ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح ومائة
 فعل بالفتح فقياس مضارعهما الكسر وقد جاء بعد على ذلك واما
 هب فان الفتححة فيه عارضة لحرف اللين والالف التانيث
 الممدودة عند بعضهم هي الالف التي بعد هاهمة وعند
 بعضهم الف قبلها الف فتقلب هي همزة وعلى هذا فاطلاق
 الممدودة عليها مجاز لان الممدودة ما قبلها لامى وشرط
 الجمع ان لا يكون في اخرها ما انقلب تا التانيث اليها في الوقف فلا
 يخرج قواربه اذ المماصلية ولسانها زينة فمنصرف لوجودها
قوله او كان فيه العلمية والتركيب نحو معدى كرب

العلمية كون الاسم علما لمذكرا وموت وشرط التركيب في كونه
 سببا لمنع الصرف ان لا يكون الجزا لخير منبها ولا اذا اعرب فخرج
 نحو سيبويه وخسة عشر وعبد الله وتابط شرا والمركب
 التقيدي مطلقا والتركيب والعلمية نحو معدى كرب وكل
 ما تحقق فيه هذا التركيب فالانصاع منع صرفه ويجوز ان الصرف
 والبناء **قوله** او العلمية والتانيث نحو زينب وفاطمة
 التانيث لفظي وهو كون الاسم مؤنثا ملحقا باخره علامة
 التانيث ومعنوي وهو هنا كون اللفظ المجرد عن التا والالف
 موضوعا في الاصل لمؤنث سواء كان علما او لا وهو انما يكون بتا
 سادسة فالتانيث اللفظي اما بالالف وقدم واما بالتا التي لم
 تجعل جزا للاسم فان جعلت جزا كبت واخت ان كانت مع هـ
 العلمية لمؤنث فهو كالمعنوي والام يعتبر قطعا عند الجمهور
 كذا قيل وشرط اعتباره وجعله علة للعلمية اي كون الاسم الذي فيه
 التانيث علما لمؤنث او مذكرا فان لم يكن علما لم يكن معنويا وعلة
 ان كان علما فهو معتبر مطلقا قطعا والتانيث والمعنوي شرط
 اعتباره ايضا العلمية فان لم يوجد العلمية معه لم يكن علة قطعا وان
 وجدت مع المعنوي فتارة يجوز ان يعتبر ويجعله علة لمنع
 الصرف ويجوز ان لا يعتبر ولا يجعله علة له وتارة يجب اعتباره
 وتارة يمنع اعتباره فان كان الاسم علما لمؤنث فشرط وجوب
 تايته في منع الصرف وجعله علة ان يكون معه اما زيادة للاسم
 في ثلاثة احرف نحو زينب او تحرك الحرف الوسط لفظا لا نقديا

من ص

العلمية

تحوك الاوسط ووجه الشيخ الرضي والمتأخرون واما عند اللاجب
وجاعة فالشروط احدا من اما تحرك الاوسط او زيادة حروف
الاسم على ثلاثة واعلم ان الاسم العجمي اذا وافق عربيا كما سحاق فانه
مصدق الشق فان سمي به فاصدا المعنى للصدرى فلا اعتداد
بالعجمة او قاصدا اللفظ العجمي فغير منصرف قال ابو حيان فان
جهل القصد حمل على عادة الناس في التسمية باسم الانبياء عليهم الصلاة
والسلام واعلم ان اسم الانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف
الاستة محمدا وصالح وزكريا وهود لكونها عربية ونوح ولوط
لخفهما وقيل ان هودا كنوح لان سبويه قرنه معه ولويد
ما يقال مراد العرب من وكدا اسم اعيل ومن كان قبلة ذلك فليس
بعربي وهود قبلا اسم اعيل فيما يذكر نكان كنوح انتهى وفي التنايد
بذلك نظر **قول** او العلمية ووزن الفعل نحو احمد
يزيد ووزن الفعل كون الاسم على وزن فعلين او شرطه في صرح العرب
ان ذلك الوزن مختصا في لغة العرب بالفعل اصالة بمعنى ان
الواضع وضعه اصالة للفعل ولم يوجد في الاسماء العربية من غير
شذوذ والاسنقولا عن الفعل كشمير علم فرس واما بقوم اسم بنت
فمحمي ولا يصرف وصرح على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار
ضمير واما نحو وعمل فشاد وان لم يكن مختصا بالفعل فشرطه ان يكون
في اول الاسم الذي على وزن الفعل حرف زائد كما يتراد في اول المضارع
فلم يكن في اول اصل الاسم سوا قبيل او تبدلت بحرف اخر فخرج
بمثل لان النون اصلية ودخل هراق فان الها بدل من الف زائدة

تحوك بخلاف دار فانها كمنند وان كانت متحركة الاوسط
بحسب الاصل والعجمة وسياقي معناها نحو ما ه وجور فانها
في العجم علمان لبلدتين فما وجد فيه احد الامور الثلاثة وجب
منع صرفه على الاصح وما يتحقق فيه احدها يجوز صرفه ومنعه
وهو الكثر واخود عند سبويه وذلك نحو هند ويد فان سمي
بالمونث المعنوي بالمعنى السابق مذكور شرطه عند الجمهور
الزيادة على الثلاثة لفظا او تقديرا كجبل علم الضبع فان اصله
جبل فان لم يرد امتنع اعتباره التانيث والاولى هذا ان
لم يستعمل في الاصل الامونثا فان استعمل مونثا ومذكور ان قال
الشيخ الرضي وغيره ان استويا بعد التسمية لمذكر الامر ان وان
كان التانيث غائبا فلا ولي عدم الصرف وان كان التذكير غائبا
تعين الصرف **قول** او العلمية والعجمة نحو ابراهيم العجمة
كون ن اللفظ بها لا يضعه العرب لمعنى او الابل وضعه غير العرب
اذا من كان نحو استعماله العرب وشرطا ان يكون مع العلمية في لغة
العرب والعلمية ثابتة من زمان الاستعمال في العجم فلا يستعمل
العرب اول العلم لما كان له في العجم او لعبره وما ذكره من اشتراط
العلمية في لغة العجم حزمه بن الحاجب في شرح المفصل وصرح
به في شرح المنظومة ووافقه ابن مالك وهشام قال ابو حيان
ذهب اليه قوم وهو كالمعقول سبويه لكن جمهور الخوئين
عملانه لا يشترط وانما الشرط للمعلمية في اول استعمال العرب وبه
حزم الشيخ الرضي ومن بعده وشرطا ايضا عند سبويه واكثر النحاة

تحوك

وان يكون الاسم غير قابل للتأني لا تدخله التام بحسب الاجل
او العلمية فدخل اسود مع قبوله التأني لان قبوله لغرض الاممية
واما بحسب الوصفية فمؤننه سودا ولو سمي بما يدخله
التأني منع لعدم الدخول بعد العلمية ومن ثم امتنع احمر
بالوصف ووزن الفعل لانه مشتق من الحرة فالالف زائدة
وليس مؤننه احمر وانما هو وصف الاصلي للطبوع على
العمل ووزن الفعل لانه يقال بعمله للتأني المطبوعة
للعمل فاذا سمي بعمله امتنع كما مر وكذا بعمله للتأني والعلية
واذا تغير الوزن فان بقي الحرف الزايد معتبرا والافلان كان
بالاعلام اللازم كما في الامر وكذا ان لم يلزم كما لتخفيف عند سبويه
قوله او العلمية وزيادة الالف والنون اي الالف والنون
الزائدتان المشبهتان لاغنى التانيث في عدم حوقها التا قال
المراذي اذا ابدل من النون الزائدة لان منع من الصرف اصلا
فان اصله اصيلا نلو سمي به منع من الصرف ولو ابدل من
حرف اصلي نون صرف بعكس اصيلا ن مثال ذلك حنان في
حنا ابدلت همزة نونا **قوله** او العلمية والعدل
نحو العدل خروج الاسم ونحوه عن صيغته الاصلية بان
يكون الاسم ما خود من لفظ اخر كان الاصل والقياس ان يستعمل
ذلك مكان الماخوذ وما في معناه ونحوه الفعل ونحوه المشتق
اذ ليس الاصل استعمال المشتق منه مكان المشتق وفي معناه
ولا بد ان لا يكون على وجه الاصل التصريح في يخرج نحو عدل

سند
وان

نحوه

والحق كما قاله استناد شيخنا ان التعريف ليس بتمام لما علم من
المطلوبات **قوله** او كان فيه الوصف والعدل نحو مثني وثلاث
ورباع الوصف اسم يدل على ذات معينة وطال من احوالها فتصير اطلاق
على كل من انصف بملك الحال كاحمر اي حاله الحمر ولو عيبر بدل الوصف
بالوصفية لكان اولى وشرط كون الوصف علة لمنع الصرف ان تكون
وصفيتها متحققة في الاصل بمعنى ان الواضع وضعه للمعنى الوصفي
اولا لان يكون عارضا بعد الوضع لمعنى غير وصفي ثم اريد
الوصفي واذا استعمل الوصف الاصل غالبا في معنى غير وصفي
بان اريد به ذات معينة مع ملاحظة حالها او يبدونها
بحيث لم يتحقق تلك الارادة الي قرينة لم يضر في كونه علة لمنع الصرف
لذلك صرف اربع في قولهم مررت بنسوة اربع فان اربعا وان اريد
به ما فيه العدد المعين الا ان الواضع وضعه اولاً لنفسه العدد
فلا يكون وصفا في الاصل بل يعتبر لذلك عند المحصور وامتنع
من الصرف اسود وارقم للحكمة لوضعها المعنى وصفي اي ماله
سواد وارقم وما فيه الوطف والعدل الحقيقي نحو ثلاث
ومثلت فان كلا منهما معناه متعدد مكرر والاصل تعدد
اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره وحيث لم يتعد د علم انه معدود
عن مكرر وهو ثلاثة ثلاثة وثلاثة ومثلها مثنا ومثني ورباع ومربع
واختلفوا فيما ورا ذلك الي عشر ومعشر هل جا ام لا والصواب
بحيثه وسبب منع الصرف في ثلاث واخواته العدل كما عرفت
والوصفية لاني ثلاثة ثلاثة وصفية عارضة واذا اخذت

لعل

والعدل

ثلاث ومثلث منها تكون الوصفية فيها اصلية وصنعية فانها
وضعا الذي العدد المعين واذا سمي بهما منعا من الصرف المعدل
والعلمية عند الجمهور واذا نكر منعا للعدد والوصفية **قوله** او
في احرر كذا ذكره الشيخ البوحيان وغيره فاعتمده **قوله** او
الوصف ووزن الفعل تقدم معني الوصف وشرط كل من الوصف
ووزن الفعل فلا تغفل ولو عبر بالوصفية بول الوصف فكان
اولي **قوله** او الوصف وزيادة الالف **قوله** الزايدان
لانها ليست امر الحروف الاصول في الكلمة بل من الزايد على القاعدة
التي عرفت في التصريف ويسميان ايضا مضارعين لمشابهتهما
التي التانيث في منع دخول التانيث واختلفت النحاة في ان
سببية الالف والنون لمنع العرف لزيادتهما ووزعتهما للم
عليه او لمشابهتهما التي التانيث والراجح هو القول الثاني كما
قاله السيد الجرجاني وتقدم شرط الوصف واما الالف والنون
في الوصف فشرطهما انتفا فعلانة عن الاكثر وهو الراجح ولو
لم يعلم ان الالف والنون زايدتان واصليتان بان احتمال المراد
كما في لفظ الحسان والشيطان فالصرف ومعه سيات فان
قلت التعريف الذي ذكره الخارج لما لا ينصرف غير
ما منع لصدقه علميا فيه علمية مؤثرة في منع صرفها اذ انكر
بان اريد به غير ما اريد بالعلم مع انه منصرف قلت
قال السيد الجرجاني قد سرح ليس المراد بالافعال في التعاريف
اقتنان بزمان انتهى بل المراد مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل

يراد بها الاستتملة وعلى التقديرين مجاز مشهور فلا ضرر
ولها شروط الراجح لجلتها شروطا وانه غلب فلا يبراد ان بعضها
لا شرط له وبعضها ليس له الا شرط او انه استعمال الجميع فيها فرق
الواحد كما في قوله اوليك ميرون ما يقولون اي عايشة وصفوان
ضاربه عنهما وعن الصحابة اجمعين والخارج تركها اختصارا
وانما ذكرناها نحن لان التقضية عليها يوجب للنفس تشوقا اليها
فاذا لم تذكر كان في النفس شيء من التحسر على فوات ذلك **قوله** هذه
لها اي الاسماء المذكورة ونحوها **قوله** تخفض بالفتحة نيابة عن
الكسرة وذلك لان العلة المذكورة كلها فروع العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف
فرع التذكير والعجة فرع العربية والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد والالف والنون المزيدتان فرع المزيد عليه ووزن
فعل فرع وزن الاسم فاذا اجتمع في الاسم علة واحدة من هذه العلة
المررت حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل لان فيه ايضا
فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما من جهة الاشتقاق فان
الفعل مشتق من المصدر الذي هو الاسم وتانيهما من جهة الافادة
اذ الفعل يحتاج في الافادة الى الاسم والاسم يستغني عنه فلما اشابه الاسم
الفعل بالنوعين منع منه سلبان ليساني الفعل ومما الكسرة
التي تخضع بالاسم والتنوين ولم يحكم بمنع الجر عن غير المنصرف لتحقق
الجر فيه الا انه تابع لنصبه يعني انه جر بالفتحة نيابة عن الكسرة
ملا لنصبه على جره لا شتر كما في الفضية لما تزك جره بالكسرة تبعا

لترك تنوينه على عكس جمعي الموث السالم والمذكور السالم فان نصبيها تاي
 لجوهما ولا يخفى عليك ان كلام الشارح منقوض بما سمي به موث من الج
 بالف ونا مزيد نين بنا على انه معرب باعراب اصله كما سبق
 ما ان تصف او تتل الى اي مدة انتفاكل من الامرين لان النفي مع العطف
 باو يفيد نفي كل كما في قوله تعالى لا جناح عليك ان طلقتم النساء ما
 تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة وما ذكرناه من ان العطف
 باو بعد النفي يكون نفي لكل من المقاطعات اللاحدهما هو
 ما فرزه الرض وغيره من الائمة وهو بحسب الاستعمال والانتفاء
 اصل وضع اللغة ان التقليل احد ما كما عرفت بذلك الرض بنفسه
 ولا فرق بين الاضافة في المذكور وبينها الى بقدر كقوله ابدأ
 من اول في رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف اليه ولا فرق ال
 بين المعرفة نحو يا افضل والمرصولة كقوله وهن الشافيات الخ
 والزائدة كالبريد في قوله رابت الوليد بن اليفيد قال فيه للم
 وميل كما مفعول ثان لان راي علمية قاله الرض وكان بدلها وهو امر في
 لغة جهر كقوله تببت بليل امر امداعنا واولقا اي بليل الارملة
 والاولق شبه الجمون فان قلت ما لا ينصرف ويجوز
 للضرورة اي لامر ضروري في الشعر بمعنى انه لو لم يدخله التنوين
 لزم خلل في الشعر بان لا يستقيم الوزن الا بالتنوين كما في قول
 القايل • صبت على مصائب لو انها • صبت على الايام عدل
 ليالي • او يستقيم الوزن لكن يظهر فيه نوع خلل يسمى زحافا
 اعد ذكر نعمان لئان اذكره هو المسك ما كرته يتضوع

فانه لو لم ينول نعمان نظير الزحاف المخل وان صح الوزن فنون ركسر
 بتبعيته وان لم يخرج اليه فلم تركه الشارح التعرض له قلت لعلة للقله
 فان قلت كان على المضم ان يفيد جرما لا ينصرف بالفتحة بما قد
 به الشارح قلت لعده يري انه عند الاضافة اوال منصرف كما
 هو احد مذاهب ثلاثة وليس الكلام فيه تالها وهو ارجحها
 التفصيل فان بقى العلتان كما في مثال الشارح فهو منصرف والاك
 في مررت باحد كتر وال العلة بالاضافة فمنصرف **قول** نحو مررت
 افضلكم وبالافضل التمثيل بانفصلكم اولى من تمثيل بعضهم مررت
 نعمان ثانيا فان الاعلام لا تضاف حتى تنكر فاذا صار نحو نعمان نكرة
 زال منه احد المانعين من الصرف وهو العلمية فدخل في باب
 ما لا ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف افضل فان ما منع من الصرف
 الصفة ووزن الفعل اصفته ام انصفه وكذلك التمثيل بالافضل
 اولى من تمثيل بعضهم بقوله رابت الوليد بن اليزيد مباركا لانه
 يمثل ان يكون تدري في يزيد الشياخ فصارت نكرة ثم ادخل عليه ال
 التعريف فعلى هذا ليس فيه الا وزن الفعل خاصة ويحتمل ان يكون
 انما على علميته والزايدة فيه كازعم من مثله **قول** وللحزم علامتان
 السكون والحذف فان قلت لو قال وللحزم الحذف ليشمل
 السكون الذي هو حذف الحركة وحذف النون من الافعال الخمسة
 وحذف حرف العلة قلت لو اراد التصريح بالمفصود
 والاحترار عما قد يؤم خلافة فانه لو قال وللحزم الحذف ليشمل
 يؤم اخضا صه باحد التسمين والتفريح بالمفصود والاحترار

فانه

عن ما قد يوهم خلافه من المقاصد المعتمدة والاعراض المشتهرة
قوله سنده الزبانية اي سند الملايكة الفلاظ الشدا لير
الى النار واحدها زبانية كعقربة من الزين وهو الدفع او زبني
على النسب واصلا زباني والتام عوضه عن البيا **قوله** لا لتقال الساكنة
علة حذفها في اللفظ **قوله** من تحولت لوتون فان النون حذفت لتوالي
النونات اصله لتبلو ون حذفت ضمة الواو للثقل ثم الواو
للتقال الساكنة فقبل لتبلون فاذا حذفت النون التوكيد فاجتمع ثلاث
نونات وحذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما حذفت نون
الرفع التقاسا كان الواو والنون المدعمة ولم تحذف الواو لعدم
ما يدل عليها بل حركت بما يتاسر وهو الضم لكونه اخرا فقبل
لتبلون وهو فعل جماعه المذكور المخاطبين مبنيا للمفعول
من البلا وهو التجربة ولكن تقول قلبت الواو الف التجر كما
وانفتح ما قبلها ثم حذفت الالف وهذا اولي ان قلبت
قد جمع بين ثلاث نونات نحو النسا جن في الماضي **قوله**
في المضارع قلبت لما كان منها نونات من نفس الكلمة ووا
زاهد فجاز ذلك بخلاف لتبلون فان الاولي للرفع وثبتان
للتوكيد فالثلاثة زوايد على اصل الكلمة والثقل انما يحصل
بالزويد **قوله** ولكل من السكوت والحذف مواضع فان قلبت
ليس للسكوت الاموضع واحد والحذف ليس له الاموضع
فلا وجه للجمع قلبت الجمعية باعتبار المراد ويمكن
الجواب بالنسبة للحذف بانها اطلق الجمع على ما فوق الواحد
كما

50
كما في قوله تعالى اوليك ميرون ما يقولون اي عايشة وصفوان
رضي الله عنهما وعن الصحابة اجمعين **قوله** ولم يتصل يا خرتي
القربنة على ذلك في كلام المحم المقابلة بالانفعال التي رفعها بقبات
النون والمراد بالشي الذي يبقى اتصاله باخره الف الاثنين او واو
الجماعة او يا المخاطبة **قوله** ما لم يكن في اخره الف ولا واو ولا يا الواسقط
في كان اخروا ظهر **قوله** المعتل الاخذ باضافة المعتل الى الاخر
ايضا فته لقطبة اي الذي اعتل اخره والمعتل اسم فاعل من اعتل اي مرض
قوله وهو كل فعل الخ يريد عليه ان التعريف للماهية وكل للافراد
وايضا تصد ير التعريف بكل بخليصه والحذف للمحدود الذي هو
للمنسة اي الصيغ الخمسة لانه يفهم ان كل واحد منها هو الافعال
للمنسة قلت المراد انها المفهوم الكلي الصادق على كل فعل اتصل
به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير الموثنة المخاطبة لظهور ان
الوضع له للماهية للافراد فلو اسقط لفظ كل المشعرة بالافراد
ان ادفع لكنه اتى بها لبيان الاطراد **قوله** هو
غيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني
المخصوصة على الظاهر عند السيد فالمعني هذه الالفاظ المعينة
الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها التميزها
عنها او مقصولة عنها وهو عرب خير مبتدا محذوف وقيل
ان ذكر بعده ما يتعلق به والافهم مبنى فيقر ساكن الكهد الفصل
في عبارة المصنف وفيه نظر لان مقتضى البناء ليس الا هذا م
التركيب على ما اعتاده وهو ممنوع لان التركيب وان فقد مع

منها

ما يليه فهو يمكن بالتقدير المذكور ومثله شجاع ذابح فلا ضرورة
 الى الحدول عن الاصل مع امكانه ولفظ التنبيه وما شابهه
 كلفظ الغصن في حكمه المذكور **قوله** من اول علامات الاعراب
 الى هنا من فيه للبيان اي الذي هو اول علامات الاعراب ممتدا
 الى هنا ولا تقع ان تكون هنا لبدا الغاية كقولك سرت
 من البصرة اذ السير ثابت في اللبث دون الذكر فليتنا مل
قوله تحريبا اي ذكر المض ذلك لتمرين المبتدي اي طرية
 وتعوده فيما تعلمه من قولهم مررت على الشجر وناومرنا
 تعوده واستمر عليه **قوله** على عادة المتقدمين تقوي
 وسند المض **قوله** رحمهم الله تعالى اجمعين جملة خبرية
 اللفظ النشائية المعني اذ المراد بها الدعاء بالرحمة من الله اي اتصال
 به اليهم اجمعين تاليد مفيد للاحاطة اتي به دفعا لتوهم
 التخصيص **قوله** المعربات قسمات فيه الاخبار بالمشي
 عن الجمع وصح ذلك مع ان الخبر عين المبتدئ الا ان المراد بالمعرب
 الخبر الصادق بالاثنتين او لان كل قسم متعدد كما ياتي **قوله**
 قسم يعرب بالحركات اي وجودا او عدما فدخل فيه المعرب
 بالسكون وبذلك يدفع ما يقال ان المعرب بالسكون لا يدخل
 في المعرب بالحركات **قوله** او بالسكون لاحاجة اليه لدخوله
 فيما يعرب بالحركات كما تقدم **قوله** وقسم يعرب بالحروف
 اي وجودا او عدما فدخل فيه المعرب بالحذف وبذلك اندفع
 ما يقال ان المعرب بالحذف لا يدخل **قوله** او بالحذف لاحاطة

اليه كما تقدم **قوله** وقسم يعرب بالحروف اربعة انواع زاد لفظ
 انواع للتأكيد والمبادرة الى بيان ان المراد الانواع الافراد ولم يقتصر
 على التفصيل بحافظة على فائدة الاجمال نحو التفصيل **قوله**
 الاسم المفرد وجمع التفسير اي غالبيا او جميعا الا ما الحقي منها بالمشي
 وجمع المذكور السالم وتقدمت اشارة الى ذلك فلا تعقل **قوله**
 اي مجموع الانواع الاربعة ان يراد به الجمع بالنسبة لغير ما استثناء
 المض والمجموع بالنسبة للمستثنيات ويصح ان يراد بالجمع ولا
 يضر الخلف الذي ذكره الشارح لان للمصم قد استثنى ما تخلف
 فيه ذلك فليتنا مل **قوله** اشيا اعلم ان في اشيا مذاهب احدها
 ما ذهب اليه المحققون ومنهم الخليل وسيبويه وهو ان اصلها
 شيئا على وزن فعلا كجر الكره هو الاجتماع همزتين بينهما الف
 نقلوا اللام وهي الهمزة الاولى الى موضع الفاقا لوالاشيا بوزن
 فعلا فهو غير منصرف لالف التانيث وان كان اسم جمع لا حعا
 شي **قوله** جمع المونث السالم ينصب بالكسرة اي ما يصدق عليه
 انثسه انما نصب بالكسرة حملا للنصب فيه على الجر لانه فرع
 لجمع المذكور السالم وقد حمل فيه النصب على الجر فحمل في الفرع ايضا لانه
 يلزم من زية الفرع على الاصل واجاز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة
 مطلقا ومشتام منهم نصبه بالفتحة ان حدثت لامه ولم تزد
 كلفات وثبات فان اردت في الجمع كسوات وعضصات نصب
 بالكسرة وفاقا **قوله** وكان حقه ان ينصب بالفتحة اي الانصب
 بحالة النصب بالفتحة لما تقدم من ان الاصل في النصب ان يكون

بالفتحة **قول** والاسم الذي لا يتصرف يخفض بالفتحة اي ما يصدر
عليه لانفسه استغنى كالحاج عن تقيده بما تقدم لما تقدم
قول المعتل الاخر اي ما يصدق عليه لانفسه ان قلت
لا حاجة الي تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له لان المعتل في اصطلاح
النحاة محتض بما اخره حرف علة والتعريف اصطلاح صرني قلت
ان سلم ذلك ففائدة التقييد بيان الواقع وادفع التوهم **قول**
بجزم الجذر اخره وانما جاز حذف الآخر في الجزم وليس علامة لان
قال الرض لان الجازر عند هم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل
يحذف للاستتقال او التقدير قبل دخول الجازر فلما لم
لم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابها للحركة فحذفها انتهى وقد
يقال ههنا حذف الحركة المقدرة فان قلت لم يلحق الف
بالجزم في المعتل كالحق به في الافعال الخمسة قلت اجيب
بانه انما الحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلاف هنا فاعرب
نصبا بالحركة على الاصل **قول** التنشئة وجمع المذكور السالم اي
ما يصدق ان عليهما الالها تقسهما ان قلت انما لحقت التوهم
بينهما قلت لدفع توهم الاضافة من نحو جاني حليلاني في مورس
وعيسى وممرت بنين كرام اذ لولا التوهم توهمت الاضافة
ولرفع توهم الافراد في نحو الخوز لان تشبئة المورل وممرت
بالهنديين لم حرام لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري
الباب على سنن واحد ولقائل ان يقول لو اعتبر توهم الافراد فيها
ذكر لا شئت اضافة للجمع المنفرد من المنصوب والمجرور

كرايا

اي قاضيك وممرت بقا صندك الا ان يفرق بانه ههنا يمكن رفع
الالتباس نحو الوقف على المضاف ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير
قال سيوريه التوهم في الاصل عوض عن حركة الواحد وتنويه معالان
لحرف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فنجح بالتوهم بعدها
عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كان يستحقهما المفرد والحركة وان
كانت مفدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكنها لما ظهرت كانت
للمعنى ثم انه رجع جانب الحركة مع الامر اي جعل عوضا منها بعد ما كان
عوضا منها فثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الالها
فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو طاني رجلان يافتني عوضا منها
وهو الاصل وفي الرجلان عوض عن الحركة فقط وفي رجلان زيد
عوض عن التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا منها ولا
من احد مما دري نحو يازيدان ولا رجلين عوض عن حركة الساقط
وبما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دللت عليه الحركة
معينة عن التعويض من الحركة انتهى وكسرت مع المشي على الاصل
في التقا الساكنين لانه قبل الجمع ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق
وجعلت فتحة طلبا للتحفة وانما لم نكتف بحركة ما قبل اليافارقه
لأنه في نحو المصطفين كما قيل وفيه نظر لان هذا التحلف
لا يفر حصول التمييز في نحو المصطفون بين المشي والجمع بغير
حركة ما قبل الاخر لان الالف في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب
يا في التنشئة كما تقدم في باب كيفية تشبئة المنصور وجهه فيقال
في الجمع جا المصطفون وفي التنشئة جا المصطفيان وحينئذ

بجانب

فيقال في الضب والجر في الجمع المصطفين بيا واحدة بين
الفا والنون وفي التنسية المصطفين بيا بينهما لان الف
التنسية تنقلب يا وتقبل هذا فلا اشتباه بينهما على ان ما ذكر
من الفرق بحركة الفون لتخلفه بحركة ما قبل الاخر في نحو المصط
يرد عليه حالة اضافة المصطفين لسقوط النون التي فرق بحركة
تلقوا قال يدل ما ذكره لم يكف بما ذكره في الفون كانت وا صحا ليل
قوله والاسماء الخمسة اي في احدى لغاتها والمراد ما تصدق عليه
لاهي نفسها وانما كانت هذه الاسماء بالشروط السابقة معرفة
بالحروف لان الحروف وان كانت فروع عن الحركات الا انها اقوى منها
نكره استبدال المتني والجمع الفرعين على المفرد بالاعراب الاقوى
فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معرفة بالحروف ليكون في المفرد
الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوي وهو الحرف وخصوا هذه
الاسماء لشيء بها المتني والجمع في ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب
وفي استلزام كل منهما اذا نكالاخ والاب للابن واما نحو ابن فمهمزة
الوصل منه بدل من اللام يدل معاقتما اياها في النسبة نحو ابني
وينوي فكان لامها ليست حرف علة وخصوا ما ذكره بحال اضافة
لتظهر تلك الذات اللازمة فتقوي المشابهة وفصلت على المتني
والجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد **قوله**
وهي ابوك الخ اي وهي كليات هذه الامثلة اعني لفظ الاب
والاخ والحم الخ بالشروط المتقدمة **قوله** والافعال الخمسة اي
ما تصدق عليه لانفسها **قوله** تفعلان بالياء المشناة تحت للاثنين

المذكرين الغائبين **قوله** وتفعلان بالمشناة فوق للاثنين المذكورين
المخاطبين وللاثنين الموثقين مخاطبتان كانتا او غائبتين ولو كانتا
بلفظ ضمير الغيبة فتقول هما تفعلان بالمشناة فوق تعين امرائين
حالا للضمير على المظهر وعيا للبعني ونظرا الى ان الضمير يرد الاشيا
الى اصولها وهذا قول ابن ابي العافية تلميذ الاعم وهو المخرج كما قاله
بعضهم وقال ابن ابي الباذر بن تقول هما يفعلان بيا تحتية وعيا للفظ
هذا اللفظ يكون للمذكرين **قوله** ويفعلون بالمشناة تحت
للجمع المذكور الغائب **قوله** وتفعلون بالمشناة فوق للجمع المذكور
المخاطب **قوله** وتفعلين بالمشناة فوق لاغير للواحدة المخاطبة
في جنس صيغ لبعده معان وتقدم ما تعلق بذلك **قوله**
فاما التنسية بمعنى المشي من اطلاق المصدر على اسم المفعول
يعني ان التنسية في الاصل مصدر نقل الى كلمة مخصوصة ولوحظ
تية بمعنى الاسم المفعول لتكون المناسبة وليس هو اسم
مفعول لا قبل النقل ولا بعده بل هو قبل النقل مصدر وبعد
النقل اسم لكلمة مخصوصة فان قلت ما الداعي الى دعوي
نقل التنسية الى معنى اسم المفعول لتكون المناسبة انه وليس هو
اسم مفعول ولو لم يجعل الاطلاقه عليه من اطلاق المصدر على المفعول
بما نقلت **قوله** الداعي اليه التبادر الى الداهن عند الاطلاق وهو
علامة على الحقيقة وتطلق التنسية في الاصطلاح على جعل الاسم
القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالبا وفي المعنى على
داعي بزيادة الالف في اخره رفعا ويا مفتوح ما قبلها جرا وانضمها

أقول إن تلفه وزرا عند الكريمة معوانا على الثوب وطاز في حم
حزوكه ليو وح كعم وحاء كخطا **قول** وأما الأفعال الخمسة فتقع
بالنون وتنصب وتجزم عذفا إنما عريت هذه الأفعال هذا
الأعراب لأنهم أرادوا أن يعربوها بالحروف كما عراب نظير معان
الاسماء لأن يمران مثل صاريان ويضربون وتضربين مثل ضاربين
وصاربين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع
في ضاربون وأما ولا يمكنهم ذلك في يضربون لأنه يودي إلى اجتماع
متماثلين فجعلوا النون علامة الرفع لأنها شبيهة بالواو من
حيث القنة ثم حذفوها لأجل الجواز ثم جعلوا النصب عليه كما
جعلوا النصب على الجري في نظيره من الاسماء لأن الجزم نظير الجبر
في الاختصاص وأما يقومون فلا يمكنهم جعل علامة رفعه
الفاكضاريان لأنه يودي إلى اجتماع متماثلين وقد ثبت أن
النون علامة رفع في يقومون فجعلت كذلك في يقومون وتقوم
وأعلم أنه قد ورد حذف النون لغیر ناصب وجاز من شرط ونظا
قرا سحران تظاهرا ان تظا هران فادغم الثاني الظا وفي الصحيح
لا تدخل الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر
ابيت اسري وتبيتي نديكي وجهك بالعنبر والمسك الزكي
ولا يقام على ذلك وذلك ان النون المذكورة لما كانت نائية عن
الصحة في الدلالة على الرفع وكانت الصحة قد تحذف فيل سبيل التخييد
كقراءة ابو عمرو وما يشعركم انما يتسكين الواو ذاة بعض السلف
والمثلنا لديهم يلتبون بسكون اللام ارادوا ان يعاملوا اللين

المذكور

المذكورة بهذه المعاملة لئلا يكون الرفع امنا من حذف لم يامن منه
الاصل فحذفوها في بعض المواضع لغیر ناصب ولا جازم واذا الضممت
مع نون الوقاية جازا الاثبات مع الفلك والادغام والحذف واختلف
في المحذوف فذهب سيويه وريحه ابن مالك انه نون الرفع
واكثر المتأخرين على انه نون الوقاية انتهى **قول** وما حصل علامات
الأعراب الخ فان قيل هذا انما يتجه على القول بان الأعراب معنوي
الذي جرى عليه المضم وأما على القول بان الأعراب لفظي فغير متجه
لان العلامات المذكورة هي نفس الأعراب على القول بأنه لفظي
والشي لا يكون على نفسه لان العلامة يجب ان تغاير صاحبها
قلت عن ذلك اجوبة اسهلها ان هذه عبارة المتقدمين
القائلين بان الأعراب معنوي جرت على السنة المتأخرين
المخالفين لهم في ذلك وقد بينا ببقية الاجوبة في غير هذا
الكتاب **باب الأفعال** **قوله** ما تقدم
الماضي المضارع وهو على الامر وكاية كترتيب الوجود لان كل حادث
مستبوق بالارادة ثم بان تقول ثم لم يكن قال تعالى انما قولنا لشي اذا
اردناه ان نقول له كن فيكون فوقع الماضي ثم المضارع ثم الامر
فاستحق الماضي لشبهه باراد التقدّم والمضارع لشبهه بان
تقول التوسط والامر لشبهه بكن التاخر ذكره الاصفاقي
وهو ما دل على حدث الخ اي فعل اي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن
على حدث بان يكون جزم معناه حدث مقترن بزمان ماض
بحسب الوضع بان يكون الحدث والزمان معتبرين في العزم

سان
رعاية

باب

الوضعي اي تعلم فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب
الوضع بزمان ماض بغزينة ان الكلام في اقسام الافعال والمتبادر
من الدال الدال بالوضع والالفاظ في التفاريف يجب حملها على المتبادر
منها و اراد بالماضي في قوله بزمان ماض للغوي وبالاول الصناعي فلا
يلزم تعريف الشئ بنفسه الصادق بالتعريف بالنفس فقط وبالتعريف
بما فيه النفس كما هنا ولا يشكل التعريف بضرب في لم يضرب ولما
يضرب لان دلالة على الزمان الماضي عارض وكذا لا يثبت كل بلفظ
الماضي لانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه تعريف الفعل اما اذا اراد
الزمان فقط ههنا الم يدل على حدث مقترن بزمن ماض واذا اراد
به شئ كان في الماضي فلانه لا يدل على حدث مقترن بزمن ماض وانما
يدل على شئ من الاشياء غير معين فان قلت ينتقص التعريف
بالماضي المستعمل في المستقبل كما في اعيان و ذلك في الانشاء وعند
الاشارة الى القطع بالوقوع او عند النفي بلا وان في جواب القسم
وبعد كل المجازا غير لو وبعد ما الثابتة عن الطرف نحو مادامت
السماوات والارض وبعد ههزة التسمية وبعد كلما وحيث حرف
التخصيص والطلبى وبعد ف فوعه صلوة عام او صفة عام نحو كل
رجل اتاني وفي التفاريف ايضا كما قال السيد قلت لا تنقص
شئ من ذلك لانه في اصل الوضع للمضي وهذا الاستعمال عارض
فان قلت ينتقص بما لا يتصور معه زمان نحو اراد الله
في الازل اذ خلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والمخلق قلت
قال الشيخ رحمه الله تعالى يكفي في ذلك توهم العقل الزمان

فليراجع

فليراجع ودخل في التعريف الافعال المنسلخة عن الزمان نحو
عسي وكاد لا تتران حدثا به بحسب الوضع وخرج عند اسم الفعل
الماضي نحو هيهات اما لان اسم الفعل موضوع للفظ الفعل والفظ
غير مقترن وانما المقترن معناه كما ذهب اليه البعض واما لانه
وضع للمعنى المصدري ثم استعمل في الباقي بمعنى الفعل كما ذهب اليه
اخرين والمراد من الوضع ما يشمل الوضع التقديري لان المفهوم
من شرح المفصل لابن الجلب ان لم تثبت في عسي وصفه للزمان
لكن لما وجد فيه خواص الفعل قد مر ذلك اذ راجله في نظر اخوانه
وتدركنا زيادة على ذلك في الاصل فليرجع اليه من احب الوقوع
عليه **قول** وقيل تا التانيث الساكنة بيان لعلامته بعد ذكر
تعريفه والمراد الساكنة اصالة فلا يرد انما قد تحرك لعارض
كما تقدم فان قلت كثير من الفعل الماضي لا يقبل التانيث
الساكنة كالفعل التمج وجب من حبتا و خلا وعدا وحاشا
وكفي في قوله كفي بهذا قلت تلك الافعال بالنظر
الى اصلها تقبل التانيث المذكورة لكن طرأ عليها لها ان الزمت استعمالها
خاصة لا يقبل معها التانيث والعبارة باصل الوضع وايضا فالعلامة
لا يجب انعكاسها فان قلت لكن التمييز بالعلامة رسم
والرسم كالحجب انعكاسه قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى في ذلك
العدم الوجوب المتقدمون لانهم جوزوا التعريف بالاختص
وضوءه السيد **قول** اي مشابهة اشارة الى وجه تسمية هذا
القسم بالمضارع يعني كهدد القسم سمي مضارعا لان المضارع

فليراجع

والثاني انه وافق غيره على ان السبب في الحاق الاسم بالحرف في البناء هو
 مشابهته في الوضع مع ان وضع الحرف ليس هو علة بنائه وانما هو
 استغناؤه عن الاعراب كما قرره فيرد عليه نظير اعتراضه عليهم
 هنا فان كان جوابه فهو جوابهم لا يقال ما ذكره هناك مبن على طريقة
 غيره اما على طريقته فيجعل اسبب البناء هو الاستغناء لانا نقول
 هذا غير ممكن لان الاسماء التي بنيت لمسابهة الحرف محتاجة للاعراب
 قطعاً فلا يمكن ان يجعل سبب بنائها الاستغناء المذكور فليتنامل انتهى
قوله وهو ما دل على حدث مقترن باحد زماين الحال والاستقبال
 اي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بان يكون جزعنا ه
 حدث مقترن باحد الزماين بحسب الوضع بان يكون الحدث
 واحد الزماين معتبرين في المعنى الوضعي اي فهم مئة حدث مقترن
 ذلك الحدث بحسب الوضع والصحيح عند كثيرهم منهم ابن
 الحاجب ان المضارع مشترك بين زماين الحال والاستقبال اكثر
 لفظياً كما ان الاسم يكون مشتركاً بين المعاني المتعددة كالعين
 اي وضع تارة للحدث المقترن بزمان الحال وتارة للحدث المنقذ
 بزمان الاستقبال فهو حقيقة فيهما على الاصح عندهم فالمضارع
 مقترن بزماين بوضعين وبالنظر الى كل وضع مقترن بواحد
 فالمراد بوضع واحد واما الجواب بوجود الواحد في الاثنين فالمقترن
 بهما مقترن به فليس بوجيه فليقتد به فخرج اسم الفاعل المستعمل
 في زمان لان الواضع لم يجعل الزمان جزءاً معناه ولا يشك في ضرب
 في لم يضرب لان دلالة على الزمان الماضي عارض وكذا لا يشك في

واللغة المشابهة من الصرع كان كلاً شبيهين ارتضا من صرع
 واحد فهما اخوان رضاعاً وهذا القسم شابه للاسم في الابهام
 والتخصيص وقبول لام الابتداء او جرياناً على حركة الفاعل
 وسكاته ولهذا الشبه اعرب دون اخويه ورد ذلك ابن مالك
 اما الاول فلان الماضي يقبله تقول ذهب زيد فيجمل قريباً لذهاب
 وبعده فاذا دخلت قد تخصص واما الثاني فلان الاسم والماضي
 يشتركان في قبول اللام اذا وقع جواباً باللو واما الثالث فليس مطرد
 ولو سلم فالماضي يجري ايضا على الاسم كقبح فهو نوح واشرف فهو اشرف
 وغلب فلبا وطلب فلبا ثم اختر ان وجه الشبه المقتضى لاعرابه
 اعتبار المعاني المختلفة عليه قال وهذا ادبي من قولهم انما اعرب
 لشبهه له في الاربعة لان المشابهة له بمعزل عما جرى بالاعراب
 لاجله بخلاف المشابهة فيما اعتبرته وحاصل ما ذكره ليس تمام
 في نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست
 في السبب في اعراب الاسم حتى يتربط على ثبوتها في المضارع اعرابه
 لان شرط الجامع ان يكون هو شئب الحكم وتلك ان تقول هب انها
 ليست سبب الاعراب الا انه يصح الحاق سبب المشابهة
 فيهما على طريق قياس الشبه على انه يرد على ابن مالك امران احدهما
 ان ما بين الشبهه باي مثله في الماضي مع ان تمام اعرابه قطعاً وذلك
 لانك اذا قلت مثلاً ما صام زيد واعتكف احتمل في الفعلين وفي
 الاول مصاحب للثاني وفي الاول واثنان الثاني فكان ينبغي ان
 يذكروا لوجود الشبه الذي هو السبب في اعراب المضارع على قوله

والثاني

المستقبل اذا اريد به الزمان او لفظ الفعل اذ لم يوضع لحدث مقدر
وكذا اريد به شيء مستقبل لانه لم يوضع لحدث مقدر بزمان مستقبل
بل لشيء ما فيه وخرج عن التعريف اسم الفعل المضارع لما تقدم من اسم
الفعل اما موضوع للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه
كاذب اليه البعض واما لانه موضوع للمعنى المصدرية ثم استعمل غالباً
في معنى الفعل كما ذهب اليه بعضا حتى كان قلت مقتضى كلامه
ان كلام الماضي والمضارع يدل على اقتران الحدث بالزمان مع ان الاقتران
ليس من مدلول الفعل وضعا وان سلم فلم يدل تعريفهما بل دخول
الزمان في معناهما قلت المراد كما تقدم من اقتران الحدث اقترانه
وضعا بان يكون الزمان ايضا داخلا في الموضوع له فالفعلان يدلان
على الزمان ايضا **قول** وقبل لم بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد
بقبول صحة دخولها عليه واثرها على غيرها لانها اشهر عواملة
ولان لها امتزاجا به بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت جزئية كما قال
الروزي فان قلت فيه دور لان معرفة المضارع متوقفة
على معرفة صحة دخولها عليه ومعرفة صحة دخولها عليه متوقفة
على معرفة قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى المراد بصحة
دخولها استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا
خفا في مكان معرفة ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه مضارع
قول وهو ما دل على طلب حدث في زمن الاستقبال وقيل
بالمخاطبة اي فعل دل بحسب الوضع بصيغته على طلب حدث
حاصل ذلك الحدث في زمن الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل اريد

به معنى اخر من معانيه المجازية الكثيرة فزمانه مستقبل ابداً
لحدث المأمور بايقاعه لان المقصود به حصوله ما لم يحصل او دوام
ما حصل اما باعتبار الانشاق له زمان حالي ينشأ عن الانشاق بمعنى
بلفظ يقاربه في الوجود قد دخل نحو ضرب فانك كذا وكف عنه وان
استعملت في نحو الاجابة بقرينة دلالتها على الطلب بالوضع بصيغتها
وخرج الفعل في التعجب لانه لا يدل على الطلب ولا بالوضع على الصحيح
بل هو خبر وهو نقل ما صرتي به في صورة الامر كما هو مقدر في محله
وخرج ايضا نحو تومنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لانه
وان قيل بالمخاطبة ودل على الطلب بدليل حزم المضارع في جوابه
ليست دلالة على الطلب بالوضع بقيد الوضع بقيد كلا الامرين
من الاحتران والتعظيم وان كان المقصود به للاستغناء عن الاحتران
بقيد الصيغة انما هو الثاني اذا ما دخل ماد على الاجابة بقرينة
وخرج ايضا نحو لتضرب لانه وان قيل اليا ودل على الطلب بالوضع
ليست دلالة عليه بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو تراك ودراك
معنى انزل واقرن لانه وان دل بالوضع على الطلب لا يقبل بالمخاطبة
وكذا نحو كلاً ثمعني انت لانه لا يقبل اليا وان دل بالوضع على انه يقع
دلالة كلاً على الطلب بل معانها الردع والزجر وكذا نحو ضرب يا زيداً
بمعنى اضرب زيدا لانه لا يقبل اليا وان دل على الطلب ويخرج ايضا
بقيد الوضع ولا يخفى عليه كان نحو تراك ودراك وكلاً وضرب يا زيداً
خارجة ايضا بمعنيها بالفعل **قول** فالماضي مفتوح الاخر
ابداً اي مبني على فتح اخره ابداً اما البناء لانه الاصل في الافعال لا ان

الاعراب يحيى لبيان المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة وتغائب
المعاني في الأفعال يوجب اختلافاً صيغياً فان قلت **مقتضى**
ما ذكر ان الاعراب اصل في المضارع من الأفعال لجره به فيه كقوله لا تأكل
السك وتشرى اللبن قلت **اجيب** بان الاعراب في المضارع
غير منغى لبيان المعاني لا مكان الاستغناء بظهوره الا او ان جلام
في الاسم واما الحركة فلما شابهته الاسم مشابهة تأتي وقوعه موقفة
تخويزه ضرباً ويزيد ضارب فلما شابه الاسم استحق ان يبعد
عواصم السكون ويقرب الى اصل الاعراب وهو الحركة فيني على الحركة
واما الفتح فلحقته ونقل الفعل ولانه لو بني على الضم اجتمع ضممان
في مثل شرف ولو بني على الكسر اجتمع فيه كسرتان في مثل علم وقد بني
على الفتح مطلقاً فيقدر الفتح في نحو ضربت وضربوا وفي حاشية
لخبره على التوضيح واهم انهم اختلفوا فيما بيني عليه الماضي على
اقوال فمنهم من قال انه يبني على الفتح حالة تجردة من ضمير الرفع المنجز
وعلم الضم فيما اذا اسند الى الواو وعلى السكون اذا اسند الى الضمير
المرفوع او على الفتح في جميع الاحوال وهو ما ذهب اليه المصنف
او على الفتح والسكون وهو ما ذهب اليه المصنف في شرح الشذوذ
انتهى وقال **الفاضل الجاني** هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظاً
نحو ضربت او تقدم نحو ربي انتهى لعل فائدة قوله ابد الاشارة
الى انه مبني على الفتح في جميع الاحوال ومن المبني على لفظاً نحو ضربا
على الاصح **قوله** ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن انما
سكن اخره عند اتصال الضمير المذكور به لئلا يتوالي في نحو ضربت

وجمل

وجمل عليه نحو استخرجت طرد الباب اربع حركات فيها هو الكلمة الوا
لان ضمير الفاعل كجزء من الفعل وهو غير جائز لنقل الكلمة الواحدة
ويخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضربت زيداً بالمرنوع المنصوب
نحو ضربك وبالمتحرك الساكن ما عدل الواو نحو ضربا فبها وهما على الفتح
كما تقدم وقوله فيسكن يحتمل تسكين البناء وهو المتبادر من الاستقنا
وهو ما ذهب اليه بعضهم ويصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذوذ
كما تقدم ويحتمل خلافه وان البناء على فتح مقدر وهو ما ذهب اليه
آخرون ويؤيد لغيره فيسكن ذلك فيبني على السكون **قوله**
وما لم يتصل به واو الجماعة فانه يضم انما يضم اخره لتناسب الواو واما
نحو دعوا ورموا فالضم فيه مقدر على الواو والياء المنقلبين الفا
بحدوثة لبقا فتحة العين دليلة عليها وقوله فانه يضم يحتمل ضم البناء
وهو المتبادر من الاستقنا وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل
خلافه وان البناء على الفتح مقدر وهو ظاهر كلام المصنف واليه ذهب
آخرون كما تقدم ويؤيد ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يدخل
الفعل الثقلة **قوله** والامر مجزوم ابدأ عند الكسائي بلام
مقدرة لا يخفى عليك انه لا يتعين حمل كلام المصنف على قول الكسائي
بل يصح حمله على قول سيبويه بان يقال حذف المضاف وهو اداة
التشبيه تليها على المبالغة والاصل مثل المجزوم ويقال المجزوم
بمعنى العامل معاملة المجزوم مجازاً من باب تسمية الشيء باسم ما شابهه
كما يقال الفرس المنقوش على الجدار انه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف
ويؤيد ذلك قول المصنف فيما سبق الافعال ثلاثة وكانها انما خص الكسائي

لانه امام اهل الكوفة والافاقول بان الامر مضارع مجزوم عنواه المرفوع
بعد الذين اقبلوا للكرين ورده بقوله وليس بالوجه لان اضمار الجازم
ضعيف كما ضم الجازم قبل يرد ايضا بتا على راي الكاسي ما هم بانه
خلف من القول لان حرف المضارعة هو ملة الاعراب عنده وهو مستف
فيجب انتفا الاعراب بل قياس الاسم بل هو اجدر كما لا يخفى وفيه نظر
لجواز الاعتقاد على التقدير كما جاز في اكثر المواضع وانتصر ابن هشام
في معنيه لقول الكوفيين فقال فيه ويقولهم اقول لان الامر مفعول
تحقه ان يورد بالحرف ولانه اخوانه في وقد دل عليه بالحرف ولان
الفعل تام وضع لتقيد الحد بشا الزمان المحصل وكونه امرا او خبرا
خارج من مقصوده ولا يتم قد نطقوا بذلك الاصل كقولهم لتقم
انت يا ابن خير فريش لتقم حواج المسلمين وكقراءة جماعة فند لك
فليفر حوا بالنا الفوقية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولا تك تقرب
اغزوا خش وادم واضربوا واخرى كما تقول في الجزم ولان
الهمزة بعد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشا
مجردة عن الزمان كعبت وانسبت وقيلت واجابوا عن كونها مع ذلك
انها لا بان تجرد بها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم
ادعائك في قم لانه ليس لمحالة غير هذه وح فتشكل فعلية و
ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشا اللام لا الفعل انتهى **قول**
بالمضارع اي الصحيح الاخر وتفاوت **قول** ثم اني بهمزة الوصل عند
الاحتياج اليها وذلك اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا ساكنا
انتظا وتقديرا يخرج نحو تقوم وتبيع وتزد بشرط ان يكون ما بعد

حرف المضارعة ساكنا ساكنا او تقديرا يخرج نحو تقوم وتبيع
نانيا لتقديرا وتقديرا يخرج نحو تغد فان قيل ينقض هذا بخود
وكل ومصر من تاخذ وتاكل وتامر قلت قبل ان جي بهما هم
وصرفا تستعمل اجتماعهما مع همزة الفعل تحذف الثانية تخفيفا
والاولى استخفا عنها فان قلت لم زيدت الهمزة لرفع الابتداء
بالمساكن ولم تحرك بعد ما حرف المضارعة ولذا رددوا الهمزة في اول
الرباعي نحو اكرم مع ان تغيير الاول قليل ولما خضت الهمزة
بالزيادة دون غيرها من حروف الزيادة لانه اقوي الحروف والابتداء
بالاقوي اولي واما كسرها اذا لم يكن المضارع مضموما فلا يمان مدت
ساكنة عمدة الجمهور ولما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتج الى تحريكها
حركت بالكسرة كما هو الاصل في التحريك لتتساوى الساكنين وانما كان
لكذلك لما بين الكسرة والسكون من المواضع من حيث اختصاص
كل منهما بقبيل من العربات ولان الجزم جعل في الافعال عوضا عن الجزم
لتعذر رد حوا فانما سب جعل الكسرة عوضا عن السكون في موضع
تعذر بمقايده ولان الغرض من تحريكه الاول التوصل الى النطق
بالمساكن فليتما ملوظا هو مذهب يسيبوه انها زيدت في تحريك
الكسرة التي هي اعدل اي متعده له بين الضمة التي هي في غاية الثقل
والفتحة التي هي في غاية الخفة لانا نحتاج الى تحريكه كسكون اوله
الكلمة فزيادتها ساكنة ليس بوجه قال الاستاذ ابو علي من قال
اجتلبت ساكنة فعلى اصل الحذف ولا تقض للعلم بانها لا تبقى لذلك
وانتصر لهم ابن هشام في معنيه **قول** مبني على السكون ان كان

صحيح الاخراما البنا فلانه الاصل في الفعل وهذا لم يشبه الاسم
فلم يعرب واما السكون بين اللغظي نحو اصر ب والتقدير يركي نحو
كف وعض واستند واعتد واضرب الرجل ويحل بنا الصحيح الاخر
على السكون اذا لم يتباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا فان باشره
كذلك بني على افتح نحو اصر من **قوله** وعلى حذف الاخر ان كان مفعلا
مقيد بما اذا لم يتصل به الخائنين او واجع او يا مخاطبة بني على
حذف النون كما سياتي وان اتصل به نون النسوة بني على السكون
نحو فتعالين واغزون واخشين وارمين وان باشرة نون التوكيد
بني على الفتح نحو اعزون واخشين وارمين **قوله** وعلى حذف النون
انما حذف النون لانه علامة الارب وهذا مبني فتنا في البنا
قوله لضمير تثنية قد يستعمل ضمير التثنية لاجل التكرير
الفعل مرتين كقوله يا حربي اضرب اعنقه اي اضرب اضرب **قوله**
او ضمير جمع قد يستعمل لفظ الجمع للواحد في موضع التخييم نحو الازهر
باله محمد ومثله رب ارجعوني اي ارجعني ارجعني فان قلت
هلا قال وبنائه ما يجزم به مضارعه لانه احضر قلت
لعله انما يقل ذلك لانه لا يظهر في امر جمع الموث فان مبني
على السكون صحيحا كان او معتلا ومضارعه ليس يجزمه بالبنائية
وكونه في محل جزم على السكون بعيد خصوصا في المقتل وملاحظته
مجرد امر نون النسوة مع بعده لا يصح في المعتل كما افاده
وجه الله **قوله** والمضارع ما كان في اوله اخدي الزوايد الاربع
فان قيل دخول كان في التعريف مفشده له بصدد قوله على الامر

قلت

قلت قال السيد رحمه الله ليس المراد بالانفعال في التعريف اقتران بزمان
انتهى قال استناد شيخنا بل المراد مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل
يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين يجاز مشهور فلا ضرر لو اسقط
هلمة في الحان اخصر واظهر وصح لفظه في لان النسبة بين قوله اوله
وبين اخدي الزوايد العموم من وجه ونصح نسبة العام الى الخاص يعني
وبالعكس اولان المراد في موضع اوله كما نصح نسبة الصفة الى الموصوف
بني وهو شايخ والزوايد جمع زائدة لا زائد بدل احدي والاربع
وقد صرح المرادي بان الحروف تذكروا نون هذا واعلم ان زيادة النون
لذكر وتزكها للثبوت انما يجب اذا كان الميم مذكورا بعد اسم
العدد واما اذا حذف او قدم وجعل اسم العدد صفة له فيجوز
في اسم العدد اجرا هذه القاعدة ويجوز تزكها كما في غيرها تقول
سائل تسع قورا ل تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي رحمه
الله من النخلة فاحفظها فانها عزيزة **قوله** المسماة باحرف المضارعة
اي المشابهة فالاصافة للملابسة اي الاحرف التي هي سبب المشابهة
او ان تعني احرف الكلمة المضارعة التي تتراد في الكلمة المشابهة للاسم
قوله بجمعها حروف قولك نيت ان قلت كما يجمعها
قولك نيت بجمعها قولك ايضا غير قنيت وناني وايتين فالوجه
اختيارا نيت قلت لعله وجهه ان نيت بمعنى ادركت
ففيه تغاير بادراك المطلوب ولا اختياره على ناني وجه اخر
وهوان الماض قبل المضارع كما تقدم والمعنى بجمعها حروف
مقولك الذي هو نيت **قوله** وحروف النيت الخ جواب عما

قلت

والتوجيه ان العظم يتكلم عن نفسه وغيره غالباً لاننا نباعه
بشاركونه في تلك الامور والاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدم
المعظم كالجماعة ولم يجرى مثله في الغائب والمخاطب المعظمين في
الكلام القديم المعتد به وانما هو من استعمال المولدين هذا وقد
يستعمل النون للدلالة على ان الفعل للفخامة مما يقصر الواحد عن
القيام به كما قاله كثير من المحققين ومنه قول العبد اياك نعبد
ونعبدك اللهم وما اشبه ذلك لان المقام مقام التذلل والخضوع
قوله نرجس يقال نرجست الدواة اذا جعلت فيها نرجسا
بشروط ان يكون للغائب اعترض بان اليا مستعمل في الله تعالى وليس
بغائب تعالى من ذلك اما لان الغيبة من صفات الممكن مطلق عليه
باعتبار كونه في حيز وجهه وحجاب كذا قيل واما لان الغائب ما
خلا المكان والزمان عنه ذاتا وعمل والله ليس كذلك لانه في كل
مكان وزمان يعلمه فلا يتصور الغيبة واما لان الغيبة يستلزم
الاختصاص بحيز دون اخر فيستحيل على من هو في كل زمان فالاول
ان يقال واليا ما عد المتكلم والمخاطب قلت اجيب بان
المراد اللفظ فان قلت الله يحكم فالله لفظه مذكور غائب لانه
ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد في اللفظ الذي ليس بمتكلم ولا
مخاطب يقال عليه غائب **قوله** يرنأ يقال يرنأت الشيب
اذا خضبته باليرنأ بضم الياء وفتحها وتشديد الينون وهوزة نلها
بلا فاصل ويقال يرنأ بالضم والمد وهو الحنا بالمد **قوله** بشرط
ان تكون للمخاطب اي للشخص المخاطب مفرد اخوانت تنصروا

نوم

نخوانت تنصرون وجمعا نخوانتم تنصرون مذكورا ان المخاطب
في هذه الثلاثة او مونثا وتستعمل ايضا للغائبة المفردة نحو هي
تنصروا لمثناها نحو الهندان تنصرون فان قلت لم زادوا
هذه الحروف دون غيرها ولم حصوا لانهما بما خصوا قلت
قال ذلك المولى سعد الدين واجاب بقوله لان الزيادة مستلزمة
للتثنية وهم اخنا جوا الى حروف تنزاد لنصب العلامات فوجدوا
اولي الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم اما
بانفسها او بالبعاضها اعني الحركات الثلاث فزادوها وقلبوها للرفل
هزة لرفضهم لا ابتداء بالساكن ومخرج الهزة قريب من مخرجها واعطوها
للمتكلم لانه مقدم والهزة ايضا مخرجها مقدم على مخرجها من افضى
الطقم قلبوا الواو والياء لانه يودي زيادة الى الثقل لاسيما في مثل
ووجدت بالعطف وقبلها تا كثير في الكلام نحو تراث وتجا
والاصل وراث ووجه قلبوها هنا ايضا نانا واعطوها للمخاطب
والغائبتين لئلا يلبسها بالغائب والغائبتين وحيد وان
اللبس بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا سهل ويوجد الفرق بالواو
والنون نحو يضرنون ويضرين ولم يجعل الجمع بالتا كما في الواحدة بل بالياء
كما هو مناسب للغائب لكون مخرج اليا متوسطا بين مخرج
الهزة والواو وكون ذكر الغائب دابري بين المتكلم والمخاطب ولما
كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ومع غيره ارادوا ان يفرقوا
بينهما في المضارع ايضا فزادوا النون لمسايمتها حروف المد
واللين من جهة الحفا والغنة انتهى **قوله** المجر من المؤمنين اي

١٣٥

خو

نون الاناث اي الموضوعه لهن وان استعملت في غير ما نون
التوكيد المباشرة له لفظا وتقديرا وذلك اما ان تضافه واحده
منها واما بان تضافه نون التوكيد لهما تنفصل عنه لفظا نحو
قوله تعالى ولا تتعان واما تقديرا نحو قوله تعالى ولا يصدنك
للفصل بالواو والمقدم **قوله** مرفوع ابداهم الرفع ليكون كلامه
جاريا على كل الاقوال في رافعه والذي قاله القوا واصحابه واختر
ابن مالك وقال ابن هشام انه اصح الاقوال انه تجرده من الناصب
ولجاز مرله وان الرفع مع ذلك التجرد وجودا وعدما والدوران مشعر
بالعلية وبسلامته مما اورد على غيره وان اجيب عنه بما فيه كلف
وقد اعترض هذا ايضا بما اجيب عنه في الاصل وغيره فان قلت
ما فائدة قول المضم ابداهم لعلها الاشارة الي انه مرفوع وان
انصت به احدي النونين لكر محلا **قوله** حتى يدخل عليه ناصب
في نصبه او جازم في جزمه قلت الاحتراز عن ناصب
او جازم اهل نحو قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاغة برفع يمين في ذرة
ونحو قول القائل ان نقران على اسماء وجمعا من السلم واذ لا شعر احد
ونحو قول القائل الاحزم يوفون بالجار يوم الصلبي والمضم كمنفي
عن ذلك لان الوصف حقيقة في الحال اي في الحديث المتحقق الحاصل
بالفعل ولما قول علي بن المطالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم محمد
تفقد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امرتنا الا فالجازم فيه مقدرا
وهو لام الدعاء اي لتقدر قوله تنالا اصله وبالاناب دللت الواو انما كانا
في وراث ووجه نجاه وتراث **قوله** يحصر اي يضيئه **قوله** علي ما ذكر

هنا

هنا بنا على ما ذكر في هذه المقدمة **قوله** والمتفق عليها اربعة منه
نظروا فان انا ليس المنصب بها متفقا عليه وانما هو قول الجمهور القائلين
انها ناصبة بنفسها لانها تقبله الى الاستقبال وقال الزجاج والفارسي
الناصر ان مضمرة بعدها وهو احد قول الخليل لانها غير مختصة
لدخولها على الحمل الابتدائية نحو اذن عبد الله يا تيك بل اختلفوا فيما
عدا ان فقد قال ابو حيان نقله لاقولهم ان المصدرية ام النواصب
بدليل الاتفاق عليها واختلاف في لزوم واذا ن **قوله** تنصب المضارع
لفظا اي ان كان معربا بها فان كان مبنيا نصبته محلا وانما عمل ان النصب
لكونه مشابها لان وهي تنصب الاسما فهذه تنصب الافعال وانما لم
تعمل الرفع دون النصب مع انه عمل الاصلها قبل ليس في كلامهم حرف
يرفع ولا ينصب وايضا لورفعوا بها لم يظهر لها عمل **قوله** والماضي
محلا كما في بعض النسخ ونه نظروا فان ابن هشام في المغني كما قال ان
المصدرية توصل بالفعل المتصرف مضارعا كان او ماضيا او امرا وقال
هذا هو الصحيح وذكر ان ابن طاهر خالف في كون الموصولة بالماضي والامر
هي الموصولة بالمضارع وذكرهما استدلاله ابن طاهر ان لو كانت الناصبة
لحكم على موضع الماضي والامر بالنصب كما حكم على الماضي بالجزم بعد ان الشرطية
ولا تايل به واجاب اي ابن هشام رواه انه اعلم على موضع الماضي بالجزم
بعد ان الشرطية لانها اثرت الاستقبال في معناه فاشرك الجزم في محله
كما انما اثرت التحليل الى الاستقبال في معنى المضارع اشرك النصب
في لفظه انتهى فان تراه لم يتعقب ابن طاهر في قوله ولا تايل به بل اذنه
في بعضها تنصب المضارع لفظا او محلا **قوله** تنصب مع منصوبا

بمصدر الذي يظهر ان النسب كالمصدر صلتهما فقط لا يروى صلتهما
ثم رأيت استناد شيخنا قال عطف قول ابن الحاجب حروف المصدر
اي جعل ما بعدها في تاويل المصدر **قوله** فلذلك تسمى مصدرية
ولما كانت ان عند الأطلاق تنصرف الى المصدرية استغنى المصنف
والشارح عن التقييد بالمصدرية وخرج بالمصدرية المفسرة والزائدة
فانها لا ينصبان خلافا للاختصاص حيث جوز اعمال الترابية عملا لها
على المصدرية وتياسا على الزائدة حيث تعمل الحروف فرق بارالبا
الزائدة تختص بالاسم بخلاف ان الزائدة لا تختص بالفعل المختار
قوله لن قال في المعنى وزعم بعضهم انها تدخزم كقوله لن يحبل
للعينين بعدل منظر وقوله لن يجب الان من رجاك من
حروف بابك الحلقية والاول محتمل للاحتراب بالفتحة عن الالف للضرورة
قوله وهي حرف لنفي المستقبل اي حرف مفيد لانها الحدث
في الزمان المستقبل ولا يفيد تأكيد انفي خلافا للزنجشري في كتابه
ولانا بيده وهو نهاية التأكيد خلافا له في عمودجه قال ابن هشام
في شرح الفطر ولا تقع لن للدعا خلافا لابن السراج واختار في
المعنى انها تاتي للدعا فقال زنا في للدعا كما ان لا كذلك وهي عند
الجمهور حرف تسيط لا تركيب فيها ولا ابدال وقد بسطت ادلة
ذلك في الاصل **قوله** لن فبرج اي من قوله تعالى لن نبرج عليه عاكفين
حتى يرجع الياموسى اي ان نبرج عاكفين على العجل الي زمن رجوع
موسى ونبرج من الافعال الناقصة اسه ضمير مستهرفيه وجوز
تقديره نحن وخبره عاكفين وعليه متعلق بعاكفين وحي حرف

جر

جر يعني الي ويرجع منصوب بانتمضمة بعد حتى والياء متعلق بيرجع
وموسى فاعله وان المضمرة والفعل بعدها اسم تاويل في محل جر يعني
والجار والمجرور متعلق بلن نبرج **قوله** اذ بكسر الهمزة وفتح
الذال المعجمة وسكون النون والصحيح ان نونا تبدل في الوقف
الفائتية لها بتنوين المنصوب وتيل توقف بالنون لانها
كمنون وان قال الدماميني وهو الظاهر لان النون من سنج
الكلمة واي دعاء الى تشبيهها بالنون الزائدة على بينة الكلمة اللهم
ان يراد السماع بما قاله الجمهور فسمعا وطاعة **قوله** حرف
جواب وجزاها ما قاله يسموه فقال الشلوبين ما كذا كذا في
كل موضع وقال الفارسي في الاكثر كقولك لن قال زور كذا اذن اكرمك
تقد اجبته وجعلت اكرمك جزا زيارته والتقدير ان زرتني اكرمك
وقد تميمض للجواب بدل لانه يقال احبك فتقول اذن اظنك
صادقا اذ لا مجازة هنا اذ الشرط والجزا كما قال الرضاي في المستقبل
او في الماضي ولا مدخل للجزا في الحال وينكف الشلوبين في جعل هذا
مثلا للجزا ايضا اي ان كنت قلت ذلك حفيظة صدقتك والمراد
بكونها للجواب ان يقع في كلام يجاب به كلام اخر مفعول او مقدر
سواء وقعت في صدره او خشوه او اخره ولا يقع في كلام مقتضب
ابتدأ ليس جوابا عن شي فبا اعتبار صلتهما للجواب على هذا الوجه
سميت حروف جواب والمراد بكونها للجزا ان يكون مضمون الكلام
الذي هي فيه جزا المضمون كلام اخر قال في المفصل واذن جواب
وجزا القول الرجل لقول الرجل انا انيك فتقول انا اذ اكرمك فهذا

الكلام فدا جيب وصيرت اكرامك جزاله على انيانه **قول** وشرط
النصب يا ذن الفاذن مع استيفاء الشرط لغة لبعض العرب
حكاه عيسى بن عمرو وثلقها البصريون بالقول ووافقه ثعلب دون
سائر الكوفيين فلم يجر احد منهم الرفع بعدها قال ابو حيان رواية الثقة
مقبولة ومن حفظ حجة على من يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك
انكرها الكسائي والزمخشري انتاع اطلاقها واحدهما بالثاء والتفليل
قول ان تكون في صدر الجواب اي في صدر جملة الواقعة
جوابا بحيث لا يسبق عليها شيء ارتباطا وتعلقا بما بعدها فان
تأخرت نحو اكرمك اذن الغيت بلا خلاف لان الفعل المنصوب
لا يجوز تقدمه على ناصبه وكذا ان توسطت بان افتقر
ما بعدها لما قبلها كالشرط والجزا نحو ان تزرني اذن اكرمك والقسم
وجوابه كقوله لعن عادي بن عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن
لا قبلها والخبر والمخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك واني اذن اكرمك
مع خلاف في بعض هذه الصور ولما تولى اذنا امكنه واظميرا
فضرورة او موقول على حد الخبر اي لا اقدم على ذلك ثم استأنف
ما بعده في النصب لتحقيق شرطه وقال تلميذ ابن الحاجب انها
لم تغرم مع الاعتناء لصعقها بسبب وقوعها حشا ولو قدمت
معمولا الفعل على اذن نحو زيد اذا اكرمك فذهب الفراء الى انه يبطل
عملها واجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا يصح
احفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التصديري في
عملها ان لا تعمل والحالة هذه لانها غير مصدرية ويحتمل ان يقال

تعمل

تعمل لانها وانما تتصدر لفظا فهي مصدرية في النية لان النية بالمفعول
التأخير ويؤخر من توجيهه اي حيان لاحتمال الثاني عدم العمل قطعا عند
البصريين في نحو يا زيد اذن اكرمك **قول** والفعل بعدها مستقبل
اي زمان حدثه مستقبل فلوحده ذلك شخص حديث فقلت له اذن
تصدق رفعت لان المراد به الحال ومن ثمة الناصب ان يخلص المضارع
الى الاستقبال والشهور المستقبل يفتح بالاسم مفعوله والقياس يقتضي
كسرها ليكون اسم ناعلا لانه يستقبل كما يقال الهضبي ولعل وجه
الاول ان الزمان تستقبله فهو مستقبل اسم مفعول لكن الاول ان يقال
المستقبل بكسر الباء انه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن حذارة كما قال
ابن الحاجب في شرح الفصل وانما تعمل الا في المستقبل اجزاها مجرى النواصب
كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط في النواصب لان فعل الحال له تحقق
في الوجود كالاسما فلا تغمر فيه عوامل الانفعال **قول** متصل بالتح
ظاهرة ان الشرط اتصالها بالفعل بحيث لا يكون بينهما فاصل وانه
يفتقر الفاصل بينهما بالنفس لان الشرط احدهما ومثل القسم كما في الغرض
لا وذلك لان القسم تأكيد لربط اذن ولا يفتقرها فاصلة في ان
فكنا في اذن فالمتصل نحو اذن اكرمك والمنفصل بالقسم نحو اذن والله
نزيه بحرب والمتصل بلا نحو اذن لا الهينك ولا يجوز الفصل
بغير ما ذكر واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو اذن يوم الجمعة
الكرمك بنصب الفعل ووجهه ظاهره وابرياب شاد الفصل بالندا
كما مر تحمله والدعا نحو اذن عا فاك الله اكرمك بالنصب قال بعضهم
لم يشع شي من ذلك والصحيح منعه واجاز الكسائي وهشام الفصل

الفصل في محمول الفصل نحو اذن زيد الكرم والارجح عند الكسائي
النصب وعند هشام الرفع لضعف عملها بوجود الفاصل وكان القائل
بطلان العمل فلا اقل من الكرم ان يكون مرجوحا **قول** المصدرية
خرج بالتقييد في المختصرة من كيف نحو كي نحوون اليه لم وما تثر
تلام ولظي العجا تظطرم وخرج به ايضا في التعليلية فانها
ليسانا صين للمضارع **قول** وهي الداخلة عليها لام التعليل انما
تعينت المصدرية عند سيبويه وللموهو واذا وقعت بعد
اللام ليلا يدخل الجار على مثله اي مع امكان الاحتراز عنه وهذا
اذا لم يقع بعدها ان فان وقع بعدها ان كقولك جيت لكي ان
نكرمني وقوله اردت لكي ما ان تطير بقربتي ترجيح كونها حرف جر
موكدة للام واختمل ان تكون مصدرية مرادفة لان وانما ترجيح
الاول لان ان ام الباب فلو جعلت موكدة لكي كانت هي الناصبة
فيتقدم الرفع على الاصل ولان مكان اصلا في بابها لا يكون موكدا
لغيره ولان ان وليت الفعل تكانت حق بالاعمال لغيرها وبجوارها
قول لكي لانا سوا قال الشارح في شرح الاهربية اي لعدم
اسانك انتهى وتعبيره بالاساءة خطأ والصواب التعبير باسائك
احزبك ونعله اسان بغير هزة في اخره واما الاساءة فمصدر اساء
اللازم والاساءة مصدر اساء المتعدي **قول** فان لم تتقدم كي لام
التعليل الخ اعلم ان في التعليلية اي الدالة على ان ما قبلها سبب
حصول ما بعدها تعين اذا جات قبل اللام او ان قال اول نحو
جيت كي لا قرانكي حرف جر واللام تاكيد لها وان مضرة بعدها

ويستغ

ويستغ ان تكون كي ناصبة للفصل بينهما وبين الفعل باللام والفصل
بينهما ممنوع بالجار وبغيره كما يستغ ان تكون زايده لانه يستغ زيادتها
في غير هذا الموضع حتى يحتمل عليه والثاني خرجت كي ان نكرمني
وقوله كما ان تغزو وتخذ عما نكح حرف جر ويستغ ان تكون ناصبة
ليلا يدخل الحرف المصدرية على مثله اي مع امكان الاحتراز عنه
ويجي كي قبل اللام نادور ومنه قول الطرماح كاد وينصر نيم كي ليحتمل
قال ابو حيان والمحفوظ اظهار ان بعد كي الموصولة بما كقولها كما
ان تغزو وتخذ عا ولا احفظ من كلامهم جيت كي ان نكرمني ويصح
الامر ان كما علم ما تقدم في نحو قوله تعالى كي لا يكون دولة تبصر ان
تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها بالتعليل وتعليلية فان
مضرة بعدها واذا قيل جيت لنكرمني فالنصب بان مضرة وجوز
ابو سعيد كون المضمر كي قال ابن هشام في المغني والاول اول لان
ان امكن في عمل النصب من غيرها في اخوي على التجوز في باب ان
تعلم مضرة **قول** منصوب بان مضرة جواز او في بعضها
منصوب بان مضرة وجوبا والنصب بان مضرة وجوبا
البصريين فانهم لا يجوزون اظهار ان بعد كي التعليلية الا في
الضرورة كقوله كما ان تغزو وتخذ عا والمراد بالجواز على ما في بعض
النسخ يقابل الامتناع الصادق بالواجب ولا يصح حمل قوله منصوب
بان مضرة جواز على مذهب الكوفيين لان الناصب عندهم
انما هو كي لان المضرة وانما جازاظهارها عندهم وانما اضرتك
ان بعد كي ليلا يدخل حرف الجر على الفعل **قول** وهي لام كي التعليلية

مثل التعليلية اللام التي للعاقبة كقوله تعالى قلت قطه ال فرعون ليكون
لهم عدد واوحزنا وانما لم يكن للتعليل هنا لانهم لم ينتقوه لذلك
بل لم يكون لهم قرعة عين فكانت مما قبلته ان صار لهم عدد واو الزايد
كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ومنهم من ادخل في ذلك
اللامين في لام التعليل فلا يردان على الشيخ والاولى ما صنع بعضهم من
افصاحه بالجبع حيث قال وتضم بعد اللام التعليلية والجودية
والتي للعاقبة والزايدة دخل جوارها ضمائر ان بعد لام كي اذا لم يقترن
الفعل بعد ما بلا زايدة كانت نحو لا يعلم اهل الكتاب او نافية
نحو لا يكون للناس فان اقترنت بها وجب اظهار ان يقع الفصل
بين التماثلين لانهم لو قالوا حيث لا تقضب كما في ذلك تعلق
في اللفظ وبنوة في المنطق فتجنبوه باظهار ان ولا يجوز الفصل بين
اللام والفعل الا بلا وانما ساع ذلك لان اللام حرف جر لا قد يفصل
بها وبين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت من لاشي
وحيث بلا زاد **قوله** جوارها اي ضمائر جوارها اي جازها او جوارها
قوله وهي الزايدة في خبر كان المنفية بل قال المرادى قلت
ما نقل عن النحويين من انها متعلقة بالخبر المحذوف يقتضيانها
ليست زايدة وتقدمهم مزيدا يقتضيانها زايدة تقوية للفعل
فلينا مل ومعناها توكيد اللفظ ووجه التوكيد فيها اما عند الكوفيين
فلان اصل ما كان للفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية
النفي كما ادخلت الباء في زيد بقايم لذلك فعندهم انها حرف
ولا يدمو كغير جار ولكنه ناصب بنفسه لقيامه مقام ان لا
كان

كانت جار لم ينطق عندهم بشي لزيادتها تكلف وهو غير جار واما
عند البصريين فلان الاصل ما كان ناصب للفعل ونفي ضد الفعل
البلغ من نفيه ولهذا كان قوله باعاد لاني لا تزودن ملامتي ان
العواد لسن لي باوامر ابلغ من لا لاني لانه نهي عن السب
والحاصل انه اختلف في الفعل الواقع بعد لام المحذوف نذهب الكوفي
الى انه خبر كان واللام للتوكيد وجري عليه ابن مالك في التسهيل
لكنه يقول بوجود ضمائر ان ضمائر ان ضمائر ان ضمائر ان
فانه صرح بانها مؤكدة لنفي الخبر فظاهره هو انفة الكوفي الا ان
لنا صب عنده ان مصممة قال الشيخ ابو حيان بسبب قوله بصري
ولا كوفي مقتضى قوله مؤكدة انها زايدة وصرح به ولده وقال في
شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مركبة لصحة الكلام بتوابع
لانها زايدة اذ لو كانت زايدة لم يكن نصب الفعل بعدها وجه
صحيح وانما هي لام الاختصاص دخلت على الفصل لتصد ما كان
دخل مقدرها وهما ما لان بفعل ومقتضى تقييد الخارج بكان او
بكونا اختصاصا لام المحذوف بالكون المنفي بما اولم يكن اجازة دخولها في
اخوانه بعض النحويين فباني عليه نحو ما اصبح زيد ليضرب
عمر واجاز بعضهم دخولها في باب ظننت نحو ظننت زيدا ليضرب
عمر قال ابو حيان وهذا كله لم يسع فوجب منعه واجاز بعضهم
دخولها في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو ما جيتني لتكرومني قال
ابو حيان وهذا فاما مد لان هذه لام كي وشرط النفي ان لا ينتقض بالا
فيمتنع ما كان زيدا لا يفعل وخرج مما اولم لانهم لا ينبغي

الا المستقبل والحال قال في المعنى وقد غذف كان قيل لام الجحود كقوله
فاجمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا ترد الفلاي فما كان جمع وقوله
ايما لدردي رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر ما انا لادعها انتهى
قوله وجوبا اي ضمرا وجوبا اي واجبا وذا وجوب وعمل وجوب
الاضمار بان اثبات ما كان زيدا ليفعل كان زيدا يفعل جعلت
اللام معادلة ومقابلة للسين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين
لا يجمع بين ان واللام في اللفظ مراعاة للطابقة بينهما اللفظا
قوله ومث هذه اللام التي هي من باب تشبيهه من باب تشبيهه العام
باسم الخاص قال النحاس والصواب تشبيهها لام النفي لان الحمد في اللغة
انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى **قوله** حتى الجارة خرج الابتدائية
والعاطفة **قوله** المغيدة للغاية او للتغليل اي لان ما قبلها ينتهي
عند حصول ما بعدها او ان ما قبلها لاجل حصول ما بعدها
قال استناد شيخنا فما حصل الكلام ان معنى حتى ان ما قبلها لاجل
حصول ما بعدها او ينتهي عند حصوله تحقق المسبب والمنتهي
او منع مانع من حصولها لان ما بعدها حاصل بخلاف ما اذا اريد
الحال فانهم ولا تغفل فانا للموضع من منزل الاقدام والاقلام انتهى
قوله اسلم تدظر الجنة التمثيل به للتغليل صحيح لان الامر سبب
الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة والمراد من السبب ههنا
ما يكون مفضيا الى المسبب المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما
له **قوله** منصوبان بان مضمرة وجوبا بعد حتى انما كان المنصب
بان مضمرة وجوبا بعد حتى لا يجتي نفسها خلافا للكوفيين قال ابن

هشام

هشام الانصاري لانها قد عملت في الاسماء الجركقوله تعالى حتى مطلع
البحر حتى حين فلو عملت في الافعال المنصب لزم ان يكون لنا عامل
واحد يغير تارة في الاسماء وتارة في الافعال وهذا لا نظيره في العربية
انتهى واعترض واجيب عنه مما بيناه في الاصل وانما ينصب
المضارع بعد حتى بان مضمرة وجوبا ان كان مستقبلا بالنسبة لما قبلها
سواء كان مستقبلا بالنسبة التكلم ايضا نحو قوله تعالى لن نبرح عليه
عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى عليه الصلاة والسلام
مستقبلا بالنسبة الى الامر من جنبا او لا نحو قوله تعالى وزلزوا اي
يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن
الاخبار الا انه مستقبلي بالنسبة الى زلزلهم قال ابن هشام في المغن
ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب وان
كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجه ان اما لو كان للحال فانه يرفع
الا ان الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فالاول
كقوله كسرت حتى دخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول
والثاني كالمثال المذكور ان كان السير والدخول قد مضيا ولكنك
اردت حكاية الحال وعلى هذا جال الرفع في قوله تعالى حتى يقول الرسول
لان القول والزلزال قد مضيا انتهى **قوله** والجواب بالفا
والواو فيه قلب والاصل والفا والواو في الجواب **قوله** المغيدة
للسببية اي سببية ما قبلها لما بعد بها لان الرفع والرفع الى
النصب للتخصيص على السببية حتى تغيير اللفظ على تغيير
المعنى فاذا كان لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها وخرج

بتقييد الفاعل بالسببية اي مع العطف كما سياتي الفاعل الذي لمجرد العطف
او مجرد السببية كما سياتي **قوله** المفيدة للمعية الواو المفيدة
للمعية هي التي تصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد
وخرج بتقييد الواو بالمعية العاطفة والاسمينا فيه كما في لا تأكل
السمك وتشرب اللبن اذا جرمت تشرب او رفعته ويؤخذ من
قوله المفيدة للمعية اي التي تصد بالمعية ان النصب بعد الواو
ليس على معناه بعد الفاعل وقوله تقع الواو في جواب كذا وكذا تجوز
ظاهرا وزعم بعضهم ان النصب بعد هاء على معنى الجواب وليس
يصح منه على ذلك المراد ولا يجوز في كلام المصنف ان رفع الواو
قوله الواقعتين الخارج به نحو زيد يا مينا محمد ثنا فيمتنع
لضيقه وخلاف ذلك ضرورة او مؤول ولما اعتقد وقوعه بعد
ما ذكر لي بعد بتقدم ما ذكر المستدعي جوابا عن توهم ان ما بعد
جملة معطوفة على الجملة السابقة **قوله** بعد الامر شرطه
امران احدهما ان يكون بصيغة الطلب ولو قلت حسبك حدث
فيناك الناس بالنصب لم يجوز خلافا للكسائي والثاني ان لا يكون بلفظ
اسم الفعل فلا يجوز ان تقول صدقتمكم بالنصب هو قول
الجمهور وقية كلام اخر ذكرناه في الاصل نحو اقبل فاحسن
اليك او واحسن اليك مثالان للامر اولهما للفا وثانيهما للواو
اي لا يمكن منك اتناك فاحسان معنى ليكر او واحسان معنى اليك
قوله اد بعد النهي مشروط بان لا يقتض النهي الاقبل الفاعل
والواو فان نقص بالاقبلها امتنع النصب نحو لا تضرب الامر

يقض

فيغضب فيجب عليك او يغضب عليك الا ناديا فالنصب **قوله**
لا تخاصم زيدا فيغضب او يغضب مثالان للنهي اولهما للفا وثانيهما
للو او اي لا يمكن منك خصام زيدا فيغضب منه او يغضب منه
والحق الكوفيون بذلك لفظة ثم قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم
في الماء الدائم ثم يفتسل منه وجواز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد
بانه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البدل والافتسال وليس الحكم خاصا
به بل الوبال في الماء فقط كان داخل تحت النهي ويجوز فيه الجزم ايضا
قوله لا تقول عندنا فتصيب فلانا او تصيب فلانا لان للعرض
اولهما للفا وثانيهما للواو اي لا يكون منك نزول فاصابة علم او واصابة
علم **قوله** نحو هلا اكرمت زيدا فيشكر او ويشكر مثلا لان المتخصص
اولهما للفا اي هلا يكون منك اكرام زيدا فيشكر وثانيهما مثال
للو او اي هلا تجتمع بين اكرام زيد وشكره **قوله** نحو ليت لي ما لا
فانصدق به او وانصدق به مثالان للفتي اولهما للفا وثانيهما
للو او اي ليت لي ثبوت مال فتصدق قاه او تصد قاه **قوله**
علي ارجع ايتيخ فيفهمني او يفهمني مثلا لان للزوجي اولهما للفا وثانيهما
للو او **قوله** اد بعد الدعاء شرطه ان يكون بالفعل ولو قلت سقيا
لكه فيرويك الله لم يجوز النصب **قوله** رب وفقني فاعمل صالحا او اعمل
صالحا مثالان للدعاء اولهما للفا وثانيهما للواو اي يارب ليكن منك
توفيتي فعمل صالح او وعمل صالح **قوله** او بعد الاستغناء شرطه
كما في شرح الشذوذ وان لا يكون باداء يلبها جملة اسمية خبرها
جامدا فلا يجوز النصب في نحو هلا خوك زيد فآرمه بخلاف هلا خول

في ص

هل اخوك قائم منكومه اي بخلاف في الدار زيد فنكرمه لان الطرف
ينوب مناب الفعل ولا فرق بين الاستفهام بالحروف نحو قوله تعالى
فهل لنا من شئنا فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض
الله فرضا حسنا فيضاعفه له برفع بضاعفه ونصبه وفي الحديث
حكاية عن الله تعالى من يدعوني فاستجب له من يستغفرني فاغفر
له والاستفهام بالطرف نحو ابن يديك فازورك ومتى شير فارانقد
وكيف تكون فاصبحك وشرط ابن مالك في الاستفهام ان لا يتضمن
وقوع الفعل فان تضمنه امتنع النصب نحو لم تحريت زيدا فيجازي
لان الضرب قد وقع فلا يمكن سبكه مضد مستقبل منه وهذا
شرطه ابو علي خلافا للبخارية **قوله** نحو هل زيد في الدار فامضى اليه
او وامضى اليه مثالان للاستفهام اولهما للفاو ثانيا بينهما اللواو اي هل
يكون حصوله لزيد في الدار فامضى اليه او وامضى اليه
او بعد النفي المحض المراد بالمحض غير الراجع الى معنى الاثبات
قوله نحو لا يقضي زيد يموت او ويموت مثالان للنفي المحض
اولهما للفاو ثانيا بينهما اللواو **قوله** ولو قال والفاو اللواو لو قال
بدل او صح واما كان اولى ولم يبالى للمصنف بالتسليم في هذا الكلام
نظير المراد من الناصب هو الفاو اللواو **قوله** التي بمعنى الاو الي
خروج به او التي لا يكون بمعنى واحدة منهما فان الفعل بعد هذا
ينصب بان مضمرة جوازا اذا كانت مسبوقه باسم خالص من التاويل
بالفعل فان قلت يريد على تقييده اثاره بقوله التي بمعنى الاو الي
انه يخرج ايضا او التي للتعليل نحو لا طبع من الله او يغفر لي قلت المفهوم

اذ كان

اذ كان فيه تفصيل لا يرد **قوله** لا الزمنك او تقضي حتى المقصود
به التمثيل والمثال يكفيه الاحتمال فلا يرد انه يصلح للتعليل والقائه
والاستثناء وما ذكره السارح من ان تيمه او فيه بمعنى الا هو ما قاله
سيبويه في لا الزمنك او تعطبي حتى **قوله** او او ما ذكره من ان او
حرف عطف اي لصدر موصول من ان والفعل على مصدر موصول
ما قبلها هو المشهور **باب** الجواز **قوله**
والجواز ثمانية عشر الجواز جمع جازم او جازمه ولا ينافيه
قوله ثمانية عشر لما تقدم من التووي **قوله** ما يجوز فعلا واحدا
اي بالاصالة والافتقار بتعدد الجزم وبه يعطف وغيره **قوله**
وما يجوز فعلين مبنين على الاعم القلب والافتقار بجزم فعلا
وجملة **قوله** فلم حرف يجزم المضارع اي غالبا وقد يرتفع الفعل
بعدها نحو لم يوفون بالجار فقبل ضرورة وقال ابن مالك لغة
وزعم الحياتي ان بعض العرب ينصبها كقراءة بعضهم المشرح
بالنصب **قوله** وينبغي معناه اي يدل على انتفاء معناه التضميني
الذي هو الحدوث لافل ان الغير نفاه **قوله** ويقبله الى المضى
اي معناه بمعنى الزمان الى الزمان الماضي وفي كلامه استخلاف وهو
ان يرد بلفظه معنيان احدهما ثم ضميره الاخر ويراد باحدهما
ضميره احدهما ثم بالآخر الاخر **قوله** المرادفة للمر فيما تقدم
تقدمه احتراز عن التي بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها
حافظ ضمن شد والميم وعن التي هي حرف وجود لوجود لما جازم
المرته واذ تاملت لم تجد من تعال الاحتراز فان لما لا ندخل على

المضارع الاجازة **قوله** وينفي معناه ويقليه الى المضي بحري فيه
نظير ما تقدم **قوله** فام حرف تقرير وجزم فيه تسم فان الجازم
انما هو لم والمفيد للتقرير انما هو الهمزة كما هو مصرح به في كلامهم
والتقرير الاستفهام عن امر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على
اقراره بما هو معلوم عنه واعلم ان الهمزة توظف على منفي فتخرج عن
الاستفهام الى التقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما بعد النفي
خو المر شرح لك صدره بنجاب ببلي كما في حديث البخاري
بيننا اليوب يغتسل عرابنا فخر عليه جراد من ذهب فيعمل اليوب
بحثي في ثوبه فناواه ربه يا اليوب الم ان اغنيته عما نرتي
قال بلي وعزتك ولكن لا اغني لمن يركك وكوفد تنفي على الاستفهام
كقولك لمن قال لم افعل كذا لم تفعله اي احق انتفاعك بنجاب
بنعم او لا ومنه قوله اسرا طيطباري لسلم لم لها جلد اذا الا تي
الذي لا فاه امثالي بنجاب بمعين منها وقد تجي لغيد ذلك
كالابطا خوالم يان للذين اسوا ان تخشع تلويهم لذكرا لله والتوابع
اول نعم **قوله** فالما حرف تقرير وجزم فيه تسم كما تقدم
والامراي للام الموصولة لطلب الفعل سواء استعملت في الطلب
امر كان نحو ليقف ذ وسعة من سعته او دعا نحو ليقض عليا ريك
او التماسا كقولك لسايك ليفعل فلان كذا او استعملت في غيره كالتي
كالتي يراها ويحبها الخير نحو قل من كان الضلالة فليمد يده الرحمن
مداي يمدد والتمهيد يد نحو من شاك فليكفر واذف اللام الى الامر
والدعوى لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يصف لانا ما علم نفسها فلا تقبل

الاضافة

الاضافة وانما ملئت لام الامر لجزم لان المضارع لما دخله الامر مشابه
امر المخاطب وهو مبني ولم يكن بنا ذلك لوجود حرف المضارعة مع
عدم تقدير الاعراب فاعرب باعراب يشبه البناء وهو السكون لانه
الاصل في البناء اللام لكون المشابهة مستفادة منه عمل الجزم **قوله**
المستعملة في النهي والدعاء اي الموصولة لتستعمل في النهي والدعوى بان
وضعت لطلب ترك الفعل سواء استعملت في النهي نحو لا تخف او في
الدعاء نحو لا تؤاخذنا وفي الاتماس كقولك لنظرك غير مستقبل عليه
لان فعل كذا او في غير ذلك كقولك لولدك او عبدك لا تقطيني واسار
بتقدير المستعملة الى ان قوله في النهي والدعاء صفة لا يتقدر متعلق
الطرف معرفة وان كان المشهور بتقدير متعلق الطرف نكرة وان جعل
جالا قدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج لا النافية والزايدة
وتدس عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح فيها كي نحو جيتته
لا يكن له علي حجة ولقلته لم يتغرض له المصن وانما ملئت لا النافية للجزم
لكونها نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب او نقيضتها من جهة
انها لطلب الفعل وهي لطلب نكرة بخلاف لا النافية اذا لطلب فيها

قوله بلا النافية اسناد النهي اليها مجاز لان الناهي هو المتكلم
بواسطها **قوله** والذي يجر من فعلين الخ دخل في قوله لكي تعلين المضارع
نحو وان تعود وانعد والماضيين نحو وان عدم عدنا والماضي والمضارع
نحو من كان يريد حرث الاخرة ترد له في حرثه والعكس وهو تليل بل خصه
سيبويه والجمهور بالضرورة لكن اجازة الفرائي الاحبار فتبعه ابن مالك
ورد ابن مالك على الجمهور بقوله عليه الصلا والسلام من يقم ليلة القدر ايماننا

واحتسابا بغيره وقوله تعالى ان نشاءنزل عليهم من السماء حذقنا
اعنائهم لا فاضع من لان المعطوف على الجواب جواب **قوله** ان
الشرطية قال في العيني وقد تفرقت بلا النافية فيظن من لا معرفة
له انما الا الاستثنائية نحو الاتصروه فقد نصر الله الاتصروا بعد
والانفري وترجمي كن من الخاسرين والانصرف عني كيد الله اصب
اليمن وقد بلغني ان بعض من يدعي الفضل سال في ان لا تفعلوه
فقال ما هذا الاستثناء منقطع انتهى وكان ينبغي ان يحا
بان الاستثناء الذي تخليته متصل بالجملة ومنقطع عن الفضل واخر
بالشرطية عن النافية وعن المخففة من الثقيلة وعن الزائدة
فانها لا تجزم **قوله** يحرم المضارع لفظا مشروط بان يكون معربا
والان الجزم لمحلها كالماضي **قوله** في الاستقبال اي المستقبل وقد
عمل ان جملا على و معنى جملا على اذا الحديث فانه ان لا تراه فانه
يراد وحديث ومبي يقوم مقامك لا يسمع الناس قاله ابن مالك
ونارعه ابو جيان **قوله** وما تفعلوا من خير يجعله الله فان قيل الله
علم بكل شيء سواء كان خيرا او شرا فالقاعدة في تعلق العلم بالخير وحده
فيل المراد الحث عقيب النهي عن الشر ليس يتبدل به ويستعمل مكانه
وقيل المعنى على العموم نكر اقتصر على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء اظها
لشرفه فان قلت ما الفائدة في هذا التعليل مع ان الله علم الله تعالى
متعلق بكل شيء قلت هو التوفيق في فعل الحسنات والتفريق
عن الكسب السيئات على ان الشرط قد يستعمل للدلالة على ان
الشرط ثابت مستقر في كل حال وهذا من ذلك القبيل وقد عرفت

ان

ان المراد من التعليل في امثال هذا هو مطلق الارتباط سواء كان على سبيل
التوفيق ام لا وما اسم متضمن للمعنى الشرط منصوب المحل على انه
مفعول تفعلوا مثل اياما تدعوا وقال السمين في اعرابه كل ما قلنا
في اعراب ما نفسح ياتي ههنا والذي قاله هناك ان في ما نولين احدهما
وهو الظاهر بها مفعول مقدم للتفسيخ وهي شرطية جازمة
والتقدير اي شيء يفسخ مثل قوله تعالى اياما تدعوا والثاني انها شرطية
ايضا جازمة للتفسيخ ولكنها واقعة موقع المصدر ومن اية هو
المفعول به والتقدير اي يفسخ نسخ اية قال ابو البقا وغيره وقالوا
بجى ما صدقنا جازما انتهى ونقل عن ابي البقا انه يزداد في وما تفعلوا
وجه اخر وهو ان يكون من خبر في محل نصب لغا المصدر محذوف
تقديره وما تفعلوا فعلا كما بنا من خير ويعلمه جزم على جواب الشرط
ولا بد من مجازي للكلام فاما ان يكون خبر بالعلم عن المجازاة على فعل الخير
كانه قيل مجاز كروا ما ان تقدر المجازاة بعد العلم اي يشبه عليه
قوله فمن اسم شرط وجزم فان قلت ما محله قلت محله
رفع بالابتداء وفي خبره خلاف الاصح انه جملة الشرط وحده لانه اسم
تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقو كمن يتم اوله يكن فيه معنى
الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يتخوم وانما توفقت القاعدة على
الجواب من حيث التعليل فقط لان حيث الخبرية **قوله** نحو قوله
تعالى اي قول الله وجملة تعالي معترضة او حالية للتعظيم والتتميز
اي مما لا يليق به علوا كبيرا وجاز الاضمار بما قبل شهرة الكلام المحكي
فان قيل قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة وقولها اي

الشاعر والشاعرة وان لم يشهد بل جعل القائل بيقين فالجواب
 هذا لا بد فمع جواز الاضمار ونظرا الى شهرة القائل كما ظنه المولى محمد الدين
 النقناري في شرح المفتاح والحاصل ان القائل بجملة فيقال كقولهم مثلا
 ويعود الضمير الى القائل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي شهيرا
 النسب اليه بحيث يبادر الذهن بتكثير القول الى معرفة قابله فيجوز
 الاضمار بنا على هذا ومدخل نحو هو جزوي تبعا لما قبلها يقصد بذكره
 توضيحه وهو هنا قوله فلا يصح ان تراه به حقيقة وهي التلطف
 اذ ليست من جزئيات مهابا والفعل المجزوم بها فوجب حملها على القول
 ومهابا تنابه الى اخره عطف بيان اي نحو بقوله الذي هو مهابا الى قال
 معناه السيد الجرجاني في بعض حواشيه **قوله** فمهابا اسم شرط
 وجزمه الدليل على انها اسم يعود الضمير عليها في نحو مهابا تنابه الآية
 والضمير بالاستقرار انما يعود على الاسماء قال الزمخشري وغيره عاود
 عليها ضميرها جلا على اللفظ وجلا على المعنى انتهى وقال في المغني والاول
 ان يعود ضميرها على الآية التي وهل هي بسيطة او مركبة خلاف
 واقتار الشيخ ابو حيان البساطة لان لم يتم على التركيب دليل عليها فحمل
 الفها للتانيث او اللاحاق وعلى التركيب فقيل مركبة من مابا الشوية
 واما الزائدة فمابا من الالف الاولى ففعل التكرار لتقارب مهابا في المعنى
 وقيل غير ذلك **قوله** في موضع نصب على الحال من به فان قلت
 اذا كان الحار والمجروح الامر الضمير في به يكون العامل فيه تات لان
 العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع نظر محتم بان اللغز لا يقع حالا
 ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الحار والمجروح مساوي

من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزاء واسم المتعلق على المتعلق لان الحال في
 الحقيقة متعلق معها او متعلقه فقط **قوله** والفاعل مستقر فيه جوازا
 كما في بعض النسخ والصواب وجوبا كما في بعض اخر **قوله** وكفى اسرها
 ان قدرت حجازية وهو الظاهر في المعنى قولهم في نحو ومارك بظلام
 للعبيد وما الله بغافل ان المجرور في موضع نصب او رفع على الحجازية
 او التميمية والصواب الاول لان الخبر لم يحكي في التثنية بل مجردا من الباء
 الا وهو منصوب نحو ما هن امها تمام ما هذا بشر **قوله** وعموم
 خبر ما ظاهرا ان الباء اصلية مع انها زائدة على كلا التقديرين في عبارة
 تسع **قوله** وجملة فمابا ككسومين في موضع جزم جواب
 الشرط ان قلت لم كان محل الجملة المقرنة الجزم وغير المقرنة المصدقة
 بما من نحو ان قام زيد تام عمر المحل للفعل الماضي وحس قلت لان
 المقرنة لا تسلط للاداة على الفعل والفاية للجملة لربطها بلا اداة
 وكان المحل في الثانية للجملة واما غير المقرنة فالاداة متوجهة بنفسها
 للفعل وهو مطلوب بالذات فجزمته نلتا مل **قوله** وانك اذا ماتت
 لها تات واتا من الاتيان وروي بدلها تات وابتا بالبا الموحدة
قوله فاذا حرف شرط على الصحيح الاصح هو مذهب سيبويه وصح
 ابن مالك وغيره **قوله** واي هو يفتح الهمزة وتشد يد الياحب
 ما يضاف اليه من مافل وغيره فان اضيفت لمكان او زمان فطرف
 مكان او زمان او لمفعول او مصدر فكذلك العموم **قوله** اياما
 تدعوا اي اسم تسمى **قوله** من هي للعموم في الزمان **قوله** متي اضع
 العامة لغزوني عجز بيت لسحيم ابن وشيل صدره انا ابن جلا وطلاغ

الشايا والشايا مع ثنية وهي العقبة وقلان طلاع الشايا ايور كاب
لصعاب الامور اي ابن رجل جلا الامور اي كنفها وقيل انا ابن رجل
جلا اي يكشف اسره **قول** ايما تكرر نو ايد ركح الموت قري
يرفع يد ركح على حذف الفاعل في قوله من يعمل الحسنات الله يسكرها
او على انه كلام مبتدأ وايما متصل بلا يظلمون **قول** حيث
تستقم يقدر لك الخ النجاح الظفر المقصود والفاير بالغير المعجزة
يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا
وكيف ما ذكره من ان كيف تجزم هو مذهب الكونيين ونظرب
وساير البصريين المجازاة بها معنى لا عملا وذلك لخالفها لادوات
الشرط بوجوب موافقة جوابها الشرط **قول** واذا في الشعر
معطوف على ثمانية عشر وقد اشار الي ذلك الشارح بقوله زيادة
على الثمانية عشر وخرج بالشعر النثر فلا تجزم فيه لانها موضوعة
لزم من معين واجب الوقوع والشرط المقتضي للجزم لا يكون الا انها
بجمل الوقوع وعدمه وذهب الصيرمي الى الجواز مطلقا اذا كان
بما كقولها وكان اذا ما يسلك السير يضرب واجب بان الرواية الصحيحة
متى وعلى تقدير تسليم كون ضرورة **قول** واذا نصبت خصاصة
فتجمل تجزيت صدر المستغن ما اغناك ربك بالقرن ما مصدرية ظرفية
والخصاصة النقص والحاجة وتجمل بالجيم اي اظهر الجمال بالنقص وكل الجمل
اي الشئ المذاب واما بالحا المملة اي تكلف المشقة **قول** وهو فاعله
جملة فعلية في موضع جزم على انها جواب الشرط والذي في كلام الجماعة
ان المحل في جواب الشرط المجاز من محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها وقد

صرح به الشارح قبل حيث قال وجملة فمأخوذ لك بموسنين في موضع
جواب الشرط ويمكن حملها على ما صرح به فيما سبق اسيف
فيعمل بمعنى فاعل من الاسيف وهو شدة الحزن والبكا والمراد رقيق
القلب وقال بعضهم الاسيف الرقيق الرحيم واسماع
باب منوع عن الاستدلال المراد ما
سبعة المرفوعات جمع المرفوع لان موصوفه اللفظ وهو مذكور لا
يعقل ويجمع بهذا الجمع مطردا صفة للذكر الذي لا يعقل كالصفات
للمذكور من الخيل والايام الخاليات والخيال الراسيات ويجوز ان يكون
جمع المرفوعة ولا ينافيه قوله سبعة مطلقا تقدم عن النووي ولا يخفى
ان المرفوعات اكثر من سبعة اذ بقي منها اسم افعال المقاربة واسم ما
ولاولات وان المشبهات بليس وخبر لا الثانية للمجنس تقوم بالبتد
هنا وحضور الخبر وهو قوله سبعة لم يقصد به حقيقة الخبر بل
التشبيه على المبتدأ بمنع عمل التوجه لغيرها الموقوع في المشقة التامة
عن الاشارة للغير بالتعبير بما يشعر بعدم الحصر فيها فان قلت
فما الحكمة في اقتصاره على ما ذكره قلت **قول** لعل ذلك لشهرتها
وكثرتها وهذا ولقائل ان يقول لان سلم ان هذه المذكورات خارجة
عن السبعة المذكورة لان المراد باخوات كان الكلمات التي ترفع المبتدئ
او تنصب الخبر فدخل في اسم كان واخواتها افعال المقاربة فوام ولا
ولات وان المشبهات بليس ولا ينافي ذلك ما ياتي من قوله وهي كان
واسم الخبر لانه اقتصار على المشهور والمراد باخوات ان الكلمات التي تنصب
المبتدأ وترفع الخبر فدخل في خبران واخواتها خبر لا الثانية للمجنس مع

ان المصنف ذكره في المنصوبات كاسياني وبدا المصنف بالرفوعات
لانها العدة ثم تثنى بالمضوبات لانها فضلة غالباً ثم تثلث بالجرورات
لانها مضوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظاً **والفاعل** انما قدم
الفاعل لانه اصل الرفوعات عند الجمهور **قوله** الذي لم يسم فاعله اي الذي
لم يذكر فاعله الاصطلاح بان تركه ولم يقصد وانما اضيف الفاعل الي
الفعول للاسبة كونه فاعلاً للفعل متعلق به ويجعل الية على حذف
مضاف اي فاعل فعله **قوله** واخوانها اي واحد كما اخواتها اي لمثالها
واسباها **قوله** وهو اربعة اي التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع
باب الفاعل رسمه ببعض حواسه
انما كان ما ذكره المصنف سما لان الرفع وكونه مذكوراً قبله فعله خارجاً
عن حقيقة الفاعل فان قلت في هذا الرسم نظراً فان الرفع وكونه مذكوراً
قبله فعله غير داخلين في حقيقة الرفع حكم من احكامه استغنى
من دليل خارج عنه قلت لا يخفى بل غافل فضلاً عن فاضل ان كون
ما ذكر خارجاً عن حقيقة الفاعل لا ينافي في وقوعه في رسمه بل يقتضيه
فان الرسم هو التعريف بالامر الخارج فلا يصح توجيه النظر بخروجه
عن حقيقة الرفع في الوجود في الاعتراف بل هذا الرسم ان يقال الرسم بالحكم
يوجب الدور لان تصور الحكم متأخر عن تصور المحكوم به فلو توقف
تصور كل منهما على تصور الآخر وذلك دور ومحاب بان المتأخر
تصوره عن تصور الفاعل هو رفع الفاعل وهذا ليس ما هو ذا
في التعريف لا الرفع مطلقاً او الرفع بالفعل او شبهه لانه لا ينحصر
في الفاعل لتحقيقه في غيره كناية الفاعل واسم كان فان قلت

يشكل

يشكل تغييره بالخاصة بانها توجد في غيره كاسم كان واخوانها قلت
لا اشكال مع ملاحظة ما قرره من انقسام الخاصة الى مطلقة وهي
ما تختص بالشيء بالقياس الى جميع ما عداه كالضاحك للانسان والى اضافة
وهي ما تختص بالشيء بالقياس الى بعض اغياره كالماشي للانسان فان قلت
فاذات الخاصة هنا اصافية لا تختص الفاعل بالنسبة الى بعض اغياره
كالمتبادر عن بعض كاسم كان فهل يصح التعريف بها قلت نعم على
ما صوبه السيد فقال والصواب ان المعتبر في المعرف كونه موصلاً
الى تصور الشيء اما بكنهه او بوجه ما شوا كان مع التصور بالوجه يتميزه
عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه انتهى **قوله** الفاعل هو الاسم المراد
هنا الاسم حقيقة او حكماً يشمل واخواناً انزلنا من قوله تعالى ولم يكن لهم
انا انزلنا فان قلت فيلزم ان يكون الاسم مستعملاً انا في حقيقةه وبجازه
ان استعمل فيهما جميعاً او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما
بعموم المجاز وعمل التقديرين يلزم المجاز في التعريف قلت هو مجاز
مشهور وسئله يجوز في التعريف على انه يمكن ان يدعى الاطلاق الاسم
على الحكمة حقيقة لا مجازاً وانهم المصنوع الفاعل ليكون كلامه جارياً
على القولين في رافعه والطحيم ان رافعه ما استند اليه من فعل
او شبهة خلافاً لخلف فانه قال هو الاسناد والمراد بشبهة
ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدر وهو اسم الفاعل
تختلف الوانه وامثلة المبالغة نحو ضرب او ضرباً وضرب
او ضرباً او ضرباً زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه
واسم التفضيل نحو ما رايت رجلاً احسن في عينه الجملة

في عين زيد والمصدر نحو قولك الا ان ظلم نفسه المرتين واسم
المصدر نحو عجت من عطا الدنيا ويرى اسم الفعل نحو هيات العقيق
والطرف وعديله المعتمد بن جماعة كثيرين نحو ومن عند علم
الكتاب واذي الله شك قال ابو حيان او اسم من صوغ موضع الفعل
نحو اياك انت وزيدان تخرجا فني اياك ضمير مستتر من فروع على القاعلية
ولذلك كد بالمنفصل المرفوع وغطف عليه المرفوع واياك وضع
موضع احذر وما يجري مجرى اسم الفاعل كالصفات والحوامد
الملاحظ فيها معنى الاشتقاق وقد سمع في اعراب الفاعل والمفعول
اربعة اوجه رفعها ونصبها ونصب الفاعل ورفع المفعول
وعكسه وهذا الوجه وما عداه لا يقع الا في الشعر اذ في شاذ من الكلام
بشرط امر الالباس وكل ذلك مما لا يعتد به نقضاً لانه من الشواذ
ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ وقول الشاعر بفعله دعاه اليه
بالحاجة المتن والافتقار علمت ان الرفع له لا يخصص في الفعل
ولعل اقتضار المصنف على الفعل لانه الاصل ويحتمل تقدير مضاف
اي المذكور قبله مفيد فعله ويكون المراد بفعله فعله اللغوي وهو
الحدث وقول المصنف المذكور قبله فعله اي حقيقة نحو قام زيد
او حكما كما في الفاعل المستتر فان القيلية فيه حكمة كوجوده
او هو على خلاف الاصل لما في الاستتار **قول** الصادق منه لم يقصد
به بيان الفعل الرفع بل بيان مدلول الذي بسببه رفع الفاعل
فعلم منه اي من تعريف الفعل فان قيل لا فائدة فيه قلت فائدة ذكره
رفع التوهم والغفلة وايضا فجميع الالفهام لا تستدعي الي علم ذلك كما

سبق

سبق فنبه الشارح على ذلك شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في
التعاطف بالدركي ولا الغبي وانما اختار علم دون عرف لان العرفنة
كما تقدم ادراك الجزم والفعل ادراك الكل ولهذا يقال عرفت الله و
علمتوهما ادراك الكل لان الحد كل **قول** لا يكون الا اسما وذلك لان
الفاعل مستند اليه فلا بد من ان يكون اسما او ما ياتي تاويل الاسم وقد
خلاف الكوفيين في وقوع الجملة فاعلا او نايبا عنه فلا يفعل **قول**
ولا يكون مع الفعل الا مرفوعا وذلك لان الرفع علامة الفاعلية كما
تقدم وغير الفعل كالفعل ويحتمل ان في الكلام مضافا محذوف اي
مع مفيد الفعل اللغوي **قول** ولا يكون الا موحرا عن الفعل
اي يكون بعد حقيقة او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعد
فيه حكمة كوجوده او هو على خلاف الاصل لما في الاستتار وذلك
لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه ولم يعتد بحال المفاعلة
فلم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل الكوفا فضلات
وما ذكر من وجوب تاخير الفاعل عن الفعل هو مذهب البصري وعند
الكوفي يجوز تقديم الفاعل فان قلت ما فائدة الخلاف بين اهل
البلدين قلت فائدة تظهير في التنبيه والجمع فتقول على رأي
الكوفيين ان زيدان قام والزيد وف قام بالافراد بينهما ولا يجوز ذلك
على رأي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام **قول** وهو على
تفسيرين ظاهر ومضمري صادقا عليهما ما مجموع لفظي ظاهر ومضمري
يدل من التفسيرين اذ بيان لهما اجري الاعراب على كل منهما لتعدد متبوعيهما
يعني ويجوز رفعهما خبر مبتدأ محذوف ونصبهما بفعل محذوف

تقديره واعني **قول** يرفعه الماضي يستثنى منه افعال في النعي
كما احسن الزيدان وانعالا الاستثناء نحو قام القوم ما خلا زيدا
وما خلا عمرا وليس بكرا ولا يكون بكرا فانها لا ترفع الاضمر مستثرا
وتجوز الشايع في قوله يرفعه الماضي الخ اي يرفع الفاعل الظاهر
ومراده يرفع الاسم الظاهر الذي بعده على انه فاعل **قول**
اذ اسند الي غائب اي شخص غائب مذكرا او مؤنثا مفردا
او مثنى او جمعا واحترز به عما اذا اسند الي متكلم او مخاطب
فانه لا يرفع الاضمر **قول** والتاسع الخ لا يقال التاسع والعاشر
داخلان في المفرد المذكور والمفرد المؤنث فتكون الاقسام متداخلة
لانا نقول ان تداخل الاقسام لا يضر في التقسيم الاعتباري ولا
يقدم في صحته لتباينها بالاعتبار وهو كان في صحته كما هو مقدر
قول وهو ما كني به عن الظاهر اختصارا اشارة الى تعريف بطلان
الضمر لانه لما ذكر الفاعل المضمير فقد ذكر امر ان احدهما المضمير
المطلق لان المقيد اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة
وثانيتها المضمير الفاعل فتلك الضمير اما ان يعود الى مطلق المضمير
او الى الفاعل المضمير لا جاز ان يعود الى الفاعل المضمير لصدق ما كني به
عن الظاهر اختصارا على المضمير الذي ليس بفاعل فلو كان تعريفنا
للفاعل المضمير لم يكن باعنا لدخوله غيره فتعين ان يكون المضمير
مطلق الضمير فتكون ما كني به عن الظاهر اختصارا تعريفه
قول متصل ومنفصل اي متصل بعامله ومنفصل عن عامله
ويبدأ بالمتصل لانه اخبر من المنفصل قال الرضي ان اصل الضمير

المتصل

المتصل المستتر لانه اخبر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس
بالاستتار لكونه اخبر من المنفصل ثم المنفصل عند تعدد
الاتصال انتهى **قول** او ومع غيره منه انه صادق بكون الموضوع
له المتكلم وحده لكن بشرط وبطابق صاحبة غيره فلكون معه غيره
شرطا للموضوع له خارج وكذا المصاحب خارج والظاهر ان
المراد ان الموضوع له بمجموع المتكلم وغيره فليتامر والمراد بالغير
مصاحب اي مشارك له في مدلول الفعل او قد رآه مشارك
له في التكلم كما قيل واوهنا وتما ياتي لمنع الظنون لا يخرج ما وضع
لكل من المتكلم والمخاطب والغائب **قول** ومجموعها اربعة وعشرون
اي مجموع النواع اربعة وعشرون **قول** حاصلة من ضرب اثنين
في اثنين الاثنان المتصل والمنفصل والاثناعشر بالمتكلم
وحده الخ **قول** فالمتصل هو الذي لا يبداه ولا يلي الا في الاختيار
اي هو الذي لا يصح عند الفصحا التلغظ به غير متصل بكلمة
اخرى ولا يقع بعد الا في الاختيار فان قيل لا فائدة في الجمع بين
الابتداه ولا يلي الا في الاختيار الا زيادة الايضاح لانه يلزم من
احدهما الاخر فقلت بل فائدة هي بيان حكم المتصل اذ لو
افتقر على احدهما لم يعلم منه الاخر فتأمل **قول** ويرفعه الماضي
والمضارع والامر والماضي فيه انه يرفع ايضا غير ذلك ما تقدم
قول فالتا المضمومة من ضمير المتكلم وحده واعلم ان الطاو والال
تبدلان ابدا لا شذوذ امرنا الفاعل في نحو حفظ وتورد وامل
حفظ حضرت من الحوض وهو الحياطة شبهواتا الفاعل بتا

انفعل فابدلوا طاء ووجه شذوذه ان تا الضمير كلمة فتغير
يوجب انهداها بالكلية واصل فزد فزت من الفوز فعليه مثل ما
مرفى حضيض والظاهر ان كلام الطاء والذال فاعل وانه ضمير رفع
في محل رفع **قول** محله رفع على الفاعلية فان قلت كيف سماع
الاخبار عن المحل بقوله رفع قلت لانه على حذف مضاف امام المنفرد
اي اعراب محله رفع واما من الجبراي محله محل رفع واما من الخبر له او ذو
رفع ويكن ان يحل الكلام على المبالغة وتحويل الاعراب للزومه للمحل
مقولة المحل وهذا الامر سهل وان استصعبه بعض من يدعي الفضا
من ضعفه الطلية **قول** وان انفتح ما قبلها فهي مفعولة وكذا
اذا سكر ما قبلها اي من اخر الفعل وكان الفاعل خود عا ورمانا ونانا
تكون مفعولة وقد يقال ان كلام الشارح متناول له ذلك بان يراه
بقوله وان انفتح ما قبلها ما يشمل التقدير وهذا كله مع الماضي
اما مع المضارع والامر فهي مفعولة مطلقا **قول** فهي في موضع رفع على الفاعلية
اي في موضع اسم لو كان مع بالكان مرفوعا **قول** وانتم والالف حرف فان
الآن على التثنية قال الرض شروا في المتكلمين المذكور الموت وزادوا
الميم قبل الف المثنى في ثما و قبل او الجمع في ثمر البلاء يلبس بالمخاطب
والمشك اذا شبعث حركة التاء وحذف واو الجمع مع اسكان الميم
ان ايلها ضمير اشهر من ايثان الواو ومضموما ما قبلها ويريد
الموت نون مشددة لتكون بان الميم والواو في المذكور انتهى باختصار
اللفظ قال القمطازاني وشدوا النون لانهم قالوا اصله نقر ثم
الميم في النون ادغما واحدا انتهى واذ اجتمع مخاطب وغايب

فالقيناس

فالقيناس تغليب المخاطب نحو ضربت اياك وزيد وضربت اياك وزيد
وعمر واما زويد قال ابو علي وقد تلحق البيان الموت مع الها نحو الكرمينيه
قول وما ذكرناه من ان التاني للجمع هي الفاعل وما اتصل به حروف الخ لم اتف
الى الان على خلاف في ذلك ثم رأيت في المعنى والحركة اي السا المحركة في او اخر
الافعال ضمير نحو وقت ووهم ابن خروف فقال في قوله في النسب
كنتي ان التاهنا علامه من كالأو في كلوني البراعيث ولم تثبت في كلامهم
ان هذه التاكون علامة ثم رأيت الجلال السيوطي قال في المجموع ان
الجمع على كونه ضمير اسمة الفاعل التا والكاف والها وبالمشك وانا
وغير **قول** ولا تقع هذه التا لفاعلة اي لا مفعولة فلحصر اخطا في فلا
يود انها قد تقع انما تاتي عن الفاعل كما سيأتي **قول** حوازا وصف مضد
مخروف اي استنار اجيزا او داجوازا ولا يجوز ان يكون تمييزا والاكاف
مخولا عن الفاعل فيلزم ان المرصوف بالاستنار الجواز وهو فاسد
قتا مل **قول** تقديره هو لور يريد وابه ان المستتر لفظ هو بل المراد
انه اذا اريد تفسيره فانه هو فان المستتر له صورة في العقل لا
في اللفظ **قول** ففي ضربت ضمير مستتر جوارا تقديره هي قال الرض
ويجب ان يكون المقدر في ضرب وضربت متقايين كما في البارز
نحو هو وهي وقال ايضا واستنار له مفعول مستقدم لفظا في
الاصل بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب وكان اخص فحذف الفاعل
والتا الساكنة المنصلة بالفعل حرف والعلنا يث الفاعل وما ذكره من ان
التا حرف وضع لعلامة التانيث هو المشهور وقول الجمهور قال في
المعنى وزعم الجلولي انها اسم وهو حرف لاجتماعهم وعليه فيا في الظاهر

٤٨

بعد هان يكون بدلا او مبتدا والجملة قبله خبر ويورده ان البدل صالح
 للاستغناء عن المبدل منه وان عود الضمير عليها هو بدل منه بخلاف المصلح
 الروف الرجم قليل وان تقدم الخبر الواقع جملة قليل ايضا **قول** ضربت
 فان قيل ما ذكره من ان ثواب الاربع متحركات لم يوجد فيما هو كالكله الواجب
 منقوض بضربنا قلت اجيب باننا لان سلم ان ثواب الاربع حركات وجد
 في ضربتنا لان الثاني ضربنا وان كان متحركا لفظا الا انه في حكم الساكن فلم يوجد
 ثواب الاربع حركات في ثواب الثاني في حكم الساكنه سقط الالف في
 رمتنا لالتقاء الساكنين حكما لان حركتها رضة والعارض بالعدم
 لا اعتداد به الا في لغة رديه فانه بقول اهل تلك اللغة الرديه رمتنا باننا
 الالف **قول** والالف زايده اي في الخط قال الجار بردي ولما الزايده
 فانهم زادوا بعد واو الجمع المنظره في الفعل الفا نحو كلوا واشربوا فرقا
 بينهما وبين واو العطف فانه وان لم يحصل الالتباس في نحو كلوا واشربوا
 لان واوه تكتب متصله وواو العطف لا تكتب متصله لكن تكتب
 من الانفعال ما لا يتصل به الواو وهو نحو جادوا وسادوا وحصل الالتباس
 في جعلوا الباكلة واحدا وهذا بخلاف نحو يدعوا ويغردون فانه لا يلتبس
 وان تدرى الانفعال لان الفرد ليس يدع ويغردون واو الجماعة غير
 المنظره كضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس بها والعطف الذي يجي بعده
 تمام الكلمة وان اعربت ثم توكيدا لواو الجمع زدت الف لان الواو متطرفة
 لان التوكيد ليس كالجزء ما قبله مع انه ضمير منفصل واما الواو المتصلة
 بالاسم كضاربوا يريد منهم من يكتب بعدها الفا في الفعل والاكثر جندوا
 لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يقال فيه بالالتباس ان وقع ومنهم من حذف

الالف

الالف في الفعل والاسم وان لم ير الالتباس بتدريته وزواله بالقرين **قول** ضربت
 قال الرضي واقترعوا على ثوب واحد في مقابلة الواو اذا كانت واحدة
 فهو ما يقع بعد الا وما هو في معناها في الاختيار اي كان الفاعل المضمير بعد
 ملاحظة معني الا واو اداة دخوله عليه بمعنى انه اذا اريد التقدير عن
 المراد يكون الفاعل بعد الا لان انما يعني ما والا **قول** اي وافقوا او قوا لا
 منها **باب المفعول الاك** **قول** **المفعول الاك** **المفعول الاك** الذي
 ليس فاعله الى المراد فاعل فعله واضافة الفاعل الى المفعول للملازمة كونه
 فاعلا للفعل متعلق به **قول** اي لم يذكر معه فاعله اي ترك ولم يقصد ان يجيء
 الي ذكر فاعله لفظا ولا نقدا **قول** الذي صدر منه الفعل فيه حمل للفعل
 على الحقيقي ويجوز حمله على الاصطلاح وهو الاولي **قول** ورسمه بذكر بعض
 خواصه تجري فيه نظير ما تقدم في باب الفاعل فلا يغفل **قول** وهو
 الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله يرد عليه الجار والمجرور اللهم الا ان يقال
 انه في حكم الاسم فان قيل هذا التعريف صادق على الربيع في قوله انبت الربيع
 البقل فانه اسم حذف فاعله اي انبت الله البقل في وقت الربيع قلت المراد
 بفاعله فاعله الاصطلاح ولا يرد نحو انبت الربيع البقل **قول** لقيامه
 مقامه في رفعه الى لو قال لقيامه مقامه في جميع احكامه لكان اخر واسم
 ولو قال في وجوب الرفع والعديه والتاخر لكان احسن اذ كل من الثلاثة
 واجب والنيابة في مطلق الرفع والعديه لاني رفع الفاعل وعمديته
قول وتايب الفاعل لنا نيته لم يستثن المجرور نحو من منبت
 لان القيام مقام الفاعل على الجار والمجرور من حيث هو هو ليست لوبت
 فلا وجه لتايب الفاعل **قول** والاصل ضرب عمر وزيد بمعنى ان الاولي

اي هو الذي يصح عند الضم ان
 يقع بعد الا وما هو في معناها هو

باب المفعول الاك الذي لم يسم فاعله

والا ليق اسناد الفعل الى الفاعل وما ذكره من ان المبني للفاعل اصل المبني للمفعول
هو الاصح وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان المبني للمفعول
اصل بواسطه ونسب الى سيبويه ايضا **قوله** لغرض من الاعراض اعلم ان الاعراض
التي تحذف لاجلها الفاعل منها تقطبه وتخفيره وتصد صدور الفعل
عن اي فاعل كان والايجاز والايهام لغرض ما استقامة الوزن وغير ذلك
ما تقدم في علم المعاني **قوله** في الاسناد واليه تفاوت الاسنادين لا يضر
قوله فان كان الفعل ما ضم اوله مضموما وكسوما قبل اخره اي ان لم
يكن مكسورا اي يجب ان يكون اوله مضموما وما قبله الاخر مكسورا قال المراد
سعد الدين والسر في ضم الاول وكسوما قبل الاخر انه لا بد من تغيير لينفرد
من المبني للفاعل والاصل فعل تغيره الى الفعل بضم الاول وكسر الثاني دون
ساير الاوزان ليعتد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني لم يحصل
هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة ابي من العكس لانه طلب حقة
بعد ثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرى عليه في ضم الاول وكسوما قبل الاخر
وما يقال في ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشي لان المرفوع
المفعول عوض عنه وهو كاف وجافز ويسكون الزاي والاصل فصد
سكن الصاد وابدال زاي وحكي قطرب ضرب بنقل حركة الواو الى الضاد
وجاءت بسكون ما قبل الاخر وقري قوله تعالى ردت اليها بسكون الواو
ذلك مما لا يعتد به نقضا انتهى وما ذكره الضمر هو المشهور ووجه
الجهود ومن العرب من يسكن ما قبل اخر الماضي كقولك لو عصر ما البيان
والسكك العصر واختاره قطرب قال الخضر اوي وهي لغة بكرين وابل
وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في الفعل اللام

فيقول

فقول في ربي ودعي مبنيين للمفعول ربي ودعي بفتح الميم والعين وهي
لغة طي وهذا قياس عند من فيقولون بفتح والاصل كسر العين فقلبو ا
الكسرة فتحة واللام الفاعل حقيقة فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر
ما قبل اخره ونسكينه وفتحه **قوله** كقيل وبيع الاصل قول وبيع نقلت حركة
العين للثقل الى ما قبله بعد سلب حركته فان كان العين واو قطبت بالساكن
وانكسار ما قبلها فتقول قيل في قول وبيع في بيع **قوله** شد ويحصل
في المضارع ما في المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص **قوله**
ضم اوله وفتح ما قبل اخره ايمان لم يكونا لذلك يعني انه يجب ان يكون
حروف المضارعة مضموما وما قبله الاخر مفتوحا وانما فتح ما قبل
الاخر ليعتد ل الضم بالفتح في المضارع الذي هو اثقل من الضم
قوله نحو يقال وبياع الاصل يقول ويبيع نقلت حركة كل من الواو
والياء الى ما قبلها وقلبت الفاعل حركتها في الاصل وانفتح ما قبلها لان ذلك
الحال في ينفاد ويختار والاصل يختير وينفاد قلبت الواو الى ياء
الفاعل حركتها وانفتح ما قبلها **قوله** ويشد الاصل يشدد اسكن الحرف
الاول وادغم في الثاني وجوبا لاجتماع المثليين مع عدم المانع من الادغام
قوله وسكت عن فعل الامر لانه لا يبين للمفعول قال بعضهم لفساد
الصيغة وهو بيان لسبب سكوت الضم عن الامر **قوله** على قسمين
اي صادق عليهما **قوله** فعل ما ضم مبني للم اسم فاعله اي مبني للاسناد
لمفعول لم يسم فاعله والمراد فاعل فعله واذا قلت فعل ما لم يسم فاعله
فكلمة ما الموصولة عبارة عن المفعول ما الموصولة عبارة عن الفاعل
اي مفعول عامل لم يسم فاعله واذا قلت ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة

عنان
الما

فكلمة

تحتل هذين المعنيين **قول** ويسمى ايضا نايب الفاعل قال ابن هشام في شرح
 الشذور ان عبارة النايب عن الفاعل اولى من قولهم مفعول مالم يسم فاعله
 لوجهين احدهما انه لا يشتمل غير المفعول به الثاني انه صادق على المفعول
 الثاني من باب اعطي زيد درهما لانه مفعول مالم يسم فاعله وقال
 في المعنى ان عبارة النايب عن الفاعل اولى الوجهين احدهما انه احضر
 وتاينها اياها اوضح في المراد والمعرب ينبغي ان يتختم بالوضح والاحض
قول اوله مجهول اي لمجهول فاعله وفيه انه قد لا يكون فاعله مجهولا
 فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم الا ان يقال يكفي في وجوده كمال
 التسمية الامكان وكل فرد من افراد الفعل المذكور من حيث انه بني
 للمفعول بكن ان يحمل فاعله **قول** او مزيد علم ان الزيادة جاءت
 متعدية وغيرها يقال زادت الشيء وزادوه غيره وما وقع في الاصطلاح
 غير متعد لانهم يقولون للمرفع الزايد دون المزيد والمزيد عند
 ان كان مع في فهو اسم مفعول واللا ينجز ان يكون اسم مفعول على تقدير
 حذف الجزاء المزيد فيه ويجتمل ان يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة
 كما قاله النولي عند الدين وظاهر عبارته ان تعديده الى واحد فقط والطلاق
 المعربين بل ان ايماننا في زادتهم ايماننا مفعول مخالفه **قول** على ذلك
 اي باين على موازنته ومساكنته ماسرا وموازنة ماسرا ياه اضافة
 للمصدر الى فاعله او مفعوله فيجري هنا نظيرا قيل هناك **قول**
 ومناسبة كل بما اختص به بطلب من المطولات وقد ذكرناه في الاصل
 فليرجع اليه من ارجب الوقوف عليه **قول** زائد مشتق من زاد اللازم كالتعدي
قول الاخرها اي وانت في ذكر ما بقي من الامثلة الى اخرها وقد لا تسته
 الى

٨٢
 الى اخرها **باب** **المتبدا والخبر قول** جمعها في باب
 واحد لتلازمها غالبا والتسمية بالمتبدا والخبر التسمية الشهيرة
 ويسويها يقول المبني والمبني عليه والمنطقيون يقولون الموضوع
 والمجهول **قول** وهو الثالث والرابع ما ذكر من المتبدا والخبر **قول**
 هو الاسم الصريح او المورول الخ لا يخفي على كمال المراد من المورول ههنا خلافا
 فلا يرد الاعتراض بان مقابل الصريح هو الكناية لا المورول كما ان مقابل
 المورول هو الظاهر لا الصريح ذهابا الى مصطلح اهل الاصول **قول**
 السابع الصريح او المورول بين به ان الاسم في كلام المصنف شامل لهما فان
 قلت فيلزم ان يكون الاسم مستعملا ما في حقيقته ومجازه ان
 استعمل فيهما وفي مجازه فقط انما استعمل على معنى شامل لهما بعزم
 المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف قلت هو مجاز مشهور
 وسئل تجوز في التعريف انه يمكن ان يدعى ان اطلاق الاسم على المورول
 حقيقة لا مجازا **قول** العار من العوامل اللفظية اي من حيث رفعه
 بان لا يستند رفعه الى عامل لفظي وان لم يتجرد عن العوامل من جهة
 اخرى **قول** غير الوايد وما اشبهها قيد لا دخل للمجرور بحرف زايد
 او ما يشبهه من المجرور بحرف زايد حسبك من قولك حسبك زيد فان
 حسبك مبتدا والبا فيه زائدة قال المرادي وذكر في شرح الكافية ان
 حسبك في هذا المثال ومحوه خبر مقدم للمبتدا لانه لا يتعرف بالاضافة
 وانما يكون مبتدا اذا كان بعده نكرة نحو حسبك درهم انتهى وقد
 بسطنا الكلام على ذلك في الاصل من المجرور بما يشبه الزايد في المغوار
 من قول القائل لعل في المغوار منكم قريب ومنه ايضا الضمير الواقع بعد

اسم ظاهر لا يحتاج في كونه اسما الى
 تاويل ولا على ان المراد من المورول هو

اسما والى

لولا قال في المعنى في الحاث لولا واذا ولي لولا مضمرة فحقه ان يكون ضمير
رفع نحو لولا انتم لكتنا مومنين وسبع قليلا لولا اي ولولا كـ ولولا هـ
المبرد قال سيبويه والجمهور في جارة للضمير مختصة به كما اخذت
حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشئ وموضع المجرور
رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدأ ولولا غير
جارة ولكنهم انا بوالضمير المحفوض عن المرفوع كما عكسوا اذا قالوا
ما انا كانت ولا انت كما ضا وقد ذكر وان النياية انما وقعت في اللفظ
المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف
عليها اسم ظاهر نحو لولا كـ وزيد فعين رفعة لانها لا تخفض الظاهر **قول**
العاري اي المجرور عن العوامل اللفظية فان قيل عن اللفظية يقتضي سبق
وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن نياية يقتضي سبق وجود الشاب
لم يوجد في المبتدأ عامل قط قيل سلنا انك ينزل الامكان منزلة الوجود
كما في قولك للمخار ضيق فم الروكة اي التبر ووسع اسفلها وقولك
سحابة من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس ثم نقل من
ضيق الي سعة ولا من سعة الي ضيق ولا من كبر الي صغر ولا من صغر الي كبر
وانما اردت الانشاء على تلك الصفة والسبب في صحته ان الصغر والكبر
جايزان على المصنوع الواحد من غير تنجح لاحدهما وهو كذلك وكذلك
الضيق والسعة فاذا اختار الصانع احد الجانبين وهو ممكن منهما على
السوا فقد صرف المصنوع عن الجانب الاخر فجعل صفة عنه كقوله الله
وكما في قوله تعالى امتضا انتضين بتسمية العدم الاصل امانة وما
هنا من هذا القبيل **قول** فخرج بالاسم الفعل والحرف فان قلت

قد

قد وقع الفعل مبتدأ في قولهم تسبع بالمعبدى خير من ان تزه قلت
الحق انه مرفوع بالمصدر اي سماعك فان قلت فاما لم يطبقوا على
التاويل مع صدوره ممن يوثق به قلت قال استاذ شيخنا للفعل
اليقيني بان معنى الفعل غير مراد اي الحدث المسند بالاسناد العالم
فان قلت قد وقع الفعل مبتدأ في نحو ضرب فعل ماض والحرف
مبتدأ في نحو من حرف جر فان الحكم على الفعل والحرف لاعل الاسم والالكذبا
فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا قلت المشهور عند النحاة ان ضرب
من فاعل اسمان مبيها ان اريد بهما الافعال والحرف المستعملة
في معانيها وفيما مر انما اسند الى الاسم والمنصف حقيقة بالسند
ما اريد به كان المسند اليه ظاهرا في زيد قائم لفظ زيد والقائم
حقيقة مدلوله **قول** وبالمرنوع المنصوب والمجرور الخ خرج
به ايضا ما لا اعرب له اصلا كما سم الفعل على القول بان اسم الفعل
لا يحل له من الاعراب **قول** وبالغاري عن العوامل اللفظية الخ ان
قلت بنى عليه نايب الفاعل وخبر ان واخواتها قلت يمكن ان يجاب
بانه لا يجب في بيان الاخراج بالقيود والتنصيب على كل ما خرج
بل يكفي التنبية على ذلك بالتنصيب على البعض وليس في كلامه
ما يقتضي التنصيب بالمذكور **قول** والابتداء اي لفظه كقولك
عبارة الخ العبارة مصدر غير كنصاي تلفظ بما يدل بمعنى اسم المفعول
اي معبر به وهذا التعريف لا يتناول الابتداء في نحو اقام الزيدان فالاول
ان يقال عبارة عن كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اي
اسناد غيره له او اسناده الي غيره وقد يقال راد بقوله خبرا

عن الاول ما يشمل الخبر حكما ولا شك ان الرفع في نحو اقام الزيدان في حكم
للخبر من جهة ان العبارة تمت به بقى ان يقال سلنا ما ذكر لكن لا يتبادر
الاتفاق في نحو اقل رجل يقول ذلك فان اقل مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى النظم
في قولهم اقل رجل يقول ذلك ويقول ذلك صفة لرجل وليس خبر
بديل جزية على رجل في تثنيته وجمعه فالمبتدأ فيه لا خبر له اصلا
لا حقيقة ولا حكما لكن صرح في التمهيل بان صفة النكرة بعد
مغنية عن خبره و اشار لقولنا اخرانا تجعل خبرا فقال فصل
قد يقوم مقام ما يفعله اقل ملازم لا مبتدأ والاضافة في النكرة
موصوفة بصفة معنية عن الخبر لانه كونه افعلا او ظرفا
وقد جعل خبرا لا بد من مطابقة فاعلها للنكرة المضاف اليها ومن
الاسم الاعلام المنقولة كشمس قائم وزيد قائم وعمد قائم ومنه
لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كثر الجنة والاله الا الله كلمة التوحيد
وزعموا مطية اللذيق **قوله** الا على جواب ما يقال تعريفه للخبر
لا يتناول الخبر اذا كان جملة او جارا او مجرورا لانه ليس باسم وانما
كان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لا تركيب والخبر يتضمن نسبة
اموال اخرى ينبغي ان يكون المنسوب متبعا واحدا كالمنسوب
اليه والالكات هناك نستاك او اكثر فيكون خبرا واكثر لا خبر واه
فالتقدير في زيد ضرب علامة زيد مالك لعلامه ضارب **قوله**
وقام خبره قد يقال في صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظر لان نحو
قائم يستدل بالمبتدأ بل استدل في ضمير مستتر فيه وهو ضميره
سندا ان الزيد الاله اتفق الى ان الضمير هو زيد فتوهم انه

مسند

سندا الى المبتدأ لان هذه دلالة عقلية والتعريف انما هو باعتبار
الدلالة اللغوية **قوله** الزيد قيام يجوز ايضا الزيد قائمون
او قائمة على التاويل جماعة قال الله تعالى واذا الرسل اتت قالوا انهم
في قوله تعالى ولهم فيها ازواج مطهرة فان قلت فهالاجات الصفة مجزوءة
كالوصف قلت هما لغتان فصيحان يقال النساء فعلن وهن
فاعلات وفواعل النساء فعلت وهي فاعلة ومنه بيت الخنساء واذا
الغذاري بالدخان تنفخت واستيجلت لضب القدور قلت
والعبي وجماحة ازواج مطهرة انتهى **قوله** الهمود قيام يجوز قائمة
كامل ما تقدم **قوله** من حيث هو اعلم ان قلنا من حيث كذا تقدير اياه
بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث هو انسان
جسم والموجود من حيث هو موجود وقد يراد به التقييد كما في قولك
الانسان من حيث انه يضح ويذول من الصحة موضوع الطلب وقد
يراد به التعليل كما في قولك الناس من حيث انها طارة تتخزن وقد تقدم
فقولنا الخارج من حيث هو من قبيل الاول وهو اشارة للجواب عما يقا
هذا الذي ذكره المصنف من تقسيم المبتدأ الى ظاهر والي ضمير من تما
صدقات تقسيم الشيء الى نفسه والي غيره لان مورد القسمة المبتدأ
وكل مبتدأ اما ظاهر واما ضمير فمورد القسمة ايضا احدهما واياما
كان يكون تقسيمه الى الظاهر والمضمير تقسيم الشيء الى نفسه والي غيره
وحاصل الجواب ان المبتدأ ان الذي هو مورد القسمة تام من الظاهر
والضمير فان المراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر الى كونه ظاهرا
او ضمرا وكذا سائر التقسيمات وتحقيق ذلك ان مورد القسمة

مفهوم المبتدأ الا ما صدق مفهوم المبتدأ والمحكوم عليه في قولنا كل
 مبتدأ المظاهر واما مضمرا ما صدق عليه مفهوم المبتدأ لانفس
 مفهومه فلا يلزم الفتح لعدم اتحاد الاوسط **قول** منفصلا قيد
 بذلك لان المنقل لا يقع مبتدأ وقد تقدم الكلام في الضمير الواقع
 بعد لولا **قول** انا قال الرضي المتكلم المذكور والموت وقد تبدل
 همزة نحوها وقد خذ همزته نحو انا نهلت وقد تسكون في الواصل
 وهو عند البصريين همزة ويؤنه مفتوحة والالف يروي بها بعد النون
 في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتح للوقف
 لتنبس بان الحرفية لسكون فكذلك تكتب بالالف لان الخط مبدئ
 على الوقف والابتداء وقد يوقف على ثوبها ساكنة وقد يتبدل في
 ونقائها السكت قال حاتم هذا فربي انه وبنواتهم يثبتون
 الالف في الواصل ايضا في السعة وغيره لا يثبتون في الاصل الا
 ضرورة ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة
 وسقوله طه في الاصل الاغلب مع فتح النون وسكونه ومعاقبتها
 السكت له وقفا دليلان على زيادة وكونه لبيان الحركة وقفا انتهى
 واختابن الكمال مذهب الكوفيين من ان الضمير مجموع آخر
 الثلاثة **قول** ونحو الخ قال الرضي عن المتكلم مع غيره مثل ناتي
 المرفوع المتصل في صلاحية للشيء والمجموع وتخريجه للساكنين
 وضه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي عطفه
 الواو انتهى وعبارة غيره واختلف في عمله بنايه على الضم فقال
 وتعابلا تضمن معنى التثنية والجمع قوي باقوى الحركات وقال

الواجب

الزجاج عن جماعة ومن علامة الواو والضمة من جنس الواو وقال
 الاخفش الصغير عن المرفوع فحرك بالشبه للمرفوع وقال المبريد
 تشبيها يقبل وبعد لانها متعلقة بشي وهو الاخبار عن اثنين فكثر
 وقال هشام الاصل نحو يضم الحاء وسكون النون نقلت حركة الحاء على
 النون واسكت الحاء ثم بعضهم ان نحو اذ كان للعظم نفسه يجوز ان
 يخبر عنه مفرد وفيه نظرا لانه لا يحفظ مثل نحو قائم بل يجب في الخبر
 المطابقة نحو وانما لنحو نحيي ونحييت ونحو الواو ثون واما قول الشاعر
 والمسجدان وبيت نحو عامره لناورهم والاركان والستر
 فمحو الالف والاصول عامر وه حذف الواو اجترأ عنها بالضمة
 كقولها اذا ما شاصروا من سوامهم ولا ينالهم احد ضار **قول**
 وانت الخ قال الرضي واما انت الي اثنين فالضمير عند البصريين ان
 واصله انا فكان انا عند م صير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فانت
 بالتكلم وكان القياس ان ياتون بالتنا المضمومة نحو انت الا ان المتكلم
 لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبنوا الخطاب بناء حربية
 بعد ان كالاسمية في اللفظ وفي النصرف ومذهب الفران ان انت بكاله
 اسم والتنا من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير هو التنا المتصلة
 فكانت مرفوعة متصلة المنصرفه فكانت مرفوعة متصلة المنصرفه
 فكانت مرفوعة متصلة فلا ارادوا انفصالها ونحوها بان تستقل
 لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخوانه
 وهو ان الكاف هي اياك الكاف هي الضمير انتهى **قول** وهو وهي الخ
 فالارض فالواو واليا في وهو وهي الضمير عند البصريين من عمل الكلمة

وعند الكوفيين للاشباع والضيم هو الها وحدها بدليل التثنية والجمع
فانك تحذفها فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يقبض الاخر
وانما حركت الواو والياء لتقدير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها
ضمير منفصلا اذ لو لا الحركة لكانا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون
الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انهو
وما سي وكان قياس التثنية والجمع على مذهب البصريين هو ما وهبنا
وهوم وهيين تخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم
وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع الموث على ما ذكرناه
في التصل سوا وتسكينها هو وهي بعد الواو والفاء واللام الا ابتدا
جايز وقد تمكن بعد كاف الا ايضا شاذ او قد تخفف الواو والياء
اضرار اقول في بيان بشرى رطله قال قائل لمن جعل رخوا البلاط
نجيب وقوله دار بسعدي اده من هو اكا وتسكنها ما قيس واسد
وتشددها هذان قال — وان لسانى شهدة يشقى
بها وهو من صبه الله علقم **قوله** والقالب اذا وقت مبتدا
ان يجبر عنها بما يطابقها في المعنى اي افراد او تثنية وجمعاً وتذكيراً
وقائماً ومن غير القالب نحو انت بكسر التاء افضل من عمر
وانتم وانتم افضل من عمر واثبت افضل من امرأة وانتم افضل
رجلين او امرأتين وانتم وانتم افضل رجال ونساء وانتم صبور
او جريح وانتم صبوراً وجريح **قوله** والصحيح في انا وان الخ
تقدم ما يعلم منه سردك قريباً فلا تفعل **قوله** والمراد باللفظ
هنا الخ هو ما للعوامل تسلط على لفظه مضافاً لكان او غير

وهو

وهو تسبان جامد ومشتق والمشتق ما دل على مصنف مصوغاً من
مصدر كصا رب ومضروب وحسن احسن منه والجامد بخلاف
الجامد لا يحتمل ضميراً نحو زيد اسد لا بمعنى شجاع وزرع الكساي
انه يحتمل ونسب الى الكوفيين والروائي قال ابن مالك وهو دعوى لا دليل
عليها قال الوجيان وقد رويانه لوجهاً لوجهاً العطف عليه موكد انيقا
هذه الحوزة هو زيد كما تقول زيد قايح هو وعمر والمشتق بخلاف
ان يرفع ظاهراً نحو زيد قايح بخلاف ما اذا رفعه لفظاً نحو الزيد ان
قايح ابواهما او محلاً نحو زيد محروبه ولا يحتمل ضميراً واحده
وقيل ان قد رخصا من موصوف استتر فيه ضميرك احدتهما
للبيداء والاخر للموصوف الذي صار ظرفاً منه فان كان صفة
لاز فقيه ثلاثة منها بولبيد والموصوف الذي صار ظرفاً
منه ولا ل فاذا اكد قيل فيه زيد القايح نفسه نفسه نفسه
قوله لانه ليس جملة ولا شبهة لها قد يقال لهذا الدليل عين
الدعوى فلا يفيد **قوله** وغير المفرد اربعة اشياء ان قيل بقى الفعل
مع نايب الفاعل نحو زيد ضرب عبده فالجواب لعلم المصنف جري
هنا على قول علي قول عبد القاهر والزحوتسري ان نايب الفاعل
فاعل اصطلاحاً وقد يقال انه كني بالفاعل عن المرفوع وبني ايضا كان
واخواتها مع اسم وخبرها نحو زيد كالتابوه قايح وان واخواتها
مع اسم وخبرها نحو زيد انه منطلق **قوله** التامان خرج به
التامان والناقص هو الذي لا يرفع ذكره وذكر معموله
ما يتعلق به نحو زيد بك او نيك او عند كاي وانك بك او غيب نيك

ل

او معرض عنك فلا يقع خبرا اذ لا فائدة فيه والتام هو الذي تنتم
بها الفائدة اذ الوحدان التقدير مأمور **قوله** والشياك في الحكمة
الفعل مع فاعله والمستدام خبره الظاهر ان الخبر في نحو زيد اكرمته
بمجموع الفعل والفاعل والمفعول ثم رابت شيخ الاسلام في حاشيته
على المحلي قال والمختار ان المفعول من جملة الخبر لان المقصود الاخبار
بالمجموع لا بالجملة وحدها وان كان المشهور عند النحاة ان الخبر
هو الجملة وحدها وفي الرض وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها المحكم
المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له **قوله** نحو قولك زيد في الدار و زيد
عندك اي نحو عندك وفي الدار من قولك زيد في الدار و زيد عندك
قوله والصحيح ان الخبر متعلق بالجار والمجرور والظرف الخ هو ما
قاله ابن مالك وهما متبع الجماعه وتسمية الظرف والجار والمجرور
خبرا محاذيا وقال جماعة الصريح انه محمول المحذوف وهو نفس
الظرف او الجار والمجرور والفاعل صار نيا منسيا وقال اخرون الصريح
انه مجموعهما لان المقصود الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم قد قوا
بعضه لزوما وسموا الباقي باسم الخبر مجازا قال شيخ الاسلام زكريا رحمه
الله تعالى وقد يقال الخلف لفظي لان القابل بانه المحذوف نظر اللفظ
الذي هو الاصل وهو مفيد بقيد لا بد من اعتباره والقابل بانه الذي
نظر الى الظاهر الملقوب به وهو محمول لعامل لا بد من اعتباره والقابل
بانه مجموعهما نظر الى المقصود وكان شيخنا ابن الهيثم يجتاره تعالى الله
ومذهب البصريين ان كلاهما يتحمل ضمير المبتدأ كالمستوفى وانما
او تاخر مذهب الفراء انه ان محله تاخر محله الضمير او تقدم فلا والجار

ان يؤكد لا يعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع التاخر ومن اكبره
مع التاخر قوله فان قوا دي عندك الدهر اجمع وتعلم الضمير
يسمى ظرفا مستقرا لانه استقر فيه ضمير عامله كذا على بعضه **قضية**
انه لا يسمى بذلك فيما اذ وقع الظاهر نحو زيد في الدار ابوه او عنده اخوه
لان رفع الظاهر يرفع استقرار الضمير فيه وان كان متعلقا بكون
عام محذوف وجوبا على انه لا ياتي على من يقول بحذف الضمير مع المتعلق
الا ان يراد ما من شأنه ان يستقر فيه الضمير بان يستقر فيه على فرض
كون الفاعل ضميرا او في المعنى انه اذا قدم المتعلق خاصا لا يستقر فيه
الضمير ولا ينتقل ضمير من المحذوف الخاص الى الظرف والجار والمجرور
وقضية انه لا يسمى مستقرا ومبدأ المحققين على التسمية بالمستقر
بانه استقر فيه معنى عامله وطول صحة التسمية بالاستقرار ولو
كان المحذوف ظاهرا ذكر ذلك في حواشي الكشاف **قوله** وان تقديره
كان او استقر الخ الخلاف في الراجح لاني الجواز كما هو قضية صنيعه فقيل
تقدير اسم الفاعل ورجحه ابن مالك لان الاصل في الخبر لا افراد وتقدم نزاع
الرض فيه لكن قال بعضهم انه هو الحق والمفهوم من زيد عندك انه
مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة فان اريد المجاز وهو استقرار
اللفظ في تقدير استقرار مستقر ومن شعر قال السعد التقناز الخ الانصاف
ان المفهوم من نحو زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر
انهم وللنصرح به في قوله فانك لدي بمجموعة الهوي كما بين قال شيخنا
رحمه الله تعالى وكذا ان تمتنع دلالة هذا على الاولوية بل غاية الدلالة
على مجرد الجواز ولنغينه في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل

اما عندك فزيد وخرجت فاذا عندك زيد لان اما واذا العجائية لا يلحقها
 فعل ولكن ان تقول نعيمه لما منع من الفعل لا يدل على اولوية مطلقا
 تقدير الفعل ووجه ابن الحاجب تبعاً لما ذكره في رعيه لانه اصل
 في العمل والتعريف في الصلة واجب بالفرق فانه في الصلة واقع موقع
 الجملة وفي الخبر موقع المفرد فقوله وان تقديره كائناً او مستقراً على
 احد المذهبين فانه يقدر المحذوف اسما وقوله لا كان اوجه استمر
 اي المذهب الاخر الذي يقدر المحذوف في فعله وتغييره كائناً او مستقراً
 او كان او استقراً للمثيل لا للتقيد فيصح تقديره كما كان بمعناها نحو
 حاصل وثابت في الاول وحصل واثبت في الثاني قال في المغنين ان اريد
 المضي قد كان او استقراً وصعها وان اريد الحال والاستقبال
 نحو الصوم في اليوم والجزا في غد قد مر صا ومعها هذا هو الصواب وقد
 اغفلوه انتهى قال التفتازاني في حواشي الكافي وما يجب التنبيه
 له انه اذا قدر في الطرف المستقر كان او كان فهو من التامة بمعنى
 وثبت وظهر بالنسبة اليه لولا الناقصة والالكان الطرف
 في موضع الخبر فتقدر كان وتتسلسل التقديرات **باب**
العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر قول
 وتسمى النواضع النواضع جمع ناضح وهو في اللغة من النضج بمعنى الازالة
 يقال نضجت الشمس الظل اذا ازلته وورفته بانها ساطعاً وسميت
 نواضع بازالتها حكم المبتدئ والخبر **قوله** الاول كان واخواتها اي نظائرها
 المنصوح بها في التوجيه وعطف اخواتها مع عدم تعيينها اشارة
 اليها امر **الباب قول** فانها ترفع الاسم الماعلم ان دخول هذه الاعمال

العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر قول

المبتدأ والخبر على خلاف النقياس لان الافعال حقا ان تنسب معانيها
 الى المفروقات لا الى الجمل فان ذلك المحروف نحو هل زيد ولكنهم توسعوا
 فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ونصبوا
 الخبر تشبيهاً بالمفعول وما ذكره من نسبة الرفع اليه هذه الافعال هو مذهب
 البربريين وقال الكوفيين انه لا عمل لها الا في الخبر لان الاسم لا يتغير مكانه
 عليه والصحيح الاول بدليل انفعال الاسم اذا كان ضميراً نحو وكانوا هم
 الظالمين والضمير لا يستقل انما يتصل بعامله ويلزم على قول الكوفيين
 ان تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا غير معهود في الكلام وما
 ذكر من تسمية المرفوع باسمها والمضروب بخبرها تسمية خالية
 عن المعنى ليس المرفوع ليس اسماً حقيقياً وانما هو اسم المعنى الذي
 وضع له وكذا المضروب ليس خبراً حقيقياً وانما خبر اسمها واذا
 كانت تسمية اصطلاحية فلا حاجة الى تقدير يضاف اليها اسمها
 ولا ورود للاعتراض بان المرفوع ليس اسمها والمضروب ليس خبرها
 وقد يقع بعدها المبتدأ والخبر مرفوعين فيكون اسمها ضميرشان
 مستقر فيها والجملة بعدها خبر نحو كان زيد عالم اي الشان زيد عالم
 وكقوله اذا متت كان الناس نصفان شامت واخر متن بالذي كنت
 اصنع واعلم ان ابن هشام الحضراوي جوز في قوله كان قوله ان
 يكون قوله اسم كان وهو مع ناعله سد مسك خبرها كانه
 سد خبر المبتدأ وهي مسك لطيفة **قوله** وانما اسم الاسم لا
 اي حقيقة فلا ينافي ان المرفوع يسمى فاعلاً مجازاً او المنصوب
 يسمى مفعولاً مجازاً **قوله** لان هذه الافعال في حال نقصانها

إذ ان اراد كما هو ظاهر كلامه انها تجردت عن الحدث المخصوص الذي
من شأنه ان يصدر عن الفاعل ويقع عن المفعول خلا اشكال وان
اراد انها تجردت عن مطلق فالصحيح خلافه وانها تدل على الحدث
قوله ومن ثم سماها الزجاجي حروفاً قد استعملت في كثره
المكان المجازي وتبين في كل محل ما يناسبه فقوله هنا ومن ثم اري
ومن هنا وهو انما تجردت عن الحدث وصارت كالروابط وفي شرح
التسهيل للدساميني ما نصه فانظر ثم في قول العلماء من ثم كان كذا
هل معناه معين هنا كذا التي لا بعدا ومعنى هنا التي القرب والظا
هو الثاني انتهى فان قلت **ما علامة هذا الجاز وما**
فزيته قلت ذكر بعضهم في قول ابن الحاجب ومن ثم اختلف
في رخص ما نصه قوله ومن ثم لا شأن الى المكان الاعتباري كانه
شبه الاختلاف المذكور في شرط تاقير الالف والنون انه انما
نعلم انه او وجود فعلي بالمكان في ان كلا منهما منشا امراد المكان النيابي
والاختلاف المذكور منشا اختلاف اخر وهو الاختلاف في رخص
فجعل الاختلاف المذكور من افراد المكان اذ ما ثم شبه المكان الاعتباري
بالمكان الحقيقي لا شبرا كما في الكافية فذكر اللفظ الوصفي للمكان
انتهى وعرف قياسه يقال هنا شبه ما ذكر من تجردها عن الحدث كونه
مقتضا للتسمية المذكورة بالمكان الخ فليتنا ممل واما من فالظاهر الارجح
انها للتفصيل اي من اجل ما ذكر فقد اهبق شرح كافية ابن الحاجب الرضي
وعبارة عنها حلا على معنى التفصيل في نحو قول الكافية في حيث لا ينصرف
ومن ثم اختلف في رخص ويصح كونه لا ابتداء الغاية ومن صرح بالانقضاء

الناقضة

الناقضة لا تدل على معنى مستقل اي حدث السيد وغيره من المحققين
وكذا عددها المنطقيون اداة **قوله** على ما ذكرهنا اي في هذه المقدمة
والا فهي اكثر من ذلك فاقصاره من اخوات كان على ما ذكره لشهرته ولانه
متفق على عدم من هذه الافعال **قوله** وهي المحجوز لا تصادف المخبئة بالخبر
في الماضي تكون ايضا ناقضة بمعنى صار نحو كانت فراخا بغير ضمة اي صارت
ببعضها فراخا وقوله تعالى فكانت هما منثورا وقوله تامة بمعنى وجد
وحدث وثبت فلا تقتضي الاقاعلا وهي معه كلام تام كقوله تعالى وان
لان ذوات عسرة وقوله تعالى ان في ذلك لذكر لمن كان له قلب يحتمل ان تكون
معه وكان في قوله تعالى ان في ذلك لذكر لمن كان له قلب يحتمل ان تكون
الناقضة او زيادة قاله ابن الحاجب **قوله** والاستمرار اي في الازمنة
تفسير للدوام وقيل المراد بالدوام عدم افادة النقصا عنه سابقا ولاحق
يشمل ما اذا اريد الثبوت من غير نقصي تعرض للنقص والدوام نحو
كان زيد قائما وما اذا اريد افادة الدوام كما في المثال الذي ذكره الشارح
وهذا وان كان فيه تكلف تمام الا انه احسن معنى اذ يلزم على التفسير
الاول عدم ذكر بعض معانيه **قوله** امسى زيد غنيا اي ثبت الغنى
لزيد وقت المساء ونحو امسى ايضا بمعنى صار اي التقدير على وجه الانتفاء
من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها تقول امسى زيد غنيا اي صار
ونحو تامة بمعنى الدخول في وقتها نحو امسى زيداي دخل وقت المساء
قوله اصبح اليرد شدت يداي ثبت الشدة لليرد وقت الصباح
ونحو ايضا بمعنى صار تقول اصبح زيد فقيرا اي صار و تامة بمعنى
الدخول في وقتها نحو اصبح زيداي دخل وقت الصباح **قوله** اضفي

الفقيه ورعاي ثبت الورع للفقيه وقت الصبح وتجي ايضا بمعنى صار
تقولوا صبحي زيد فقها اي صار وتامه بمعنى الدخول في وقتها نحو اصبحت
زيداي دخل وقت الصبح **قوله** ظل زيد قائما اي ثبت له ذلك حين
نهاره وتجي بمعنى صار اي بمعنى الانتقال من غير ملاحظة الوقت كقول
تعالى ظل وجهه مسودا اي صار وتامه نحو ظلت بالسجد على قلة **قوله**
بات زيد مفطرا اي ثبت له ذلك جميع نهاره وتجي بمعنى صار نحو
بات وجهه مسودا اي صار وتامه نحو ثبت بالسجد على قلة **قوله**
وهي للتحويل والانتقال اي من صفة اي صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة
الي خفيفة نحو صار الماخر والحول بصد افعال في معناها وهي اص ورجح
وماد ونغد وعاد واستحال وحاد وارتد ونحوه ونغد والحد ذكرها
ابن مالك في الكافية ولعل المصنف انما تركها اشعارا بانها من الملحقات
قوله وهي اي ليس لنفي الحال عند الاطلاق اي عماد على خصوص نفي الحال
لو غيره والتجرد عن القرينة اي لنفي مضمون الجملة في زمان الحال اي النكاح
تقول ليس زيد قائما اي لا نولد ونولد بالزمان الحاضر كان تاليدا
وزيادة تعيين وظاهر الكلام ان قوله والتجرد عن القرينة من عطف
النفس على الاطلاق ويحتمل انه من عطف الاخص بنا على تفسير
القرينة بما يدل لابل الوضع او على تفسير بعض خولها بما يدل على الشئ من غير
استعمال فيه فيكون الاطلاق اعم من التجرد عن القرينة لشموله التجرد
عماد على الذي بالوضع وعماد على الاستعمال فيه وعن غيرهما بخلاف
التجرد ونكتة العطف ح دفع توهم اعتبار الدلالة بالوضع اومع
الاستعمال في الجمل على نفي الحال وما ذكره الشارح مذهب الجمهور وقيل

ماي

من النقل مطلقا اي غير مقيد بزمان فيحتمل الحال وغيره ولذا يقيد تارة
بالمستقبل وتارة بالحال وتارة بالماضي وهذا مذهب كيبويه قال الاندلسي
واحب ليس بين القولين تناقضا لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يجمل على
الحال كما يجمل عليها لا يجلب في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو
على ما تقدم به انتهى واحترز بقوله عند الاطلاق والتجرد عن القرينة عما
اذا كان معه قرينة تدل على نفي غير الحال فنقول حسان رضي الله عنه
يمدح به الزبير بن العوام رضي الله عنه وما مثله فيهم والمان قبله وليس
يكون الدهر مكان يدبر وضمير فيهم الصيغة رضي الله تعالى عنهم اجمعين والشاهد
في نفي خبره حيث نفي ليس المستقبل مع ان وضعها بقى الحال واسمها ضمير ثان
او ضمير يعود على مثله وخبرها يكون اي يوجد والدهر منصوب على
الظرفية وما بعد بر ويذيل بالمعجمة الواحدة اسم جبل معروف يقال له
يدبل الجوع لانه يجذب دايما **قوله** مقرونة بما النافية او شبهها كالنهي
والدعاء انما اعتبار اقتراها بالنافي لتوقف استفادة الاستمرار منها على
دخول الثاني عليها كما سيأتي ومن امثلة النهي قوله صاح شمر ولا تترك
ذاكر الموت فلنسيبانه ضلال مبين ومن امثلة الدعاء لا يزال الله يحسن
اليه وقوله الا يا اسلمي يا دارمي على البلاد ولا زال منها لا جرم عليك
القطر ولا هدم دعاية **قوله** ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب
ما يقتضيه الحال اي لثبوت خبرها لاسمها من زمان كان للاسم
قائمية الانصاف بالخبر عرفا فمعنى ما زال زيد عالما زيد عالم
من زمان قابلية العلم وصلاحيته والعلة في ذلك التعلق بهذا الاسم ترا ان
هذه الافعال بمعنى التخي كما هو ظاهر فاذا دخل عليها الثاني صارت معناها

نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت وانما اعتبار القابلية والصلاحيه
فهو معلوم عقلا والحسب بفتح السين وقد سكن اي قدر ما يقتضيه
الحال **قول** لنيابتها على الطرف اي لادلالها على الزمان بذاتها اذ لو
كانت دلالة على الزمان بقاها لا بالنيابة لكانت سما ولم تكن مصدرية
والاصلة قد وازم زيد متزدد اليك فخذ الطرف وجعل الموصول
مع صلته مقامه كما في قولك جيتك صلاة العصر وانك قدوم
الحاج وهو منصوب على المحل على انه مفعول فيه **قول** لتناولها
مع صلته بمصدر ربه تشريح والتحقيق ان الموصول بالمصدر صلتهما
وعبارة السيد في شرح الكافية وتحقق هذه الكلمة ان لفظة ما
مصدرية والفعل بعد ما يتاويل المصدر **قول** وما تصرف منها
اعلم ان التصرف والتصرف هنا وفي قولهم المصدر ما يجيء الثاني تصرف
الفعل عبارة عن تحول الفعل او تحويله الى امثلة اخرى من المصدر
وغيره اما على طريقة الكوفيين او بطريق الاشتراك بين ذلك وبين
تحول المصدر الى امثلة اخرى وعلى هذا فيشمل ما تصرف من المضارع
والامر والوصف والمصدر مثال المصدر قول القائل ببدل
وحل ساد في تومعه الفتي وكونك اياه عليك يسير • ومثال اسم الفاعل
قول القائل وما كل من يدي البشاشه كما ينالها اذا لم تلغده كالمسجد
واما اسم المفعول فمذهب الجمهور جواز بناها كان واخواتها للمفعول
وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسم لانها مستند الى اسمها فلولا
لبقي المستند بغير المستند اليه وهو ممنوع خلاف اللغز بل على القول بانها
تعمل في الطرف وهو الصحيح يقوم مقام اسم او على مقابله يتبين نيابة

المصدر

قول هل ماضيها اضافة ما ضي الى كان واخواتها من اضافة الاسم
الي الاخص كشجرا كما ومن اضافة البيانية اي ماض هو كان واخواتها
او من اضافة الحقيقية بنا على ماهية كان واخواتها الذهنية اعم من كان
واخواتها وان كانت بحسب الخارج وبذلك يسقط ما يقال ان كان والخواتم
هي من الماضي فما وجه اضافة الماضي اليها والمراد بالاضافة الحقيقية
ما يقابل اضافة الاسم الى الاخص والموصوف الى الصيغة ايضا لان
التضاميين فيهما يتغايرا حقيقة بحسب المراد **قول** فالمتصرف
مخو كان الخ فيه تغليب لان كان ليس من المتصرف من كان وقد يقال
المراد بالمتصرف من كان واخواتها المخرج عن مادة هذه الاتفاق دون
التصدي كتحصيل البيت بالكعبة اذ لا تغليب فيه فقلت الجواب
من الاتفاق المذكور ان المراد بالوضع في حد العلم الوضع حقيقة
او كما واردة مثل هذا التعميم والتحويل عليه في التفاريف وغيرها
وجريان المساحة بارنكابه كثيرة الوقوع في كلامهم كما هو في غاية
الوضوح لم يرد تبعية وانما يصيبهم فانه قلت كان عليه
زيادة قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة فانها وان
كانت متناولة غيرها لكان بوضع واحد بل باوضاع متعدده
قلت هذا التعريف الذي ذكره الشارح مساو لتعريف الكافية
لاين الحاجب فانه قال العلم وضع لشي بعينه غير متناول غيره
بوضع واحد انتهى وقد بين ابن الحاجب نفسه ان قوله بوضع
واحد غير محتاج اليه كما نقلناه عنه في الاصل وذلك لان المتبادر
من قوله لا يتناول غيره عدم تناوله من حيث ذلك الوضع والالفاظ

يجب حملها على المتبادر منها حيث لا مانع مع ما انضم الي ذلك من العلم
الضروري لكل احد بان هذا هو المراد والالزم خروج اكثر الاعلام
على اخصار العلم في بعض اسمايه تعالى وهو ضروري البطلان وايضا في
الحقيقة مراد في تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار كما نص عليه الآية
فالمعنى هنا ما وضع لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه من حيث
وضع لذلك وحيث يتدفع الاشكال **قوله** علم شخص وذلك بان
يكون موضوعا لشخص باعتبار كونه معين معلوما **قوله** لعل
قال العالم كان **قوله** عدنا اسم بلد بساطل **قوله** كشد في التام
المعجزة علم على جبل اللعنان بن المنذر **قوله** هيلة اسم لشاه **قوله** علم
علم ان علم الجنس هو الموضوع لماهية معينة في الذهن اي باعتبار
تعيينه فيه وقد يستعمل في واحد منهم او معين باعتبار استماله
على الالهية كقوله ان رايته اسامة ففر منه وهذا اسامية
مقبول لانص عليها الملبى وعلى ان هذا الاستعمال حقيقي باعتبار الاشكال
على الماهية المذكورة فالاعتبار عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا
للماهية الحاضرة في الذهن وشارابه اليها باعتبار صورها
وتعيينها ذهنا والفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس لما بالنسبة
لاسم الجنس التكررة كما سجد فواصح ان علم الجنس موضوع للماهية في
لا بهذا الاعتبار فخراد مما واحده لكنه يختلف بالاعتبار وانما
بالنسبة لاسم الجنس المعرنة كما لاسد فهو ان علم الجنس يدل على الماهية
المعينة من كونه معينة معلومة بجوهر اللفظ بخلاف ان اسم
الجنس فان التعيين فيه مستفاد من الاداة والحاصل ان

التعيين

التعيين حاصل في الانقسام الثلاثة الا انحصا حب في اسم الجنس
التكررة ملاحظ في اسم الجنس المعرفة كعلم الجنس لكنه في اسم الجنس من
من الاداة وفي علمه من جوهر اللفظ **قوله** نحو حضا جرح على الضبع
فانه وضع للماهية الضبع المتحددة في الذهن باعتبار كونها متعينة
معلومة **قوله** واسامة علم على الاسد فانه وضع للماهية الاسد المتحددة
في الذهن باعتبار المذكور **قوله** كسبحان وبرة سبحان علم للتسبيح
وبرة للبرية اي البر اذا كان يحاك على كما ان مقطوعا عن الاضافة وممنوعا
من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واكثر استعماله مصافا
اما الى فاعله او الى مفعوله فاذا اضيف فليس يعلم لان الاعلام
لا تصان وانتصابه بفعل متروك الاظهار **قوله** والاسم المبهم
الظاهر ان المصن اراد بالاسم المبهم الموصولات واسما الاشارة
لاسما الاشارة فقط كما قال الشاعر وانما سميت مبهمه لانه
لا يعلم معانيها منها بالتعيين وان اعتبر في معانيها الاشارة الى
التعيين وانما تعرف معانيها من الاشارة والصلة بخلاف الضم
فان التكلم والخطاب والغيبة معتبرة في معانيها فيعلم منها
المقصود فلم تكن مبهمه مطلقة فتأمل ذلك ففقدت نظر فقوله
المصن الاسم المبهم اي في الجملة **قوله** وهو انقسام وبيان ذلك ان المسمى
اسم ذكر او مؤنث وكل واحد منهما اما مفرد او مثنى او مجموع فمفرد
سنة والمخاطب باسم الاشارة كقولك فاجمع سنة وثلاثون الا ان
العرب وصفت لفظ الجمع للمذكر والمؤنث في الاول ولفظ التثنية
لما في الثاني فالسنة والثلاثون اقسام عقلية والواقع منها اربعة

ومشرون وسقط اثنا عشر لانه يسقط من ستة المشار اليه احد
للمعين لا شراكها في لفظ واحد يضرب في ستة المحاطب ويسقط
من ستة المحاطب واحد لا شراك التلثين في لفظ واحد يضرب
في ستة المشار اليه فمجموع الساقط اثنا عشر وان نظرت الى احوال
المشار اليه من القرب والبعد والتوسط كانت مائة وخمسة من
ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين والواقع منها اثنان وسبعون لانه ثمة
ستة وثلاثون حاصلة من ضرب الاثنى عشر الساقط من الستة
والثلاثين في ثلاثة القرب والبعد والتوسط **قوله** فهذا للفرد
للفرد المذكراي ولو حكما لصحة قولك ذالجمع وذا الفريق وذا الركب
وزاد بعضهم ذابهمزة مكسورة بعد الالف وذاها بها مكسورة بعد
الهمزة ومذهب البصريين ان ذال ثلاثي الوضع بدل ليل تصغيره على
ذبا باعادة المحذوف **قوله** وهذه للفردة الموثقاي ولو حكما لصح
قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة وهذه الطائفة وهي بذال مكسوة
معجمة بها ساكنة او مكسورة باختلاس والمراد به عدم الاشباع
او باشباع فتولد بعد كسرة الهاء ساكنة **قوله** وهذا للمثنى
المذكر الراجي تا بيان للمثنى المذكور شوت الجزئي لكليده ويحتمل انه
اراد بالمثنى الاثنى والمعنى موضعان للاثنى من المذكور والموت
اي الذكر والاثنى ورعا حال من الالف ونصيا وجر حال من الياء ويحتمل
انه حال من المثني اي وما ذكرنا بت للمثنى بحالة الرفع والنصب
والجر والتبادر من هذا الكلام اعراب هذه الصيغ وبه قال بعضهم
وعليه ابن مالك وذلك لاختلاف احوالها باختلاف العامل وادعاء

ان كل

ان كل واحد منها صيغة مستانفة خلافا لظاهر **قوله** وهو لا يضم
اوله وكسراخره ممدودا عند الحجازيين مفضورا عند غيرهم وقد اشار
الي ذلك بقوله بالمد على الافصح قالوا الرضوق قد ينون مكسورا او التنوين
للتكبير كما في صه وان كانت او لا معرفة فتكون فايدة البعد حتى
يصير المشار اليهم كالمذكورين فيكون اولها كاد وليك وقد يقصر فيكتب
بالياء لان الالف مجهولة الاصل فحمل على الياء لاستثقاله اكتناف ثقيلتين
للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الاخير وقد تبدل الهمزة الاولى
من اولها فيقال هلا وقد تضم الهمزة الاخيرة فيقال اول **قوله**
والاسم الذي فيه الالف واللام للتعريف جرح ما ليس فيه الالف واللام
للتعريف فانه ليس من هذا القسم بل قد يكون علما وقد يكون غيره واعلم
ان ابوال اللام مبالغة حيرية وزعم بعضهم انها مختصة بالاسماء التي لا
تدغم لام التعريف في اولها نحو اعلام وكتاب بخلاف رجل وناس قال ابن هشام
الانصاري ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجمعهم بدليل دخولها على النوعين
يقوله على له عليه وسلم ليس من امير امصبيام في امسفر اخرجه احمد
قوله والمضاف الي واحد من هذه الاربعة شروط بان لا يكون المضاف
متوقفا في الابهام وان تكون اضافة معنوية اي تفيد اثر في المعنى بخلاف
المضاف المتوقف في الابهام كمثل وغير وتظير وسواوند وترب وشبه
الاشبيه فان المراد بالشبه ما يشبه الشيء من جميع الوجوه وما يشبه
الشيء من جميع الوجوه يكون متعينا فلا يتعرف بالاهاقة الا اذا تفيد
المراد نحو مثلك ان كان لك مثل معين وبخلاف الذي اضاقة لفظية نحو
حاصر بزيد الان او خدا على تكبيره ويستثنى مما ذكر اضافة حسبك

وناهيك وكانيك وسرهك وهدك وهك وكفك مثلث الكاف
فان لا تعمد التعريف غالباً والراد المضاف اليها ذكر المضاف بلا واسطة
او بواسطة فيد ظل المضاف الى المضاف الي واحد من هذه الاربعة **قول**
غلامي وعلامها الخ اي الغلام المعلوم المعين قال الرضي هذا بحسب اصل
الوضع وقد يستعمل لغرض معين على خلاف الوضع قال استاذ شيخنا في
لا يصير بذلك نكرة فان التحقق ان التعريف الاضافي يقصده احد
المعاني الاربعة المعلومه للعرف باللام على ما تقدم فاحفظه **قول**
في درجة ما اضيف اليه اي في رتبته فالمضاف الي العلم في رتبة العلم
وكذا الباقي **قوله** الا المضاف الي المضمرة فانه في درجة العلم وذلك
لما لا يتقصر القول بان الضمير اعرف المعارف ويكون المراد الاشياء
المضمرة والمضاف اليه وهذا مذهب سيويه والاندلسيين ونديننا
دليل ذلك مع الجواب عنه في الاصل **قول** الاول المضمرة لا ينعت
ولا ينعت به اي لا يجوز على الاصح جعله نعتاً ولا منعوتاً وكذا اسم
الفعل ومصدره حذف فعله وجوبا كسقياً ومن وما الموصوله والكم
الشرط والاستغناء وك الخبرية اما انه لا ينعت فلا تنضمير
ضمير المتكلم المخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح
وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضع الوصف المادح
والذام وغيرهما فلقد الباب واما انه لا ينعت به فلانه ليس في
الضمير معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه
لا يدل الا على الذات لا على قيام معنى **قوله** الثاني العلم ينعت
ولا ينعت به انما نعت لازالة الاشتراك ولم ينعت به لانه ليس

مستحق

مستحق ولا في حكمه **قول** والنكرة لا تخص بالعدل بل بالجد علم ان
الناس قد اكثروا من حدود المعرفة والنكرة وليس فيها حد سالم
قال ابن مالك من نعرض لحدوها عجز عن الوصول اليه دون استدرار
عليه **قول** كل اسم شايع في جنسه الخ اي كل اسم شايع في افراد مفهوم
كل موجودة اي حاصلة في الخارج لوضعها لذلك المفهوم الصادق
على كل من تلك الافراد بان لا يختص ببعضها دون بعض بل يستعمل
في كل منها استعمالاً حقيقياً كرجل فانه شايع في زيد وعمر وبكر وغيرها
من الافراد الموجودة لمفهوم الادب المذكور الموصول له لفظ رجل فانه
يطلق على كل من اطلقا حقيقياً من حيث كونه فرداً للمفهوم
لامن حيث خصوصه او غير موجودة اي غير حاصلة في الخارج لكنها
حيث كلما فرض منها صدق عليه والمفهوم الموصول له في ذلك الاسم
بان لا يختص بواحد منها دون غيره بل يستعمل استعمالاً حقيقياً
في كل منها كلفظ شمس فانه شايع في افراد مفهوم الكوكب الهائلي
لا يختص به واحد منها اطلق عليه هذا الاسم اطلاقاً حقيقياً
من حيث كونه فرداً ذلك المفهوم لامن حيث خصوصه تعلم
انه لم يرد بالجنس ما هو مصطلح اهل الميزان بل ما يعبر النوع والصف
وغيرهما والراد افراد المفهوم الكلي واما الجنس فلا يتصور فيه
شياء لانه شئ واحد ولا حصول له في الخارج الا في ضمن افراده على
نزاع كبير في تحله واما الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الجناس
واما قوله لا يختص به واحد دون اخر فبغير لقوله شايع واشهر
الشراح بقوله من افراد جنسه الا ان كلام المصنف مصافقاً

اي في افراد جنسه كالتقدم التسمية عليه فان قلت يرد عليهما التعريف
للماهية وكل للافراد قلت المترادفها المفهوم الكلي الصادق على كل اسم
شاي في جنسه لا يختص به واحد دون اخر لظهور ان الموضوع له
الماهية لا الافراد فلو سقط لفظ كل المشعرة بالافراد كان اوضح لكنه
اني بالبيان الاطراد **قوله** فانه شاي في جنس الرجال اي في افراد جنس
الرجال **قوله** به هو صادق على كل فرد من افراد جنسه علي سبيل البدل
يعني ما تصدق على كل واحد بدلا عن الاخر **قوله** فيه نحو ضراي خفا
لما علمت في شرحه **قوله** وتقريبه اي تقريبه الي تمام المبتدي **قوله**
كل ما صلح دخول الالف واللام عليه يرد عليه النكرات اللاممة للتكثير
كديار وعرب واحد اذا لم تقدر له منزلة بدلا من واحد فان
ما همزة كذلك يقع في الاتيات وتدخل عليه الالف واللام نحو قل هو
الله احد ويجاب بان النكرة المذكورة صالحة لدخول الالف عليها بحسب
اصل الوجود وعدم صلاحيتها لما ذكر عارض من جهة ان الوجود التزم
استعمالها على وجه التكثير **قوله** في فصيح الكلام قيد به حتى لا يرد
ما دخلت عليه الالف واللام من المعارف فان قلت وحتى لا يرد
المضارع الداخلة عليه ان نحو ما انت بالحكم الترضي حكومته قلت
ذلك خرج بتفسير ما بالاسم **قوله** نحو الرجل والفرس اي نحو الالف
واللام من الرجل والفرس في انها للتعريف فلا اشكال في التمثل غاية الا
انها شاي في عادة المصنفين ولا حاجة الي التكليف الذي ارتكبه الشاعر
به **باب العطف** **قوله** ومواده بالعطف عطف النسق القرينة
على ذلك قوله وحروف العطف عشرة والنسق النظم والمرا بة هنا

النسق

النسق يقال نسقت الدراي نظمته والعطف لغة الرجوع واصطلاحا
يقال لعلم المتكلم هذا العمل الخاص والمعطوف بيان او عطف
نسق وهذا هو المراد وبهذا يتبين نساد ما قيل ان صواب
العبارة المعطوف عطف النسق وسياتي في كلام المصنف تعريف المعطوف
عطف نسق واما عطف البيان فهو تابع جامد يوضع متنوعه ان
كان معرفة نحو اقسام باسه ابو حفص عمر او خصمه ان كان نكرة نحو وكفاة
طعام ساكين وقد يحكي للمدح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام الذي ذكر ان البيت الحرام عطف بيان للعبة جي به للمدح لا
لايضاح كما يحكي للصفة لذلك وعلى هذا يشكل اعتبار ما في تعريف
عطف البيان التوضيح او التخصيص لان يقال انه تعالى **قوله**
وهو العطف بحروف مخصوصة قال ابو حيان ولكنه باذونات
بصورة لا يحتاج الي جد ومن جده كابن مالك بكونه تابعا باحد
حروف العطف لم يصب مع ما فيه من الدور لتوقف معرفة المعطوف
على حروفه ومعرفة الحرف على العطف انتهى وبه يعلم ما في تفسير السارج
المذكور من الانتقاد **قوله** وحروف العطف عشرة اي مجموعها عشرة
وعدها في التسهيل ثمانية ثم قال وليس منها لكن وفاقا لليونس ولا
اما وفاقا له ولا ابن كيسان ولا الاخلاقا للاخفش والواو لا ليس خلافا
للكوفيين ونقله ابن عصفور عن الجحدريين ولا اي خلافا لما
الستوي وعددها في الخلاصة تسعة وابن الحاجب عشرة **قوله**
على القول بان اما المكسورة الهزلة عاطفة القايل بذلك اكثر النحويين
وعني القايل بذلك اما الثانية في قولك جاني لماربند واما عمرو

قال الرضي وشبهه من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او ولا يلزم ذلك
فان معنى ان المصدرية معنى المصدرية والاولى ناصبة للمضارع
دون الثانية **قول** والتحقيق خلافها اي انها غير عاطفة واليه ذهب
يونس وابن كيسان ووافقهما ابن مالك لانها غالباً الواو العاطفة
ولا يدخل عاطف على عاطف ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة
بمثلها شبهه لا بعد بوقوع الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد
ولا عمر فيها ولا هدى غير عاطفة باجماع فلا يمكن اما كذلك **قول**
لمطلق الجمع اي موضوعه لمطلق الجمع اي الاجتماع في شيء من غير
تقييد ذلك الاجتماع بكون زمان ذلك المجتمع واحدا بل العم من ان يكون
بينها مهلة وترتيب او لا وعدا اليه عن قول ابن الحاجب وغيره للجمع
المطلق لما قيل من ايهامه تقييد الجمع بالاطلاق والغرض في التقييد
والحق ان مودي العبارتين واحد لان المطلق هنا ليس للتقييد بعد
التقييد بل البيان الاطلاق كما يقال الماهية من حيث هي والماهية
لا شروط والام يصدق بترتيب ولاهية وبسبب توهم الفرق بينهما
الفرق بين المالمطلق ومطلق العفلة عن ان ذلك اصطلاح شرعي
في بعض انواع المباح وما نحن فيه اصطلاح لغوي وما ذكره الشارح
من الواو لمطلق الجمع هو مذهب البصريين فيصح ان يعطف بالآخر
اي متأخر عن المتبوع في حصول ما شاركه فيه له وسابق اي منقلبه
على المتبوع ومصاحب اي موافق للمتبوع فاذا قلنا جازيد وعمر
لا اجتماع زيد مع عمر في الجمي واذا قلنا جازيد وعمر فهو لبيان ان
حبيهما مجتمعان في الوجود سواء كان بين الامر زمان ومهلة او لا

فلا

قال في التسهيل وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا للجمعية بوجه
والتأخير بكثرة والتقدم نقله انتهى **قول** للترتيب والتعقيب
اي موضوعه لانه في تدلي على ان الاجتماع على وجه يكون المعطوف
عليه مقدما على المعطوف بوجه من وجوه التقدم بمعنى الترتيب
كون ما بعدها واقفا بعد ما قبلها ومعنى التعقيب كون ما بعدها
واقفا بعد ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان قلت التعقيب
شتمل على الترتيب ومستلزم له فلم يصرح الشارح به قلت لبيان
انه معناه في الوضع لانه لا يلزم من استلزام التعقيب له
انه معتبر في الوضع معه فلا وسكت عنه لم يعلم انه معنى وضعي للفا
لانه لا يلزم بل ولا يبيد من كونه لازما للمعناهما الا موضوعه
له والتعقيب في كل شيء بحسبه تقول قام زيد فعمر واذا عقب قيام
عمر قيام زيد وحظت البصرة فالكونه اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما
وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الامدة الحمل
مع لحظة الوطى ومقدمته **قول** وشتم يضم المثلثة للترتيب
والتراخي تقدم معنى الترتيب واما التراخي فمعناه كون ما بعد
ثم واقفا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ ولهذا قال سيبويه ان المرور في
تخمرت برجل شرا ملة مروردان لاجل تراخي احد المرورين عن
الآخر انتهى وايضا لا يكون ثم للسببية لانه لا يترأخي للسبب السبب
الترام انتهى وقد تجي ثم مجرد التعقيب في الذكر والتدرج في درج
الاتساق وان بينهما تراخ ومهلة ام لا وسواء كان الثاني بعد الاول
في الوجود ام لا كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد بعد ذلك

تقدم سيادة الاب بالنسبة وان كانت متأخرة عن كيادة ابيه
لان سيادة نفسه اخص وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة
الجد وفي شرايع لغات ثم وفروثت وتمت **قوله** للتخيير والاباحة
ليس المراد الاباحة الشرعية بل العقلية او المعرفية لان الكلام في معنى
او قبل ظهور الشرع في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا والفرق
بين التخيير والاباحة ان التخيير ياتي جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها
والاباحة لا تاتي الا في ان لا يجوز له ان يجمع بين تزوج هند واخرها
وله ان يجالس العباد والزهاد **قوله** بعد الطلب اي بعد صيغة
الطلب لانه لا يطلب في الاباحة والظاهر ان المراد صيغة الامر
دون غيره من انواع الطلب فليتنامل لانفعال فليتنامل والمتصرف
بكر الراء فتحمل الحن لان فعلها لا **قوله** على وزان ما تقدم اي كان
على موازنته ومساكنته ما تقدم او موازنته ما تقدم اياه اضافة
للمصدر الى فاعله او مفعوله فيجري ههنا نظير ما قيل هناك وقد
يتوقف في جواز كونها من اضافة المصدر الى مفعوله لانها تفيد ظان
المقصود لان المقصود اعتباره بما تقدم ببيان انه موازن
ومساكله لا العكس اي اعتبار ما تقدم به ولان المفهوم من قولنا
الشيء القلبي على كذا ان يكون كذا او صفاله وموازنته كما تقدم
له ليس و صفاله لا يتكلف كبير فليتنامل والوزان مقصد
قولك وازن الشيء ساواه في الوزن وقد يطلق على النظر بالمتباينة
كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد تطلق على مرتبة الشيء اذا كان
مساويا لمرتبة شيء اخر في امر من الامور وهو المراد ههنا

قوله

قوله واما كان واخواتها فانها تنصب الاسم وترفع الخبر ما ذكره
من ان تنصب الاسم وترفع الخبر هو المشهور وقول الجمهور
قوله بكسر الهمزة وتشديد النون قال في المعنى وتخفف
فتقل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا
قيل ان زيد لمنطلق فان نافية والامر بمعنى الا ويرده ان منهم
من يعملها مع التخفيف حكى سيبويه ان عمر المنطلق وقول الجربان
وابوبكر وان كلاما ليس فيهم **قوله** بفتح الهمزة وتشديد النون
قال في المعنى وتخفف ان بالانفاق ويسمى عملها عمل الوجه الذي تقدم
شرحت ان التخفيف **قوله** وهي امه الباب اي الراجح في الباب الام الوالد
وامر كل شيء امه ومكة ام القرى لان الارض حيت من تحتها وذكر بعض
المفسرين ان الام في القرآن على خمسة اوجه احدها الاصل ومنه قوله
عز وجل وانه في ام الكتاب له نيا لمني حكيم والثاني الوالدة ومنه قوله
عز وجل في سورة النساء فلامه الثلث والثالث المرصعة ومنه قوله
تقالي في سورة النساء واما تكم اللاتي ارضعنكم ارا حرمت عليكم
المرضعات لان المرصعة بالرضاع تسمى ايا والاربع مشابهة الامر
في الحرمة والتعظيم ومنه قوله تقالي في الاحزاب وازواجه امهاتهم
والخامس المرجع والمكبر ومنه قوله تقالي فامه هاوية وقيل اراد
باسمها وقال ابن تينبة فامه هاوية يعني النازلة كالام
باري الها **قوله** وتمازان المفتوحة بكونها لا بد ان يطبقها على
ذلك لانها مع اسمها وخبرها في ناول المفرد وفي حكمه في الاحتياج
الى سند او مسند اليه وفي صلاحية الحكم عليه فلا بد من التعلق

بشيء ليرسيم الكلام قال في المعنى والاصح ايضا انها المقسومة
المشددة موصول حرتي موصول مع معموليه بالمصدر فان
كان الخبر مشتقا فالمصدر الموصول من لفظه فتقدير بلغني انك
تنطلق وانك منطلق بلغني بالانطلاق ومنه بلغني انك
في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو
المحدوف من استقرار واستقرار وان كان جامدا قدر بالكو
نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر
خامد يقع نسبه الى الخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا
زيد وان شئت هذا كما بين زيدا ومعناها واحد وزعم السهل
ان الذي يؤول بالمصدر انتهى **قول** بخلاف المكسورة فاي قانه
قد يظلمها عاملا نحو قال في عبد الله وقد لا يظلمها عاملا نحو ان
انزلناه الا ان اوليا الله لا خوف عليهم **قول** بل وزان ما تقدم
اي كايين على موازنته ومساكنته ما تقدم او موازنته ما
ما تقدم وايضا فاعلة المصدر الى عامله ومفعوله فمجي هذا
نظير ما قبل هناك **قول** لا اختلاف الفاظها اللام لو كانت اي وقت
اختلاف الفاظها **قول** ولا ينبغي ان يكون للتعليل لان اختلاف
الفاظ لا يستلزم خلافا للمعاني كما في الفاظ المترادفة **قول**
ومعني ان وان للتوكيد النسبة اه ايجابا كانت او سلبا قال
في المطول وهما هنا بحث من التثنية عليه وهو انه لا يخفى
فايد ان في توكيد الحكم لغير الشك او رد الانكار ولا يجب
في كل كلام موكدا ان يكون الغرض منه رد الانكار محققا او

وكذا

وكذا الجرد عن التاكيد والظاهر ان اللام في قوله للتوكيد زائدا
اي ومعني ان وان للتوكيد ويحتمل انها دخلت على توهم ان ما قبلها
وان وان بدون معنى ويحتمل ان المعنى ومعني ان وان منسوب
للتوكيد نسبة الجزئي الى الكلي **قول** ومعني ان للاستدراك
وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم فهو تعاقب وتفسير الظاهر
ان الاستدراك الذي تدل عليه الاستدراك بمعنى الرفع لا بمعنى
التعقيب كما يخفى على متأمل ولم يظهر لي مثال الرفع ما يتوهم تعقبه
فاعتبر دايما في الابصار **قول** وكان للتشبيه اي لانتسابه
اسما بخبرها **قول** وهو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى اعلم
لان الامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه
الشبه وهو المعنى الذي تصد اشراك الطرفين فيه وهو في زيد كالاسد
الجزء لا الشئ عامة لانتفاها في الاسد ان هي الاقدام عن زينة وذكر
يختص لنفس العاقلة وانما اعتبرنا في وجه التشبيه القصد
لان زيدا والاسد يشتركان في كثير من القرائات وغيرها كالحياة
والحسية والوجود وغير ذلك مع ان شيئا منها ليس وجه
التشبيه وما ذكره تفسير التشبيه الدعوي وهو شامل للمثل
قولنا فان زيدا وعمرو وجاني زيد وعمرو والظاهر ان التشبيه للد
تدل عليه كان او الكاف التشبيه بمعنى المشبه والمشاركة لا التشبيه
بالمعنى الذي ذكره فان قلت التشبيه فعل المتكلم والدلالة
صفة اللفظ فكيف يحتمل عليه وجعل تفسيره الدلالة بمصدر
توكيد قلت فلا كما على كذا اذا هديته له بمعنى ان يكون متكلم وهو هذا

المعنى فعل للمتكلم فليتام **قول** وهو طلب ما لا يطع فيه
او ما فيه عسر الاول نحو ليت الشباب يعود يوما والثاني
نحو قولك منقطع الرجاء ليت لي ما لا فاج منه ان قلت
هذا من النوع الذي قبله اذ لا يطع لمنقطع الرجاء في الحج قلت
اجيب بان الرد بما لا يطع فيه ما شانه ان لا يطع فيه احد
كعود الشباب بخلاف ما لا يخج به فان الاطماع تتعلق به غالباً
والتحقيق ان المتنى لا يدل بالوضع على الطلب وانما هو موضوع
لانشا حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع الى حصول التمام
ولاظهارها وهي محبة حصول التمنى المخصوصة اعني
محبة مخصوصة على وجه يكون الة التعريف حالة التتمى
والتمنى كما هو شان معاني ساير الحروف وكذلك الترجي انما
هو موضوع لانشا حالة مخصوصة واظهارها يتبعها ميلان
الطبع الى حصول المترجى وهو الطامعية المخصوصة في حصول
المترجى على تياس ما عرف في معنى التتمى انتهى **قول** ولعل المترجى
لما قال السعد التفتازاني في خواشي الكشاف ان لعل موضوع
لتنوقع محبوب وهو المترجى او مكرره وهو الاشتقاق والتو
على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون
من غيرهما كما في قوله تعالى لعل الساعة قريب كما يشهد به موارد
الاستعمال **قول** حيث لا مانع احترز به عما اذا كان مانع
بالالفاء وهو ابطال العمل لفظاً او محلاً جواز الضعف العام
يتوسط نحو ظننت زيداً ظننت قائماً وناخره نحو زيداً

قائم ظننت **قول** تعقب ترجيح وقوع المفعول الثاني غالباً
ظننت اي لا بمعنى اتمت فانها ح تنعدي الي واحد
نقط كقولك عدم لي مال ظننت زيدا ومنه وما هو على
الغيب بظنيت اي بتمهم وقد ترد للتعقبن كقوله بظنوت
انهم ملا قواربهم **قول** وحسبت اي بمعنى صرت احسب
وقد ترد للتعقبن كقوله حسبت التقى والجود وخير تجارة
رباها اذا ما الم اصبح ثاقلاً **قول** وظنيت اي لا بمعنى صرت
ظن حال وقد ترد للتعقبن كقوله ملظنتني زلت بعدكم ضمناً
اشكو اليكم حموه الالة **قول** وزعمت ولكن الغالب انها لا تنصب
المفعولين الا ضمناً كقوله زعم الذين كفروا ان لن يسبعثوا وقد
تنصبها صريحاً كقوله زعمتني شخا ولست بشيخ الخ وهو
تليل اي لا بمعنى كفلت **قول** تعقب تحقيق وقوع المفعول
الثاني اي تدل على تحقق وقوعه غالباً فلا يينا في تاسياتي
قول وهي رايت اي لا من الراي فانها ح تنعدي الي واحد
نارة نحو راي ابو حنيفة حل كذا وراي الشافعي حرمة
والي اثنين اخري نحو راي ابو حنيفة الوتر واجبا وراي الشافعية
حمة ولا بمعنى بصرت فانها ح تنعدي الي واحد لانها من افعال
المواس وقد تحي راى بمعنى ظن وعما اجتمع فيه راى بمعنى ظن
وراى بمعنى علم قوله تعالى انهم يرونه بعيداً ونراه قريباً اي يظنونه
بغيره **قول** وعلمت اي لا بمعنى عرفت اي بمعنى معرفة نفس الشيء
من غير حكم عليه فنقول علمت زيدا قال الشيخ الرضي لا يتوهم ان

بين علمت وعرفت وقامتوا كما قال بعضهم فان معني علمت
ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحدا لان علم لا يتصب
جزئي الاسميه كما يتصبها علم لا يفرق معنوي بينهما بل هو
موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احدا المتشاورين
في المعنى بحكم لفظي دون الاخر انتهى وما قاله الشيخ الرضوي
علم ان العلم المعرفة بمعنى واحد وهو قول بعض هؤلاء
والميزان وللبعض قول اخر وهو ان العلم يتعلق بالكليات
او المركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات البسا بطقال في شرح
المطالع ومن هنا اسع الخويين يقولون علم يتعدي الى مفعولين
وحرف يتعدي الى مفعول واحد فتامله وقد تجي علم بمعنى
ظن نحو فان علمت رهن مونات **قول** ووجدت اي لا معنى
اصبت فانها تتعدي الى واحد ولا معنى حزنت او حقدت
فانها لا تتعدي بنفسها نحو ووجدت على التيساي حزنت عليه
ووجدت على المتي اي حقدت عليه والحاصل انك اذا اردت
وجدان الشيء على صفته اقتضى مفعولين وان اردت ^{وجدان}
الشيء في نفسه فواحد **قول** واثنان منها يفيدان التفسير
والاثنان قيل فيه بحث او مفعولا افعال التصيير متقايين
مفهوما وخارجا فلا يصح ان يدعي كونها مبتدأ وخبر الوجود
اتحادهما خارجا وبين كذا ذلك انك تقول صبرت الفقير
غنيا والمعدوم موجودا ولا يخفى ان صدق احدهما على الآخر
ممتنع وانتهى وكان تقول ان اريدتهما متقايين ان دايما فهو

ممنوع

ممنوع لان من الامثلة التي اوردتها الائمة نحو واتخذ الله ابراهيم
ظليلا وتركنا بعضهم تو ميديجوج في بعض ولا شك ان المعمولين
فيه غير متقايين وان اريدتهما قد تكونان متقايين لم يضر
لان المضم لم يدع انهما لا يتصبان الا المبتدأ والخبر فتأمل **قول**
وجعلت تحي ايضا بمعنى اعتقدت نحو وجعلوا الملايكة الذين
هم عباد الرحمن انا فان كان بمعنى اوجد او وجد تعديت
الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت للعامل
كذا اي اوجب له كذا **قول** ان سمعت اذا دخلت على ما لا يسمع
تعديت لاثنتين بيما يسمع للفعل وذلك بان تكون
معلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فان علقته بسموع
فتعديت لواحد اتفاقا نحو يوريسمعون الصبح
في موضع نصب على الحال جوز السعد التقا زاني في ان تكون
بيانا او بدلا يتناول المصدر اي سمعت قول زيد قائلا كذا وقوله
كذا ويلزم عليها حذف ان التامة ورفع الفعل بعد الحذف
او جعله بمعنى المصدر من غير ساكن فيما ليس من الابواب
المعروفة ومثله ليس يفتقر عند المحققين والجملة
مبنية للمحذوف الذي تدمر واي بالفعل بعد سماع
الماضي مضارعا اما كما يحال السماع او لاحصاء ذلك في
ذهن السامع **قول** لان افعال الحواس لا تتعدي الا الى واحد
قال في المغني راي البصرية وسائر افعال الحواس انما تتعدي
لواحد بلا خلاف الا سماع الفعلة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ

وقت

فقبل متعدية لاشئين نائهما الجملة وقيل الى واحد والجملة
حال فان علق بمسوع فتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم
يسعون الصيحة بالحوادث والذبي عليه المحققون هو
الثاني وهو انها متعدية الى مفعول واحد وان الجملة بعده
حال **باب النعت قول** النعت الوصف
والنعت والصفة الفاظ مترادفة خلافا لبعضهم فانه قال
ان النعت خاص بها يتغير والوصف لا يختص به
ببعض خواصه الخ فيه نظر لان الظاهر ان قوله ان النعت
تابع للمفعول الخ ليس واردا مورد التعريف بل هو بيان حكم
النعت فامل **قول** النعت تابع للمفعول الخ يعني يجب ان يوافق
المفعول في ذلك والمراد في نوع ورتبه ونصبه وخفضه
لا في شخص فلا ياتي في اعراب احدهما قد يكون محكيما واعر
الاخر لفظيا ولا في اعراب احدهما قد يكون ظاهرا واعر اب
الاخر قد يكون بالحروف ويسمى النعت ايضا وصفا وصفة وعلم
من كلامه انه لا يجوز في شيء من المنعوت ان يخالف منعوته
في الاعراب فان قلت هذا منتقض بقولهم هذا جرح ضمت
فوصفوا المرفوع وهو الجرح بالمخفض وهو جرح قلت
العراب يرفع خريا ولا اشكال فيه ومنهم من يخفضه بالمجاور
المخفض كما قال الشاعر قد يوحى الجار لجرم الجار
وهو اذ لم يذكر ان يباين بين المجاورين في اللفظ
وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي حربه

باب النعت

مقدمة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وليس
ذلك يخرج له عما ذكر من انه تابع لمنعوته في اعرابه كما ان تقول
المبتدأ والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري
الجدد ابكر الدال اتباعا للام ولا قوله في الحكاية من زابدا
بالصب ومن زيد بالمفضل واسلنت من قال رايك زيد
ومررت بزيد وارت ان تربط كلامك بكلامه بحكاية الاعراب
قول وتعرفه الخ علم انه لا يجوز في شيء من المنعوت ان يخالف
منعوته في التعريف والتكبير ونقص ذلك بامور اجبا عنها
في الاصل **قول** تبعة ايضا في تذكيره الخ يعني انه كلما ثبت للمنعوت
من هذه الامور يجب تبوته للنعت ان كان مشتقا فان لم
يكن النعت مشتقا كان مثل المصدر يكون مفردا مذكرا يقال
امارة اسد وان كان مشتقا على وزن فعول بمعنى فاعل وتفعيل
بمعنى مفعول ومفعاله ومفعيل فمذكر وذو اناء يجري على المنكر
كربعة وعلامة فمؤنث وافتل التفضيل في بعض احواله يلزم
الافراد والتذكير **قول** ويسمى النعت حقيقيا يستغنى
عنه النعت السببي الراجع لضمير المنعوت فانه لا يسمى نعتا
حقيقيا نحو مررت برجل قائم الاب **قول** وان رفع سببي المنعوت
الظاهر مثله الضمير البارز وقد يقال في اراد بالظاهر
مقابل المستتر في المقابلة فيدخل فيه الضمير البارز **قول**
فالنعت في هذا الاسم يلزمه الافراد دائما في اللغة المشهورة
واما في لغة الكوفي البراءة فيث فلا يلزمه الافراد **قول** غير الجمع اي

مقدمة

غير المرفوع للمع وهو المرفوع والمثنى **قول** واما مع الجمع الخ اي
واما مع المرفوع للمع سواء كان المعنوت جمعا ايضا كما في مثال
الشارح او كان غير جمع كما في قام رجل فعود غلانه وما ذكره من اخصا
تكسره على افراده هو ما في التسمييل ونص عليه يسويه وللمبرد وقيل
الاولي الا زاد ونسب الي الجمهور وبه صرح السيد في شرح الكفا
وقيل ان تنوع مفرد او مثنى وانما اختير التفسير لان اسم الفاعل
المثابه للفظ اذا جمع جمع التفسير يخرج لفظا عن موازاة
الفعل ومناسبته لان الفعل لم يكسر وانما يلزم فيه ايضا شبه
اجتماع فاعلين نحو فعود غلانه كالزفر في قاعدون غلانه **قول**
ويضعف لتضمي اي يجوز مع ضعف بل لا يجوز في اللغة المشهورة
وانما جاز في لغة قليلة الاستعمال موافقة الفاعل في الجرعية نحو
قاعدون غلانه كما جاز في لغة قليلة بقعدون غلانه نحو اولوي
البراعين لكن في الفعل اضعف **قول** والمعرفة الم قال ابن الحاجب
المعرفة ما وضع لشيء بعينه اي اسم وضع لشيء بعينه بان تكون
الاشارة الي المنعيين والتعريف كما خوذ في معناه بحسب الوضع
فان الرجل بعينه بحسب الوضع الشخص او الجنس المعين للعلم
عند السامع ونفس عليه جميع المعارف هذا هو التحقيق فاحفظ
وصح الاخبار بقوله خمسة عن قوله المعرفة لان المراد بها الجنس
قول الضمير يسمى ايضا المضمرة وتسمية الكوفيين كناية
ومكنا وانما سمي ضميرا من قولهم اضمرت الشيء اذا سترته واحشيت
ومنه قولهم اضمرت الشيء في نفسي او من المضمور وهو الهزال

لان في

لان في الغالب قليل الحروف تعرف تلك الحروف الموصوفة غالباً مهموسة
وهي التاء والكاف والها والهمس هو الصوت الخفي والحروف
المهموسة حروف هذا التركيب اعني سستشحك خصفة
الشحت بالشين العجزة والحا المهملة اللاحاح في المسئلة وخصف
بالحا العجزة والصاد المهملة اسم امرأة والمجهورة حروف
ما عدا ذلك التركيب **قول** وهو ما دل على متكلم الخ اي اسم
دل وضا على سكر اي يخص بكلي به عن نفسه او مخاطب
اي يخص توجه اليه الخطاب به او غائب اي شيء غير
متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور وتقدم ذكره اي الغائب
اي الغائب عن ذكر ذلك الضمير لفظا بان يذكر لفظ
ذلك الغائب قبل الضمير حقيقة نحو جازي رجل الرمنه او
بحسب الرتبة نحو ضربت غلامه زيدا ومعنى بان يذكر
قبل الضمير ما يفهم منه مرجعه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى
او حتما بان يكون معلوما حاضرا في ذهن المخاطب والمتكلم
فانه في حكم المذكور ومقر بالضمير الثاني فان معنى الثاني يعرفه
كل احد فخرج حروف المضارعة والكاف من ذلك والياء في ابي
والكاف في اياك والها في اياه لانهما ليست باسماء وانما هي حروف
لا يها ليست دالة على المتكلم والمخاطب والغائب وانما هي
دالة على المتكلم والمخاطب والاعنية ولا دلالة لها على الذات
البيته وخرج ايضا قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد
يا زيد فعل كذا او قولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ

زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا
للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسما
الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا باعتبار تقدم الذكر
وخرج ايضا لفظ المتكلم لانه لا يدل على شخص محكي به عن نفسه
ولفظ المخاطب لانه لا يدل على شخص توجه اليه الخطاب به ولفظ
الغائب لانه لا يدل على غائب تقدم ذكره لانه كبقية الاسما
الظاهرة لم يشترط في وصفه تقدم الذكر وان كان موضوعا
للفقاي **قول** وهو ما علق على غير عينه غير متناول ما اشبهه
والمراد بتعليقه على الشئ تخصيصه به بحيث يفهم منه عند
الاطلاق وهو معنى الوضع والمراد بالتعليق عليه بعينه ان يكون
لاشارة الى التعيين والتعريف ما خودة في معناه بحسب الوضع
فان الرجل معناه بحسب الوضع الشخص والجنس المعبر بالعلوم
عند السامع وقس عليه جميع المعارف فان قيل احد العلم بما ذكره يتوقف
بعلم الغلبة اي لا يصدق عليه والمراد بها تخصيص احد المشتركين
والكلمات بشايع على سبيل الاتفاق ثم رايته الرضا قال واما في
سائر اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمر ولا يعرض
فيه شئ من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت لي حمارا فرساقا لظلم
فيه جواز الجمع اذ لا غلبة في الغالب من العادات ان من يمني
احدهما لا ينكر حصولها معا واما التخصيص نحو هذا تعلم
تتعلم النحو والفقه وهل لا تقرب زيدا او عمر والعرض نحو الا
تتعلم النحو والفقه والانتزاع زيدا او عمر كما مر في الاباحة

والتمخير

103
والتمخير بحسب القرينة **قول** وللإيهام والشك فقد يعبر عن
الإيهام بالشك كالمراد النغمة على المخاطب مع علم المتكلم
بالحال فالشك من جهة المتكلم والإيهام من جهة السامع وتزد
النظر في ان المراد بالشك هنا هو المعنى الاصولي او مطلق التردد
واعلم ان التحقيق ان اولاها الشك في الاشياء وهذه المعاني
المذكورة لها انما يفيد بها السياق والقرائن واعلم ايضا انه
لا تناقض بين نسبة هذه المعاني الى او ونسبة التخيير والاباحة
منها الى صبغة الاسرار لان كلاهما دخل منها لان صبغة الامر
تستعمل للتخيير والاباحة بحال لكن لا بد من قرينة تصرفه الى ذلك
وتعلق الفعل المذكور باحد الشئين او الاشياء بدون صبغة
الامر او ما قام مقامها لا تقيد معنى التخيير والاباحة اي المعنى
الذي يمكن ان يوصف بالتخيير والاباحة **قول** نحو وانا وانا
علي هدي او في ضلال مبين مثال لا والتي للإيهام وظاهر كلامه
ان الشاهد في الاول والثانية لكن قال ابن هشام الشاهد في
الاولي قال له ما يعني لا ادري لم يمنع كون الشاهد في الثانية
ايضار المعنى وان احد الفريقين مناد منكم لتأبته احد
الامرين كونه على هدي او كونه في ضلال مبين **قول** وامر لطلب
التعيين اي ومنى لطلب التعيين وليس العطف بما مقيد بهمة
التسوية بكونها لطلب التعيين لانه عطف ايضا اذا كانت
مبسوطة بهمة التسوية قال في المعنى وروى ان المراد بها
اي بهمة التسوية الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها وليس

او

كذلك بل كاتفع بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحو
والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصبح طول المصدر محلها نحو سوا
عليهم استغفرت ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي اقام تعدت الا
تري انه يصح سوا عليهم بالاستغفار وعدمه وما ابالي بغير ما ك ام
تعودك انتهى **قوله** واما المكسورة الهمزة اعلم ان في ما اربع لغات
كسرة الهمزة وهي لغة اهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى ولذا
اقتصر عليها الشارح ونحوها وهي لغة قيس واسد وجميم واندال
ميرها يامع كسرة الهمزة ونحوها وامل اما ان تضمنت اليها ما وقد جات
على الاصل في قوله وقد كذبك نفسك فاكد بنها فان خرجا وان
اجمال صبر **قوله** المسبوقة بمثلها بقنضاه انه لا بد من تكرارها
وذلك غالب للازم **قوله** مثل او في معانيها اي انها تترد لما تترد له
او من المعاني من التخيير كالمثال الذي ذكره الشارح والاباحه نحو
جالسهما العباد واما الزهاد والشك والابهام والتقسيم نحو
الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ولا تترد للاضراب ولا بمعنى
بل ولا بمعنى الى واللا والاي التقليلية وان كانت عبارة
شاملة للجميع والعذر عنه انه لم يذكر من معاني او فيما سبق سوى
الاربعة المتقدمة فقوله مثل او في معانيها اي السابقة والاضا
قد تترد للحمد كما تقدم كذلك غير مرة واعلم ان الفرق بين او اما
من وجهين احدهما ان اما لا بد من تكرارها والثاني ان الكلام
مع اما مبني من اوله على ما جئ به لاجله بخلاف او واما قيد بقوله
في معانيها لما قدمه من ان التحقيق انها ليست بعاطفة **قوله**

فندو

فندو والوثاق فاما منا بعد واما فداي فاسروهم واحفظوهم
والوثاق بالفتح والكسر ما يوثق به وقوله فاما منا بعد واما فدا فاما
منون منا او تغدون ذرا والمراد التخيير بعد الاسرين المن
والالطاف وبين احد الغدا وهو ثابت عندنا فان الذكر المحر
المكلف اذا اسر تخيرا لاما بين القتل والمن والغدا والاسترقاق
منسوخ عند الحنفية او مخصوص بحرب بدر فانهم قالوا بتعين
القتل والاسترقاق وفري فدا كعصا **قوله** بل الاطراب اعلم
ان حالها في الاضراب مختلف كما يعلم مما سياتي وللعطف بها
عند الجمهور شرطان اذ او معطوفها وان تسبق بايجاب
او امر او نهى او نفي ومعنى الاضراب بعد الاول ان يجعل المنسوخ
في حكم المسكوت عنه يحتمل ان بلايسه الحكم وان لا بلايسه فنحو جاب
زيد بل عمرو يحتمل مجي زيد وعدم مجيئة وفي كلام ابن الحاجب
انه يقتضي عدم المجي قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاب زيد
لا بل عمرو فهي تقيده عدم مجي زيد قطعا فهو تقيده مستل الحكم
عاقبها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها كقيام زيد
بل عمرو وبعد الاخيرين تقرير حكم ما قبلها وجعل صدره لما بعدها
كان ككرر كذا قاله في نحو لا تضرب زيدا بل عمرو فتقرر في الخطاب
عن ضرب زيد واما من يضرب عمرو فان دخلت على جملة فهي
حروف ابتداء اي حرف يبتدأ به الجمل الذي تستأنف وتقطع
عما قبلها وخالف في ذلك البدرين ما كد وصرح بانها عاطفة
في قوله فان كان المعطوف بها جملة واعلم انها قد تكرر في الجمل

رجوعا عما والى المتقدمه نحو قولوا الصغيات احلام بل افتراده بل
هو شاعرو وثقتها بل رحمان ما ولى المتأخرة نحو بل ادرك علمهم في اللغة
بل هم في شك منها بل هم منها عمون **قوله** ولا للثقي العطف بالشرط
افراد معطوفه بخلافه لان الخباز في النهاية فانه يجوز ان يعطف
بلا الجملة نحو زيد قائم لا عمرو قاعد ويقوم زيد لا يسافر عمرو وان
نسبوا بايجاب او امر اتفاقا كهذا زيد لا عمرو واضرب زيدا
لا عمرو اذ اخلافا لابي سعدان نحو يا ابن ابي عمي وفي معنى
الامر والامر ما نحو عفر الله لزيد لا بكره والتخصيص نحو هذا
نضرب زيدا لا عمرو او اجاز الفاعل العطف بالاسم لعل كما يعطف بها
على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرو منطلق ولا يعطف بها بعد الاستفهام
لا يقال لعل اضرب زيدا لا عمرو وان لا يصدق احد متعاطفها بل
الاخرى علمه السهيلي وهو حق فلا يجوز جاني رجل لا زيد ولا
عكسه ويجوز جاني رجل لا امراة **قوله** ولكن الخ ما ذكره المصنف من
ان لكن من حروف العطف هو مذهب اكثر النحويين وذهب
بونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها
عاطفة لما قبلها بل ما بعدها عطف مفرد على مفرد وللعطف
بالشرط اذاد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي وان لا تقل
بالواو وهو مذهب الغارسي واكثر النحويين وقيل انها عاطفة
ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائده وقيل عند ذلك
وهي حرف ابتداء ان تليها جملة كقوله ان ابن ورفقا لا تخشى
بوادره لكن وقابعه في الحرب تختصر وثلاث واوا نحو ولكن

كان رسول الله اي كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا
بالواو لان متغافل الواو والمزودين لا يختلفان بالسلب
والايجاب او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم
ولا يجوز لكن عمرو علة انه معطوف خلافا للكوفيين **قوله**
وحتى في بعض المواضع ومعناها التدرج والغاية معنى
الغاية آخر الشيء ومعنى التدرج ان ما قبلها ينقضي شيئا
شيئا الى ان يبلغ الى الغاية وهو الاسم المعطوف وكذا وجب
ان يكون المعطوف بما جاز من المعطوف عليه اما حقيقة كقول
اقلت السمكة حتى داسها او تقديرا كقوله التي الصحيحة كي
يخفف رحله والزيادة حتى فعله القاها فعطف فعله حتى وليس
جزا ما قبلها حقيقة لكنه جزا تقديرا لان معنى الكلام التي
ما يتقله والتحقق ان المعنى في حتى ترتيبا جزا ما قبلها
وهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب
التحارجي لجواز ان يكون ملاسمة الفعل لما بعدهما قبل
ملاسته للاجزاء الاخرى نحو مات كل ابي حتى ادم او في انبائها
نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام او في زمان واحد
نحو جاني القوم حتى طال اذا جازا كما معا ويكون طالدا الصغرى
او اقوامهم فان قلت ما وجه تخصيص المصنف حتى بقوله
في بعض المواضع مع ان غيرها من اخرى العطف كذلك قلت
لان العطف بالعليل ولذا ذهب الكوفيون الى انها ليست
من حروف العطف بل تليها وانما يعربون ما بعدها باباضها

عامل عيانه محتمل عود قول المصنف في بعض المواضع لجميع حروف
العطف وللعطف بأشروط الاول ان يكون المعطوف بعضها
من المعطوف عليه او كعضه كما في التشبيه نحو اكلت السمكة
حتى رأسها واغبتني الجارية حتى خديتها ويمتنع حتى ولدها
الثاني ان يكون غاية في الزيادة او نقص نحو مات الناس
حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقدم المحاج عن المشاة
وقد اجتمع في قوله فهذا كرم حتى الكفاة فانتموا بها يونسنا
حتى بنينا الاصاغر الثالث ان يكون ظاهر الامصر
كما هو شرط مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس
حيث انا ذكره ابن هشام الخضر اوي قال في المفتح ولم اوفق عليه
لغيره الرابع ان يكون مفردا لاجلة **قوله** تكون ابتدائية
اي تبتدأ بعدها الجملة لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب
وان وجب تعلقها به من حيث به من حيث المعنى **قوله**
نحو حتى ما دجلة اشكل اي من قول جرير فما زالت القتلى
تمج دماها بدجلة حتى ما دجلة اشكل دجلة بفتح الدال وكثر
نار بعداد قال تعلق عبرت دجلة بغير الف ولا م واشكل
ضبه الابيض الذي يجالطه الحمره وما دجلة مبتدأ ومضاف
اليه واشكل خبره م جملة المبتدأ وخبره مستأنفة عند الجملة
وتقع ايضا بعد هاء الجملة الفعلية نحو شربت الابل حتى يحج
البعير بحربطنه ومرض زيد حتى لا يبرجونه **قوله** وفي
بعض المواضع يكون جارة اعلم ان الجارة تدخل على الاسم

المؤول

المؤول من ان والفعل المضارع تكون تارة بمعنى الى نحو قوله تعالى
لن نبرج عليه عاكفين حتى يرجع اليك اوسى وتارة بمعنى كي التقليلية
نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى لا كما قاله جماعة منهم ابن مالك
لقوله ليس العطا من الفضول سماحة حتى تجود وما له يد قليل
وهو استثناء منقطع وعلى الاسم الصريح الظاهر وتكون بمعنى الي
قوله تشركه ما بعد هاء لما قبلها في اعرابه اي ان كان له اعراب
فلا يرد نحو جازيد وقعد عمر **قوله** فان عطفت انت انما قال انت
دفعاً لتوهم ان عطفت ماض من عند الي ضمير الاحرف **قوله**
وتقول في عطف الفعل على الفعل اعلم ان شرط عطف الفعل
على الفعل الاتحاد بهما في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ فلا
يعطف ماض مستقبل وعكسه ويجوز عطف الماضي على الماضي
وعكسه كقوله تعالى يقدم تومر يوم القيامة فاوردتهم النار
وقوله تعالى تبارك الذي جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري
من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا ومن عطف الفعل على
الفعل عند الاتحاد في اللفظ قوله تعالى لحيي به بلدة ميتا وسقيه
وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجر كرم ولا تبسوا لكم وتقول خاريد
وركب واضرب زيدا وقرم وقال بعضهم عطف الفعل على الفعل
بماز لكونه من عطف الجملة او جيب بان الفعل هو المقصود
بالعطف لا اتحاد فاعمل الفعلين **قوله** ويهم من اطلاقه انه يجوز
عطف الظاهر على الظاهر والمضمر على المضمر والظاهر على المضمر
وعكسه اعلم انه يجوز العطف على الظاهر والمضمر المتفصل

والضمير المتصل المنصوب بلا شرط كقام زيد وعمرو وانا وعمرو
ذاهبان واياك والاسد وخوجعناكم والاولين نفس لا يجوز
عطف الضمير على الظاهر المحرور والاباعادة الى ان نحو مورث
بزيد وبك ولا يجس العطف على المرفوع المنفصل بارز كما ان اوم
مستترا لا بعد توكيده بضمير منفصل نحو لقد نتم انتم وانا
او وجود فاصل اي فاصل كان بين المنبوع والتابع نحو ليدخلونا
ومن صلح او فصل بلا بين العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا
ولا ابوانا وقد اجتمع الفصلان في نحو ما لم تعلموا انتم ولا ابوانا
ويضعف بدون ذلك كمررت بوجه سوار والعدم اي سببوه
والعدم وهو فاش في الشعر كقوله ورجا الاخبطل من شفاهة
دايه ما لم يكن وابله لينا لا ولا يكثر العطف على الضمير المنفوض
الاباعادة للخافض نحو فقال لها وللارض على الضمير المنفوض
قال بغير الهاء واله ابابك وليس ملازم وفاقا لليونس والافضل
والكوفيين بدليل قرأة ابن عباس والحسين وغيرهما سألون
به والواجب وحكاية قطرب ما فيها عنده وفسه **باب**
التوكيد قول يقرأ بالواو وبالهمزة وبالالف الاول اضع قال
انه تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها والتوكيد
مصدر سمي به التابع المنفوض لانه بغيره ويقال كذا كذا
ووكد توكيد **قوله** لفظ الفاعل التوكيد كلها معارف اي باضافتها
الى الضمير وطلم يصف منها كاجمع وما بعده فنسب اليه
ان تعريجه بنية الاضافة وقيل تعريفا كتعريف العلم كاشه

لانها اعلام للتوكيد علق على معنى الاطاعة بما تشعبه كاسامة
ونحوه من اعلام الاجناس وهذا قول صاحب الديدج واختاره ابن
الحاجب وصحح الشرح ابو حيان **قوله** فلا تتبع النكرات عند
الجريرين لم يتعرض لهذه المسئلة ابن الحاجب واختار ابن
مالك في جميع كتبه انه يجوز اذا افاد توكيدها تبعا للاخفش
والكوفيين فانهم يجوزوا توكيد النكرة المحدودة مثل يوم وليلة وشهر
وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار ولم يحيزوا توكيد النكرة غير
المحدودة كحين ووقت وزمان مما يصلح للتعليل والتبر لانه لا فائدة
في توكيدها قال البدر ابن مالك وقول الكوفيين اولي بالصواب
لصحة السماع بذلك ولان في توكيد النكرة المحدودة فائدة فان من قال
صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد اكثره في قوله احتمال فاذا
قال صمت شهرا كله ارتفع الاحتمال وصار كلامه بضا على مقصوده
فلو لم يسمع من العرب لكان حديرا بان يجوز قياسا قليلا به واستعماله
ثابت وقال ابن هشام واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز با تفاق وان
افاد حاز عند الكوفيين وهو الصحيح وتخصر الفائدة بان يكون التوكيد
محدودا والتوكيد من الفاظ الاطاعة كما عتقت اسبوعا كله **قوله**
النفس والعين محل كونه من الفاظ التوكيد اذا اريد بها الحقيقة كما اشار
الى ذلك الشارح فلواريد بالنفس الدم وبالعين الخارجة للخصوصية
خوارق زيد بنفسه او طقت زيدا عيها لم يكونا من التوكيد
بل بدل بعض من كل **قوله** من التغيير ببعض اي باسم البعض **قوله**
يرفع الحاز عن الذات اي لرفع احتمال التجوز عن اسم الذات وظاهر كلامه

لعلها
للقليل

ان احتمال التجوز يرتفع وظاهر كلامهم وذهب جمع منهم ان عصفور
الي ان الاحتمال لا يرتفع وانما يضعف وهو وجه جدا واعلم
ان المحازم للرفع محتمل انه التجوز بحذف اللصاف ويحتمل انه المحازم
اللغوي في استعمال اللفظ في غير ما وضع له ويحتمل انه المحازم العقلي
وهو الاسناد الى غير ما هو له فتعيين بعض هذه الاحتمالات
تصورا وتقصيرا فلا تكن من القاصرين او من المقصرين **قوله**
او ثقله بكسر فتح صد الخفة وبالسكون واحدا لثقال التمساحي تجوز
السكون في الاصل للخفة **قوله** يؤكد عما للاحاطة والشمول
اهم فهم انه لا يؤكد بهما الا ذوا جزا يصح افتراقها حسا او حكما وقد صرح
به ابن الخالجي وغيره اي انفصال بعضها عن بعض بحسب حسن البصر
او بحسب الحكم المفهوم من الكلام بان يكون الحكم ثابتا لبعض الاجزادون
بعض نحو الرمت القوم كلهم فان القوم عبارة عن مجموع اشخاص يصح افتراق
بعض اجزائه وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الاخر بحسب الروية
واشترت العبد كله فان اجزا العبد وهو النصف والربع والثلث وخوها
وان لم ينفصل بعضها عن بعض بحسب الروية الا انه يصح الانفصال
فيما بحسب الشرائح جواز ان يشترى نصف عبد دون النصف الاخر بخلاف
ما ليس له جزو " وينفصل عن جزو فانه لا تجوز توكيده بكل واجمع وكذا توابعه
نحو جاز يد كله فانه يمتنع عرفا ان يجزيه دون بعضه الاخر وهو متحقق معه
فلا حاجة الى التاكيد لدفع توهم عدم الشمول **قوله** احتمل ان الجاي بعضهم
وان بعضهم لفرجى الا انك لم تعد به اي اطلقت القوم وارتدت بهم من
عد ذلك البعض كانهم هم القوم والتاكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم او

ذلك

انك جعلت الفعل الواقع من البعض كواقع من الكل بناء على انه في حكم شخص واحد
كما يقال منوا فلان قتلوا زيد او انما نقله واحد منهم **قوله** بالكل اي باسمه
فاذا اردت التخصيص على محي الجمع لم نقل عن سيبويه انه لا يرتفع المحازم عن
المؤكد حتى ياتي بجميع الفاظ التوكيد **قوله** وقد يحتاج المقام الى زيادة التوكيد
قال في المطول واما مجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضا المقام كقوله
تعالى فسجد الملائكة كلمة اجمعين بناء على كثرة الملائكة واستعداد سجودهم جميعهم
مع تفرقهم واستعمال كل منهم لسان وهذا يزداد التعبير والتفريع على البليغ ولا
دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد عليهما توهم وها هنا تحت
وهو ان ذكر عدم الشمول اي فيما تقدم من ان التوكيد يكون لدفع توهم عدم
الشمول انما هو زيادة توضيح والافهوس قبيل دفع توهم التجوز لان كالاتي
مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ويحتمل عدم الشمول
على حصيل التجوز والالكان تاسيسا **قوله** وبني الكع واتبع واصبح بالصاد
المهمله عبارة الفاضل الجاي بالصاد المهمله وقيل بالصاد الجعجه قيل لا معنى لهذا
الكلمات الثلاث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل التبع مشتق من حول
كسح اي تلم واصبح بالمهمله من جمع العرق اي سال وبالعجدة من وضع اي
روي واتبع من التبع وهو طول العتق من شدة مغزقة ويمكن استنباط له
مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التوكيدي بالتام الصادق
قوله مررت بالقوم اجمعين فهم منه انه قد يؤكد باجمع دون كثير
كل المختار كما قاله الشيخ ابو حيان خلافا للجورجوز التاكيد باجمع دونه كثيرا
فصيحا كقوله تعالى لا غو بينهم اجمعين وان جهم لم يعد
اجمعين وفي الحديث واذا اصلي جالس فاصلوا جلوسا اجمعون يروي بالرفع تاكيدا

للضمير وبالضرب على الحال وهو ضعيف لاستزائه تنكيرها وهو معرفة بنية
الاضافة على ما تقدم قال ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع
لان النفس يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الافراد
قوله بشرط تقديم النفس على العين وكل على اجمع واجمع على توابعه لم يبين
المقدم من توابع اجمع وفيه خلاف والصحيح انه يجب ان يتبع اجمع وفروعه بالتبع
واخوانه ويتبع الكنع واخوانه باصبع واخوانه ويتبع اصبع واخوانه بالتبع واخوانه
واختار ابن مالك في التسهيل والتحفه حوار الابتداء بها شئت بعد اجمع وهو الذي
ابن عصفور واختر ابن هشام في تعليقه واجاز ابن كيسان ان تتدرك بالضمير
الثلاثة شئت من اجمع واكتع واصبع كما هو ظاهر هو كما انه في التسهيل فان قلت
فما وجه هذا الترتيب قلت قال الرضي اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ
التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من العيين
ليلا يتعين اما تقدم النفس والعين على الكل فان الاحاطة بصفة النفس ومعنى
فيها تقديم النفس على صفاها اولى واما تقديم النفس على العين فان النفس
لفظ موضوع لما هيته حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الخارج
المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم
الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق
على وزن الصفة وهو فعل وان كان كذلك لا يقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع
الاتكيد واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من
جميعها واما تقديم الكنع في الضمير على اخواته فلكونه اظهر في افادة الجمع لان
من قولهم حوك كنع اي نام وهذا المعنى خاف فيها التام واذا اردت تاكيد
فالكثرة فكل ما ذكرنا كيد للمؤكد الاول كالصفات المتباينة وقال ابن برهان كل من اناك

لما قبله خاتمته ولسان الله حسن الخاتمة تنفرد النفس والعين عن الفاظ
التوكيد حوار جرهما بيا زابيه قال في ابن هشام في المعنى بعد ان ذكر انه يجب
تجريد اجمع من ضمير الموكد في باب التوكيد واما قولهم جال القوم باجمعهم فهو ضم
الميم لا يفتحها وهو جمع كقولك جمع على حد قولهم وافراخ والمعنى جالوا وجماعتهم ولو
كان التوكيد الكائن البيا زابيه مشكها في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه فكان يصح
استفاها انتهى قال الرضي وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بيا زابيه تقول
جال القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد مع البيا وبدونه خور ابي عينه وعينه
انتهى وقال النووي في التبيان قوله باجمعهم بضم الميم ويجوز فتح الغتان مشهورتان
اي جميعهم انتهى **باب البدل** البدل اعلم ان البدل لغة هو العوض قال
الله تعالى عسى بنا ان يبدلنا خبر انما واما في الاصطلاح فهو التابع المقصود
بالحكم بلا واسطة واعلم ان التسمية بالبدل بصريه ولما الكوفيون يسمونه
بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير **قوله** البدل تابع
للمبدل منه في رفعه ونصبه وحذفه وجزمه سكنت عن تبعيته له في الافراد
والتكثير والتكبر وفعلا فلم يتعرض لها هذا وفيه تفصيل اما التكثير وفعده وهو
التعريف فلا يلزم موافقته لمبتوعه فيما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو صراط
العزير الحميد لله في قراءة الحجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مغاز احاديث
واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله
والنكرة من المعرفة نحو لفسفعا بالناصية ناصية كاذبة وسياتي ذلك في كلاله
واما الافراد والتكثير وفروعها فان كان بدلا كل وافق مبتوعه فيها ما لم يمنع
من التثنية والجمع مانع ككون احدهما مصدرا نحو مغاز احاديث او قصد التفصيل
كقوله وكنيت كذا رجلين رجل صحيحه ورجل ربي في الزمان فشلت وان

بعض

كان عين من انواع البدل لم يلزم موافقته فيها **قول** وهو على اربعة اقسام
اي صادق عنها **قول** اي بدل شي من شي هو مساو له في المعنى هو الذي تكون
ذاته عين ذاته للبدل منه اي يكون المراد من اشيا واحدا وان تعاريفها
مفهومها وان لم يكن للصدق واحد الا انها قد تختلفان بالعموم والخصوص
فلا يكون ما صدقها واحد ازيد اخوك فان المراد من شخص واحد ويسمي
بدل الكل لانه كل البدل منه فالاضافة بيانية والفرق بينه وبين عطف
البيان ان المقصود بالذات في الكلام النسبة الى البدل والنسبة الى البدل
منه توطية وتمهيد للنسبة الى البدل ومعا ما لعمدة في الاسناد بخلاف عطف
البيان فان المقصود بالذات المعطوف عليه وانما قصد بالعطف توضيح
المعطوف عليه وبيانه والظاهر ان الاضافة في بدل الشيء بيانية اي بدل
هو الشيء البدل منه **قول** على المشهور مقابل المشهور قول السجلى ان بدل
العض وبدل الاشتغال بمرحان الى بدل الكل لان العرب تتكلم بالعاجز
وتزيد الخاص وتحذف المضاف وتثوبه فاذا قلت اكلت الرغيف
ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم ثبتت ذلك البعض وبدل
المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم **قول**
اي بدل ذلك الجزء من كل اي بدل هو جزء البدل منه ذلك الكل ولا توطية
وتمهيد او هو الذي يكون ذاته بعضا من ذات البدل منه وان لم يكن مفهوما
بعضا من مفهوما فهو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا لا يكون بدل الكل ودون
البعض لا ما صدق عليه اثنين هو ما صدق عليه الهين وسمي بدل البعض
لانه بعض من البدل منه فاضافته ايضا بيانية واعلم ان بعض الشيء قد
يراد به ما هو فرد منه كما يقال زيد بعض الاسنان وقد يراد به ما هو جزءه

كما يقال اليد بعض زيد **قول** قليلا لان ذلك الجزء او كثير او مساويا
للجزء الاخر مثال الاول اكلت الرغيف نصفه **قول** بدل الاشتغال سمي به
لان البدل منه مشتمل على البدل فالاضافة بمعنى اللام وهذا اظهر على القول
بان البدل منه مشتمل على البدل واما على القول بان المشتمل هو العادل او البدل
فوجه تسميته بدل الاشتغال دلالة اول الكلام بالاجال على اخذ الكلام فكان
الاول بمنزلة مشتمل على الثاني فانك اذا قلت اعجبتني فلان زيد مثلا ومعلوم
ان ذات زيد لم يكن معجبا وانك قلت اعجبتني شي من زيد وهذا
المعنى شامل بالاجال للعلم وعينه وهذا الوجه في التسمية شامل اذا كان
الاول مشتملا على الثاني كقوله تعالى سئلونك عن الشهر الحرام فقال فيه والثاني
على الاول نحو سلب زيد ثوبه او لم يكن احدهما مشتملا على الاخر كقولك
اعجبتني زيد علمه **قول** اشتمالا بطريق الاجال اي من حيث كونه دالا
عليه ومتقاضيا له بوجه ما حيث تبقى النفس عند ذكر البدل منه متشوقة
الى ذلك منتظمة له فيحجى بدله مبينا وخلصلا اجلا ولا فيدل الاشتغال
هو الذي يكون بينه وبين البدل منه علاقة تامة تكون النسبة
اي لا يكون عينه ولا جزء بل يكون بينهما علاقة تامة تكون النسبة
الى المشتمل من احتمال عرفا النسبة الى البدل والى عينه فيذكر البدل مبينا
المقصود من المهم ومزيدا لا المصاحف نحو سلب زيد ثوبه فانه ينسب
السلب الى زيد ويراد سلب ما يتعلق به فخرج نحو ضربت زيد الحمار
فانه لا يقصد من ضرب زيد عرفا ضرب حماره وكذا نحو بنى الأمير
عماله فانه لا يحتل عرفا الا البدل ولا يلزم ان تكون النسبة الى المشتمل
صحة حقيقة كما يفهم من كلام الفاضل الجاني فانه منتقض نحو اكلت

الجزر ورقه ورايت من ايد اثوبه او عجمته فانه من بدل الاشتغال هذا هو
التحقيق الموافق لكلام المحققين فهو بالاعتماد حقيقه والله ولي التوفيق فخدم
بالنواخذ وودع عنك ما قيل او يقال وخدم ما انتك ولكن من الشاكرين
وامر قومك ياخذوا بحسنه **قوله** لا كما شمال الظرف على للظروف لا يشتر
حضور ذلك لان ذلك بغيره ولا يكفي بدليل يسيلونك عن الشهر الحرام
فتال فيه **قوله** بدل الغلط توضحه انه بدل تذكر بعد ذكر المتبوع غلطا
عداوسه واجبر ذلك الغلط نحو اشتريت زيدا حان واعلم ان الغلط
اما سبق اللسان وهو لا يقع في فصيح الكلام او لسيان وزعم باطل وهو
ايضا لا يصدر عن روية وثقة والثالث ان يقع نفسه في الغلط
عند التبدل لانه لثبته او مبالغة او تذكير المبدل منه عما لم يظهر انك غلط وهو
كثير في الشعر كقوله هند جمر بدر شمس منير غلطا لان ذكره بسبب الغلط
قوله كذا ذكره في التوضيح ذاك في كذا الشارة الى قوله اي في القول المذكور وان
كان متخذا مع ما ذكره في التوضيح بالنوع الا انه يخاير بالشخص وهو ظاهر وتلك
المغايره كافيه في صحة النسبيه فاليرد عليه ما يقال هذا بعينه عين
ما ذكره في التوضيح فكيف يصح التشبيه وهو يقتضي للمغاير **قوله** نحو قولك
جازيد اخوك اي خواخوك من قولك الذي هو جازيد اخوك وقس على
ذلك نظايره **قوله** ويسمي ابن مالك بالبدل المطابق قال في شرح الكافية
وذكر للمطابقة اولى لانه اعبانه صلاحه لكل بدل لسيان المبدل منه
في المعنى بخلاف العبانه الاخرى فالهنا لا تصدق الاعلى ذي اجزا
وذلك غير مشروط للاجماع على صحة البدليه في اسم الله تعالى كقراءة غير
نافع وابن عامر الى صراط العزيز الحميد **قوله** نحو اكلت الرغيف

باب **الحال قوله** اعلم ان الحال يذكر ويؤنث وهو
الانصاع يقال حال حسنة وحال حسن وقد يؤنث لفظها فيقال حالة
قال الشاعر **قوله** على حالة لو ان في القوم حاتم على جوده لفضن بالقوم حاتم
والفها منتقلة عن واو لغزوم في جميعها احوال وفي تصغيرها حولة
واشتقاقها من التجول وهو الانتقال **قوله** هو الاسم ان قلت
يرد عليه ان الحال قد يقع جار او مجرور او قد يقع كجملة وليس
شي من ذلك باسم قلت الجملة الواقعة حالا اسم تاويلها
واقعة موقع المفرد لان لها عملا من الاعراب والجار والمجرور
اذا وقع حالا فالحال متعلقة وهو اما اسم حقيقه او تاويل **قوله**
الفضلة المراد بالفضلة ههنا ما ليس جزا من الكلام لا ما يستغنى
الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالي من قوله تعالى قاموا كسالي فان كسالي حال
ولا يستغنى الكلام عنه نحو وانتم سكارى من قوله تعالى لا تؤنوا
الصلاة وانتم سكارى ولا عيين من قوله تعالى وما خلونا السموات
والارض وما بينهما الا عيين وان لم يستغنى الكلام عن الحال في ذلك وخرج
بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك وان كان اسما مبنيا
للهمية فهو عمدة لان فضلة **قوله** المنصوب بالفعل وشبهه ان
قلت في هذا الحد نظرا لان المنصب حكم والحكم فرع النصور
والنصور موقوف على الحد المطاوعة فمبني الحكم المذكور
فالجواب انا لا نسلم ان تصور المنصب الذي هو الحكم فرع
نصور الحد وقد يتوقف على الحد لان المنصب لا يبنى
في الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكفر موقفا

الغرض

على المدغم نصب الحال يتوقف تصور على تصور الحال الا ان
الماخوذ في التعريف ليس نصب الحال بل النصب المطلق ولو علم
فبكني في الحكم التصور بوجه اخر غير الحد فليتنا مل والمراد بشبهه
هنا هنا ما يدل على الفعل ويشاركة في الحروف الاصلية كاسم الفاعل
والصدر مثلا او ما يفهم منه معنى الفعل ولا يشاركة في الحروف الاصلية
كالطرف واسم الاشارة **قوله** المفسر لما انهم في الهيئات اي الصفات
قال ابن هشام في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة
كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل نكح مادقا ومات مسلما وعاش كافرا
وان ارادوا الصفة فالتغيير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج عنه مثل
جازيد والشعر طالعة وجازيد وعمرو طالس انتهى واجيب بانها
جاءت بمعنى مقارنا لطلوع الشمس وطلوس عمرو فيحسب التاويل
لا يخرج ان لانها ج مبنيا للصفة وخرج بذكر المفسر لما انهم
من الهيئات اي المقصود منه بالذات تفسير ما انهم من الهيئات
التفخيز في يده دهر فارسا والفتى في رابت رجلان اكيافان
فارسا وراكبا وان حصل بها بيان الهيئة فليس المقصود من
بالذات كذلك **قوله** من الفاعل ايضا نحو جازيد وراكبا فان ركبنا
بين هببية الفاعل الذي هو ريد اي صدر الجمي منه حال كونه ركبنا
فدللت الحال الثانية له حين صدر الفعل منه **قوله** ومن المفعول
نصا نحو ركبت الفرس مسرجا فان مسرجا بين هببية المفعول
اي وقع الركوب عليه حال كونه مسرجا فان مسرجا ومن المفعول
الماضي ويصح في الحال منه على الاصح باربنا سعا وتجي من المفعول
نحو ومن المفعول المطلق نحو ضربت الصرب الشوري اي احدثت

الصرب

الصرب حال كونه شديد **قوله** ومحملة لان تكون من الفاعل والمفعول
نحو لقيت عمدا ركبنا مثله في المعنى حيث قال من الحال ما يتقل
كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا
الشركين كافة **قوله** ولا يجي للحال من المبتدأ على الصحيح وجوزس يحي
الحال من المبتدأ او صحوة بن مالك ويحي من الخبر نحو هذا زيد قائما
ويجيبها من اسم كان خلاف **قوله** ايجب احدكم ان ياكل لحم اخيه
ميتا قال الزمخشري هو تمثيل وتصوير لما يناله الميت في عرض القبر
على اقطع وجهه وفاحشة وفيه من القات يستقني منها الاستفهام
الذي معناه التقرب ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة
موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الي احدكم والاشعار بان
احد من الاحدين لا يجب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاعتياب
ياكل لحم الانسان حتى جعله ميتا وقال الهمامي كراهة هذا
الجم يدعو اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو اليها المفعول وهو
احق ان يجاب لانه بصير عالم والطبع اعمى جاهل فان قيل
اما العامل في الحال من المضان اليه اذا كان المضان غير عامل
قلت قال التفتازاني في حاشية الكشاف عند التكلم على قوله تعالى
ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ما نصح حنيفا حال المضان اليه للاطباق
على جواز ذلك اذا كان المضان جزا من المضان اليه او بمنزلة الجز
حيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ملة ابراهيم اذا اتبعوا
ملته ورايت عند اذ ارايت وجهها بخلاف رابت غلام هببي
قائمة واقتلغوني عامل مثل هذا الحال ثقيل معني الاضافة لما فيها

الاصول او في الاحوال قوله

من سمي الحال المشعريه حرف الجر كانه قيل ملة لبنت ابراهيم ه
حينما والصحى ان عاملا عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه
المذكور واما عجيبى ضرب زيد اركبا فلا كلام في جوازه ويكون
عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه **قوله** ولا يكون الحال الا
مشتقة منتقلة اي وصفا غير ثابت ما خوذ من فعل مستعمل
وانما كان الغالب فيها ان تكون منتقلة فلا يقال جازيد طويل او
ابيض لعدم الغالبة فيه وانما كان الغالب فيها ان تكون مشتقة
لا جامدة لانها تدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك لا يرد ان
يكون مشتقا او مودلا بالمشتق نحو مررت بقاع عرغ اي خش
وبنافة عملة اي قوة وكقول الشاعر **فلولا الله والمهر المقراء**
لرحت وانت غر بال اهاب اي محرق الجلد **قوله** ولا يكون
الحال الا نكرة وذكر لان الغرض من الحال ان يبين هيئة الفاعل
والفعل به او الخبر والمبتدأ علي من **قوله** كما في نحو جازيد
راكبا وضربت اللص مكتونا وهو الحق مصدر فاو كان ذلك البيان
حاصل بالنكرة التزموا تنكير الحال اعتوارا عن التعت والزيادة
لا الغرض وعل ذلك ايضا بان الحال في الحقيقة خبر عن ذي الحال
وحق الخبر ان يكون نكرة **قوله** ولا يكون الا بعد تمام الكلام اي
الاصل فيه ذلك يعني ان يتاخر عن صاحبه لان الحال في الحقيقة
خبر عن صاحبها وحق الخبر ان يتاخر وقد ياتي الحال قبل تمام
الكلام بان يتقدم على صاحبها لان المراد بتمام الكلام ان يتقدم صاحب
الحال وقد يقال ان المصنف استعمل لفظه في حقيقته ومجازها لا كما
في

في التأخير بعدية حقيقة وفي القديم بعدية تقديرية من حيث
الربنية لان رتبة الحال متاخرة عن رتبة صاحبها فلا يكون ذلك
خارجا من كلام المصنف **قوله** ولا يكون صاحبها الا معرفة يعني
الاصل فيه ذلك لانه محكوم عليه بالحال حقيقة والاصل في
المحكوم عليه التعريف كالمبتدأ ولانه اذا كان نكرة كان ياتيها
بالوصف اولى من بيان الحدث النسب اليه الحال لاستحكام
الاتحاد بالمواقفة وبين الحال وصاحبها في جميع الاحوال اذ في
جعلها حالا ايقاع المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها في
بعض الاحوال وفي جعلها صفة لا مخالفة اذ الصفة على وفق
الموصوف في الاعراب جونا ومعلوم ان اثبات الواقفة والهرب
عن المخالفة دخولا في حد المناسبة وما ذكره من انه لا يكون
الا معرفة هو راي الجمهور واما من يجوز نكرة فيا سائلا
شرط واستثنى من هذه مسايل ذكرها في الاصل **قوله** ومن
تخلف التنكير اي صورته **قوله** معرفة اي صورته والافعال
معني لانه منفرد او قيل ان وجد مصدر لفعل محذوف اي منفرد
وحده اي انفراده فهو محمول مطلق للحال المتقدمة وقد تاتي
الحال ايضا بلفظ المعرفة كتولم ادخلوا الاول والاول وارسلها العوا
وجاء الخ الغفير اي جميعا قال في ذلك كله زايدة وقد تاتي بلفظ
المعرفة بالعلمية كتولم بات الخيل بداد اي مبتددة فان بداءة
في الاصل علم على جنس التبدد كما ان مجاز علم للغيرة اي الغيور
قوله ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام تقدم جواب هذا الايراد
فربما كلف جازيد كيف تتعمل على وجهين احدهما ان يكون شرطا
قوله

غير لازم نحو كيف تصنع اصنع الثاني ان يكون استغما ما على الالف
اما حقيقيا نحو كيف تزايد وغيره نحو تكفرون فانه اخرج محجج
الانكار والتعجب زاد الرضي فيها فتوجب على المعينين نحو
تولك انظر كيف يصنع زيد فانه لا يصح ان تكون استغما مبهمة
بسقوطها على المصدر وكان معناها هنا انظر الي كيفية صنع
زيد ثم هي ظرف عند الاختصاص وعندس هي اسر غير ظرف فان
جاء بعدها جملة فعلية فهو منصوبة المحل على الحال فان جاز بعدها
اسم نحو كيف زيد فهو في رفع على انه خبر المبتدأ **قوله** والمراد بقلم
الكلام الهم الاولي والمراد بتمام الكلام ان يتقدم صاحب الحال **قوله**
فاعله الاولي مرفوعة اي ان كان صاحب الحال فان كان الحال من
المفعول فجعلها ان تتاخر عنه **باب التمييز قوله**
اي التفسير اعلم ان التمييز والتفسير والتبيين الفاظ مترادفة لغة
واصلا واحده في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره قال تعالى
واستازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا من المؤمنين تكاد عين
من الغيبط اي يتفصل بعضها من بعض وفي الاصطلاح ما ذكره
المصنف ويقال له ايضا المفسر والمميز **قوله** المفسر
لما انهم اي حتى احتراز به عن البديل فان المبتدل منه في حكم
التسمية فهو ليس يفسر ويرفع الابهام عن شيء بل هو ترك
سبهم وايراد معنى ودخل اي فيه التمييز وغيره كالحال الصفة
وتشبهها **قوله** من الذات اختار به عن الحال فيه فانه يرفع
الابهام ولكن لا عن ذات وانما يرفع الابهام عن هئيته الذات
لا عن

لا عن نفسها وكذا التفرقي في قولك رجع التفرقي يرفع الابهام
عن هئية الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية
الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال الي ما قدرت الذات
منه لكن الصفة في نحو رايت رجلا طويلا او ظرنا قد دخل فيه
لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراده
فدخل احد واصافه تمييزا عما يخالفه كما تميز بطويل عن هو
تصير فطويل رفع الابهام عن الذات المذكورة وكذا ايدخل
فيه عطف البيان في نحو رايت العالم زيدا او كذا البديل
من الضمير الغائب نحو رايت زيدا لانه يرفع الابهام
عن المقصود بالضمير كما في نحو فزع رجلاه وبه رجلا سوا
قوله او من النسب زاده في ادخال التمييز المفسر لانهم
من النسب ولغايل ان يقول لا حاجة في ادخاله الي
ذلك بل هو داخل بدون ذلك بان يراد بالذوات ما يتاويل
الذوات المقدمة فالاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة وهو ما يرفع الابهام عن مفرد مقدار غالبا
في عدد نحو شربني درهمان ما في غيره ما ذونا نحو عندي
رطل رتبا وبتوان سنا ومكيلا نحو قوتيزان والمن والتقدير
والمثل كقول امير كثيرة والتمييز يعرف المراد ويزيل الخفايل
المراد بالمقادير ما منها المقدرات اذا المراد المحدود والوزن
والزرورع لا غير فافهم وعن مفرد غير مقدار مثل قولك
عندي خاتم حديد او باب ساج والثاني وهو ما يرفع الابهام

عن ذات مقدرة هو ما يرفع الابهام عن نسبة كانت في الخلق
 او ما صاهاها والاول نحو طاب محمد نفسا والثاني نحو زيد طبيب
 نفسا و ابا بوبه ودارا وعلما وربي اضافة نحو يعجبني طيبة نفسا
 و ابا و ابيه ودارا وعلما وهذا القسم يرفع الابهام المستوعب ذات
 مقدرة لان طاب زيد معناه طاب شي وزيد ونفسا تميز شي
 وهو ذات مقدرة وعلى هذا القياس حال زيد طبيب نفسا وتعجبني
 طيبة نفسا ومن النجاة من قال ان المراد من الذات المقدرة
 هي النسبة التي من الاشياء الثلاثة فان نسبة الطبيب الي
 زيد في طاب زيد مبهمة يحتاج الي بيان الخفا من جهة هذه
 النسبة تسمى ذاتا مقدرة ولا احتياج لها هنا الي تقدير
 شي قال سيد المحققين والفول اصح لان اطلاق الذات المقدرة
 على النبي اظهرهم المقدرا ولي من اطلاقها على نفس النبي **قوله**
 نصيب اي محذور **قوله** وثقفا اي تشقق يقال ثقفات
 السحابة عن ما فيها اي تشقق كذا قيل والشيخ فسره
 بقوله اي امتلا **قوله** فعرفا تميز لا بهام نسبة التصيب
 الي زيد اي تفسير الخفا نسبة التصيب اي مفسر ومزيل
 الخفا ما ذكر فان في نسبة الطبيب الي الفاعل خفا اذ لا يعلم
 ان طبيبه من جهة نفسه او ابيه او ابويه او علمه او داه
 ونحو ذلك ويذكر التمييز ارفع الخفا **قوله** وتما تميز الخبر
 اي تفسير الخفا ما ذكر اي مفسر ومزيل الخفا ما ذكر ونس
 على ذلك ما اشبهه **قوله** اوقع في النفس اي الشد ونحو ذلك

هذا هو الذي مر عليه في كتابي في تفسيره

بها

وتبها لما جيل الله عليه النفوس من ان الشيء اذا ذكر معها
 ثم يبين كان اوقع عندها **قوله** فعلا ما تميز الخفا
 تفسير الخفا الحاصل في جنس ذات مذكوره كعشرين ونس
 عليه ما اشبهه **قوله** ومنه تميز المقادير اي من الاول الذي
 هو تميز الذات **قوله** بعد الاعداد والمقادير فهم من عطف
 المقادير على الاعداد ان الاعداد ليس من جملة المقادير قال
 ابن هشام في شرح القطر وهو قول المحققين لان المراد
 بالمقدار ما لا يرد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة
 المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار
 رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا الاعلى اخوانتي
 وقال بعضهم الا حسن ما ذهب اليه بعضهم من جعل ما دل على
 عدد من قسم المقادير وهي ما يعرف بها كمية الشيء **قوله**
 ولا يكون التمييز الا لثورة لانه لما كان الغرض من التمييز التفسير
 وازالت الابهام وكان ذلك حاصل الا لثورة التزموا تكبيره اخترازا
 عن العيب والزيادة لا الغرض وايضا فان التمييز يلزم للفظ
 فاستقل واستحق التحقيق بلزوم التكبير فان غيره من الافعال
 ليصيرونه عمدة جاز تعريفه بخلاف التمييز والحال **قوله** خلافا
 للكوفيين ان قلت على ما اذا انتصب قوله خلافا قلت يجوز
 فيه وجهان احدهما ان يكون مضمرا خالف اي فالغوا في ذلك
 خلافا كما ان قوله يجوز كذا اتفاقا واخما على بقدره اتفاقا على
 ذلك اتفاقا واجه هو اعليه اجماعا فان قلت فما هذه اللام الواقعة

فانما هي التي مر عليها في كتابي في تفسيره

بعد خلافا فانها لا تقع تعليقها بهذا المصدر اذ هو موكد ولا
يقوله اذ هو متقد بنفسه قلت هي لام التبيين مثلها في
سقياله فتعلق بمحذوف اي ارادني الكوفيين وثانيهما ان
يكون حالا والتقدير قول ذلك خلافا للكوفيين اي مخالفا لهم
وحذف القول كثير حتى قال ابو علي الفارسي هو من حيث الهمز
حذف ولا حرج ودل على هذا المحذوف ان كل حكم جزم به المصنفون
ثم قابلون به فكان القول محذورا قبل كل مثله وكذا قال ابن
هشام الانصاري في بعض تعاليفه **قوله** وطبت النفس بعض بيت
قاله رشيد بن شهاب الشكري وهو رايتك لما ان عرفت وجهها
صدقت وطبت النفس فليس عن عمرو **قوله** وان زابدة والوجه
الانفس والزوات وصدقت اي اعرضت وعن عمرو اي الذي
قتلناه وكان حميم فليس اي الذي طابت نفسك عن قتل
باب الاستئناس قوله هو ما خوذ من الشيء وهو
العطف تقول تئيب الجبل اذا عطفت بعضه على بعضه
وقيل تئيبته عن الشيء اذا صرفته عنه ويقال تئيت عنان
الراية اذا هي في كلال المستثنى مصروف عن حكم المستثنى منه
قال المولي سعد الابي ويتبعني ان يعلم اذا قلنا جاني القوم
الازيدا فالاستئناس يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخراج
وعلى لفظ زيد المذكور بعد الا وعلى مجموع الازيدا ويهدا
الا بغير ارات اختلفت العبارات في تفسيره فيجب ان يحل
كل تفسير على ما يناسبه من المعاني الاربعة انتهى والمناسب

ان يراد

انه يراد بالاستئناس في الترجمة معنى المستثنى الذي هو
اللفظ لانه الذي من المنصوبات **قوله** وهو اي الاستئناس
المعنى المصدرى فغيبه استخدام **قوله** الاخراج اي الدالة
على خروج شيء من حكم الكلام وهو جنس يشمل كل اخراج بالابد
نحو اكلت الرغيف ثلثه فان الثلث يخرج من الثلثين وبالمنع
نحو اعمق رقبة مومنة فان المومنة مخروجة للكافرة وبالشرط
نحو اقبلوا المشركين ان حاربوا فان حاربوا يخرج لمن لم يحاربوا
وبالغاية نحو اتموا الصيام الي الليل ونحو استئناس زيد بالاستئناس
نحو شربوا منه الا قليلا **قوله** يا ايها ابراهيم احوالها اي
نظايرها يخرج لما عدا الاستئناس لا يسمى شيء منه استئناسا
في الاصطلاح **قوله** ما لولا اي شي لولا الاخراج موجود فلولا
جارية للضمير الواقع في محل الرفع بالابتداء او الجند محذوف
هذا قول **قوله** وقال ابو الحسن ان لولا غير جارية وان
الضمير بعد ما مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الحركات
قوله لدخل في الكلام السابق اي لدخل ذلك الشيء المخرج الذي حقه
وسرئيته السبق وهذا الحد الذي ذكره الشيخ حديث الاستئناس المنقل
وهو ما يكون المستثنى منه بعض المستثنى منه وسكت عن المنقطع
وهو ما لا يكون المستثنى منه بعض المستثنى منه نحو جاقوم الهمير ويمكن
ان يوجه سكوته عنه بالاقتضار على ما هو الاصل لعدم الاختصار
او على ما هو المعنى الحقيقي للفظ الاستئناس فانه في المنقطع مما يرا
على الاصح بنا على ما ذهب اليه الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع تبعا

لمقتضى كلام العلامة القطب الشيرازي في شرح المختصر ان محل الخلق
لفظ الاستثناء وان انكر ذلك السعد في التلويح على انه يمكن جعل الشيء
شاملا للمقطع بان يحمل الاخراج على ما يميل الاخراج من مضمون الكلام
والدخول على ما يميل الدخول في حكم ما ينهم منه بواسطة ولو عرفنا في الاستثناء
المقطع اخرج من حكم مضمون الكلام فانه اذا قيل جالقوم فهم عرفنا في ما يتعلق
بمع ايضا فقولنا الا لغير اخراج من هذا المضمون كما صرح بذلك العلامة البدرين
سالك في شرح الالفية وكانه قيل جالقوم وجا ما يتعلق به ايضا الا لغير
فالمستثنى من القسمين غير داخل في الحكم ولم يثبت له الحكم الا ان
المتمصل كان داخل في مضمون المستثنى منه والمقطع لم يكن كذلك كما
قوله ادواته اي الآتية **قوله** في الحقيقة على ثلاثة اقسام اي
في التعبير بالحروف تغليب كما قال والضمير في قوله وهي عايد
اي ادوات الاستثناء المذكورة في هذا الكتاب فلا يرد انه في غير
ولا يكون هذا وقد قال الصغار في شرح كتاب سيبويه الحرف
بطلقة تن على الاسم والفعل فاطلاق الحروف على الكلمات اطلاق
وعليه فلا تغليب **قوله** وغير **وسوي** قال ابن هشام الانصار
غير وسوي اشتركا في انها اسمان دخيلتان في الاستثناء محمولان
على الاوان المستثنى منها مجرور اباضا فتها التية واخر قافي امر ابها
فاما سوي فلازمة للنصب على انها ظرف مكان مجزي والدليل
على ظرفيتها وصل الموصول بها فيقال قام الذي سواك ولا يقال
قام الذي مثلك او غيرك ويقال سوي على وزن هدي وسوي على وزن
عنب وسوا على وزن سلام وسوا على وزن سنان فمن قرع فعلازمة

النصب

النصب فتحة مقدرة على الالف تعذرا ومن مدمر اظهر الفتحة
والذي يظهر من كلام الخويين ان الاستثناء بهذه اللغات سموع
وزعم ابن عصفور في شرح الجمل الصغير انه لم يشرب من هذه
اللغات معني الاستثناء الا سوى المكسورة السمين بمعنى المقصود
فانه هو الشرط لم يذكر الكسر قال فان استثنى بما سواها فعلى
القياس عليها **النصب** وجوبا ظاهرا كما وجوب النصب
عند جميع العرب وليس كذلك بل الا بدال فيه لغة حكاها الشيخ
ابو حيان وخرج عليها قراءة فشرى بوا منه الا قليلا وانما الناصب
ليكون جاريا على كل الاقوال في ناصبه وسببها بيان الاصح
في ذلك **قوله** والمراد بالتمام المناسب لسابقة ولاه
والمراد بالتمام ما يذكر فيه المستثنى منه ثم رايته كذلك
في نسخة **قوله** منصوب بالاصح واليه ذهب
الميرود والزجاج ومن صرح بأنه الاصح البدرين والذو وجوه
مقاله الرضي ان معومه لمعني الاستثناء ومحصلة العامل
بانه يتقدم المعنى المقترض للاعراب وان الانابية عن
استثنى كما ان حرف التثنية اناب عن المنادى وقال
الصبوريون العامل الفعل المتقدم او معناه بنون وسط الا لانه
شي يتعلق به الفعل معني وقد جاء بعد تمام الكلام فسا به
المعقول **قوله** منفيان بان يتقدم عليه نفي مثل النوني
والاستفهام مثاله بعد النفي ولا يلتفت منكم احد الا

امرايك فزي بالرفع ابو عمرو وابن كثير علي انه بدل من احد وتي
الباقون بالنصب واستشكل بعضهم اجتماع علي غير الارجح
فجعله مستثنى من اهلك وفيه بحث نصيب عنه هذه
الجواشي ومثاله بعد الاستفهام ومن يقنط من رحمه ربه
الا الضالون فالضالون مستثنى من الضير المستتر في يقنط
العابد علي من هو بدل ولو قزي الا الضالون كان جائزا
قوله جان فيه البدل والنصب علي الاستثناء اعلم ان المستثنى
فما اذا كان الكلام متفيا حائتين احدهما ان يكون متصلا وتنف
به ان يكون المستثنى منه شاملا للمستثنى وهذا النوع في
وجهان اللذان ذكرهما المصنف والانباع فهو الاكثر في كلامهم
وهذا بد المصنف به والاخر عوي جيد لكن لترجيح البدل
علي الاتباع شروط ذكرها في الاصل والثانية ان يكون الكلام
متفيا وتنفي به ان لا يكون المستثنى منه شاملا له كقولنا
ما فيها احد الا خارا لان الاحد مختص بالعاقل **قوله** ويجب
في بدل البعض من الكل الخ قال في المعنى ويبعده يعني
قول السمويين بانه بدل بعض من اكل انه لا ضمير معه
في نحو ما جاني اخذ الارز اذا كافي اكلت الرغيب ثلثه وانه
مخالف للبدل منه في النفي والايجاب انتهى واجاب الشيخ
عن الاول بان الضير مفرد والداميني عنه بانه لا يتصرف
الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما استرطوه
من حيث هو رابطة فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض

من عند

من غير جود علي اشتراط وجوده وهذا الربط متحقق بدونه
وذلك لان الا وما بعدهما من تمام الكلام الاول والاخراج الثاني
من الاول فعمل انه بعضه فحصل الربط بدله ولو كان نحو الي عنده
الثاني بان الرضي قال ولا يمنع من التخالف مع الحرف المقضي
لذلك فان قلت هو يجوز التخالف في غير الاستثناء قلت
قال من الدهان في الغرة ليس من المتبدلات ما يخالف
حكم البدل منه الا في الاستثناء وحده ولذلك انك اذا قلت
ما قام احد الا زيد فقد تعين القيام عن احد وانت القيام
بزيد **قوله** بنا علي ان البدل علي نية تكرار العامل ثلاثة ادله
شروعي ولغوي وقياسي فالشروعي قوله تعالي اتبعوا المرسلين
اتبعوا الاية وقال الملا ان ابن استكبر وامن قومه
للذين استضعفوا امن امن منهم واللغوي قول الشاعر
اذا مامات ميت من عجم فسر ك ان يعين في ي زيد
بخز او يتمر او بسمن او الشبي الملقب في البحار
والقياسي يا اخانا زيد لو كان في غير نية الند التال يا اخانا
زيد **قوله** ويجب تقدير الضير معه علي ما مر فيه **قوله**
متفيا انما اعتبر في المستثنى منه حينئذ ان يكون متفيا
لفهم منه معني صحيحا فان الكلام ح تقدير معني صحيحا
غالبها نحو ما ضربني احد الارز فان الفعل مقتضى فاعلا
يوزع زيد او اللغوي تقدير ما ضربني احد الارز وهو معني صحيح
لما هي المعني من غير الموجب غالبها حكم بصحة التركيب مطلقا

طرد اللباب وان لم يصح نادرا نحو ما لا يزيد وهو صحيح
لفظا فاسدا معني واما اذا كان الكلمه مشتبا فيفسد به المعني
غالبا نحو سويبي الازيد الا المعني ضروري كل احد الازيد
وهو فاسد فلم يجر فيه مطلقا الا ان استغفاهم المعني حينئذ
يعرف بحسب العوامل في الاثبات ايضا وذلك بان تقوم
قربنة ظاهرة على ارادة تقديرها من خاص نحو فرائد اليوم كما
اذ من المحلوم ان المراد فرائد جميع الاسبوع او الشهر
لا العراء والاهر او يصح المعني في تقدير العام وهو قليل
حدائلا لم ينضب الامر في الاثبات جورت ذلك فيه
حيث صح المعني ولزج حيث فسد **قوله** فريد مرفوع
على الفاعليه بتمام اعلم ان النجاه يسمون المستثنى فاعلا او
مفعولا على سبيل المسامحة لا الحقيقة اذ الفاعل حقيقة
هو المستثنى منه القدر الا انه لما حذف واقيم المستثنى
مقامه سمي باسمه **قوله** لان ما قبل الانفرغ للعمل فيما
بعدها فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل هو
ونسبه الاستشابه مجاز والتوجيه المذكور غير مطرد لانه
فيما في الدار لا زيد لان ما قبل الا فيه ليس عاملا فيها بعدها
بل ما بعدها عامل فيها قبلها واعلم انه قد يقع بعد الا في
الاستثنا المفرغ الجملة وهي اما خبر مستدا نحو ما زيد
الا يقول او صفة نحو ما جاني منهم رجل الا يتوهم ويقول
او حال نحو جاني زيد الا يصحك ويشير ما يقع الحال بعد الاما

مجرد

مجرد اعني قد والوا **قوله** اي لا يجوز فيه غير التفسير
معني لا تقدير اعراب ورماعظن بعض ضعفة الطلبة ان
هو فاعل في الصغية كما انه فاعل في المعني وقد عرفت ان
في الخصائص للخرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعني
بابا وتقدير الاعراب لا غير الجرم موجودا فان قيل قوله
لا غير لحن فقد قال بن هشام في المعني وقوله لا غير لحن
وقال في شرح الشذوذ لا يجوز حذف ما اضيف اليه غير
الا بعد ليس فقط كما مثلنا واما ما يقع في عبارات العلماء
بن قولهم لا غير فلا تتكلم به العرب فاما انهم قاسوا الا على
ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة قلت ما قاله
سودود فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب واتباعهما واسم
ابن مالك في شرح التسهيل جوابا به نحو اعتمد رينا المعني بما
اسلفت لا غير تسيل **قوله** تشبها بقيل وبعدي في
الايهام قال الرضي ولا بهام غير لا تعرف بالاصافة وهي
اشد اليها ما من مثل فلذالمرتين قبل علم الضم **قوله**
لكن على الحال فهو ما قاله الخارسي واختاره بن مالك تبعها
لجماعة قال بن هشام في شرح اللوحة واختلف في نصب
غير حيث نصب من غير تخريج فقال بن خروف
لنصب بما قبلها على الاستثنا كما ان نصب الاسم الذي
بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب في قام القوم الازيدا
ليس بالان الا قد عدت مع غير مع وجود النصب وقال

الفارسي على الحال وفيها معني الاستثنا وهو حال من المستثنى
منه وصح ذلك لان غير لا تعرف بالاضافة وقيل على التسمية
بطرف المكان والجامع بينهما الايهام انتهى **قوله** لكن على
الحال فيه ما سلف فلا تفعل **قوله** ومن الاجرا على حسب
العوامل الخ ما ذكر من ان سوي تنصرف هو ما ذهب اليه
ابن مالك واستدل على ذلك بوقوعه في كلام العرب تتراو نظا
ومذهب الخليل وسن وجمهور البصريين اي سوي من
الظروف اللازمة لانها يوصل بها الموصول نحو جاز الذي سوا
كما سلف قالوا ولا تخرج عن الظرفية الا في الشعر الروماني والعكس
وقال يستعمل ظرفا غالبا وكثيرا قليلا وهذا عدل ولا ينهض
ما استدل به ابن مالك صحة لاكثر من ذلك لان بعضه لا يخرج
الظرف عن اللزوم وهو الجزر وبعضه قابل للتاويل **قوله**
والسثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره ونصبه اعلم ان خلا
وعدا يستعملان مجردين من ما ومختارين بها فالاول
نحو قام الغوم خلا ويدا وعدا عمدا والاشهر نصب المستثنى
كها على مفعول والفاعل مشترك كما ذكره الشيخ فان قلت
هذا ان صح في عدا يكون متعديا قبل الاستثنا كقولك عدا
فان طوره اي تجاوزه لم يصب في خلا لكونها قامة فكيف ينصب
المفعول قلت اجيب بانهم منوها في الاستثنا معني جاوزه
وحسن ذلك لان كل من كل من شي بقدر جاوزه فان قلت
فعل من يعود الضمير المستتر بيها قلت في ذلك فلا تفعد

الكثير

الكثير البصريين انه ضمير البعض الملول عليه بكلمه السابق
ومنه نظر بيناه وجوابه في الاصل وان فرنا بما فالنصب
عند الجمهور واجب لان ما مصدرية وما والفعل في تاويل
المصدر وذلك المصدر في تاويل وصف وذلك الوصف قال
وذلك الحال فيه معني الاستثنا هذا قول السيرافي وقيل
منصوب على الظرفية وما وقتية نابت وهي وصلتها عن
الوقت فالمعني على الاول قاموا مجاوزين زيدا وعلى
الثاني قاموا وقت تجاوزتهم زيدا وقال ابن خارون على
الاستثنا كالتصايب غير في قاموا غير زيد **قوله**
على تقدير الحرفية والفعلية نشتر مرتب وانما حرك المستثنى
بكل منهما على تقدير الحرفية ولم ينصب مع ان نصبه هو
الاصل للفرق بينهما حروفها واوليها افعال واعطى الحرف
الجر والفعل النصب لان الفعل لا يعمل الجرد لان عمل
الحرف النصب بالحمل عليه واذا جرت فهي متعلقة
بما قبلها من فعل وشبهه على قاعده حرف الجر فيكون
في موضع المفعول به كمررت بزيد فهي متعديه ما
قبلها لما يوجد ها الا انها تعود به على جهة السلب قاله
البرجاني وعلى تقدير الفعلية اختلف في جملة الاستثنا
بقيل هو قال في حملها النصب وقيل مستانفة فلا عمل لها
وصحوة ابن عصفور **قوله** مستتر فيه وجوبا انما وجب
استناره في هذه الافعال ليكون ما بعدها في صورة ظ

المستقنى بالان التي هي ام الباب وكذا المر يظهر معها في وان
 قلنا ان جملة الاستثنائي محل نصب على الحال كذا قيل وقد
 يقال ان ظهور قد لا يتا في المقصود من كون ما بعدها في
 صورة المستقنى بالان الا ان يقال ظهور قد بصرف عن صورة
 الاستثناء صرحا فليناسل **باب لا قول**
 النافية للجنس اي الماطية والحقيقة لصفته وحكمه او
 النافية للخبر عن جنس الاسم اذ لا رجل صارب مثلا ليني
 الضرب على الرجل واسناد النفي اليها مجاز من اسناد
 ما للشي الى السنه لان الثاني حقيقة هو المنكلم والبيان
 الحفاناقية للجنس فقد اي نضاف جنس لا النافية للوحدة والنافية
 للجنس ظهورا وفي المعنى ما حاصله ان لا العاملة عمل ليس تحمل
 تنى للجنس وهو الظاهر ونفى الوحدة وغلط من زعم ان لا
 تكون الالني الوجه **قول** اعلم انما عبر بهذه الصيغة هنا
 مع ان العلم بجميع ما في الكتاب مطلوب اشار الى الاهتمام
 والقابل الي ما يورد بعدها لاحتياجها الي تبيينه لوقته
قول تنصب التكرات اي ولو صفة او تاويلا فدخل نحو
 لا اباله ولا علامي له ولا مسلمي له فانه جائز بدون شذوذ مع
 الحفا مضافة الي الضمير واللام متحمة بين المضاف والمضاف اليه
 على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة قال الرضي واعلم انه قد يورد
 العلم المشهور وبعض الخلال بكثرة فينصب بلا الكبرية وتفرغ منه لام
 التعريف ان كانت فيه ولتاويله بالتكره وجمان اما ان يقد مضاف
 ومثل فلا يتعرف بالاضافة لتوعله في الابهام واما ان جعل العلم الاسماء

بتلك

بتلك الحالة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى
 قضية ولا ابا حسن لا يفضلها **قول** وجوب اقيديه لقول المص
 ولم تتكرر لا لانها اذا تكررت يجوز النصب ولا يجب كما
 كاذكره المصنف **قول** لفظا او محلا اي لفظا ان كانت التكرات
 مضافة او مشبهة بالمضاف ومحلا ان لم تكن كذلك واداد
 بالنصب لفظا ما ليس محلا بغيرينة المقابلة فدخل في النصب
 لفظا النصب تقديرا **قول** بغير تنوين مخصوص بغير
 المتبه بالمضاف عند جمهور البصريين **قول** اذا ما سرت
 للبق شروطا اخر منها ان لا يدخل عليها جارا وان يكون جرها
 نكرة وان يكون نفيها نصا كما سبق فان دخل عليها جار
 خفض النكرة نحو جيت بلا زاد وغضبت من لاش وشذ
 جيت بلا شي بالفتح وان كانت لنفي الواحد او لنفي الجنس لا
 على سبيل التنصيص علمت عمل ليس كما هو **قول**
 تنصب النكرة اذ كانت النكرة مضافة لمثلها او
 شبهة المضاف وقوله مضافة لمثلها ليس بغير بدل
 مثله ما اذا كانت مضافة لمعرفة وكان المضاف
 ما لا يتعرف بالاضافة لما تقدم عن الرضي وقال ايضا في
 قول لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما
 والخبير محذوف اي لا مثله موجودا ويجوز ان يكون كزيد
 محذوف اي لا احد مثل زيد وان جعلت الكاف حرفا لا اسم
 محذوف اي لا احد كزيد انتهى **قول** مبني معها على الفتح

بتلك

انما يبنى اسم لا اذا لم يكن مضافا ولا شبيها به لتضمنه
معنى من يدل ظهورها في قوله فقام بزيادة التام
عنها بتبنيها الا لا من سبيل أبي هند وقبل علة تركيب
الاسم مع الحرف تركيب خمسة عشر واختار الرضي الاول
وقال انه الحق قال وانما بنيت على ما ينصب به ليكون
البناء على حركة استحقاقها التكرار في الاصل قبل البناء ولم
المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجع جانب الاسمية
فصير الاسم كالمالي ما يستحقه يستحقه في الاصل اعني الاثر
انتهى لكن يضعف هذه العلة ان من اذا ظهرت بحكمون
عليها بانها زائدة مؤكدة لتنصب عنوم النفي ولا يدفعه
الادعوى ان كلا من لا ومن نص في النفي الاستغواني فاذا
وردت من بعد لا كانت زائدة مؤكدة واذا الترتيب تضمن
الاسم بعناها وفيه من الضعف ما لا يخفى وارجع على الاول
ايضا ان التقين بمعنى من هو الاسم **قول** وهو ظاهر
كلام المص انما قال ظاهر لا نه يجهل ما حمله عليه الشيخ
من التصيب لفظا او محلا لكن يتا فيه قوله من غير تنوين
بالنسبة للتشبيه بالمضاف فانه ينصب وينون نحو
لا طالها حلا حاضر **قول** ووجب اي في صورتين
وانما وجب تكثيره لا ليكون التكرير جنرا لما فانيها من
نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة لان نفي الجنس هو تكثير
النفي في الحقيقة وليكون تكرارها منبها على كونها نفي الجنس

في التكرار بخلاف ما اذا علمت عمل ان فان علمها كاف في
هذا التشبيه لا يعمل عمل ان الا التي لنفي الجنس **قول** نحو لا
في الدار رجل ولا امرأه لانه للجنس لكن الظاهر ان ظهور الانفا
اذ لا تفهم والالفين مع عمل ليس لكن في كلام بعضهم ما يقتضي
ان تضمن من موجود مع الفصل فليتنا مل **قول** على الاعمال والاولاد
بالاعمال عدم اعمالها عمل ان **قول** وتوجيه كل منهما مذکور
في المطولات قال الشارح في شرح التوضيح وكل منهما توجيه خصه
اما فوجهما فوجه ان يجعل الا مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى
سبويه يجوز ان يقدربعد ما خبر لها مع ان مذهبها ان لا يفتح
اسمها لا تقبل في الخبر تماما في موضع رفع واما فوجهما فوجه ان تجعل
لا الاولى مطلقا لتكررها فاما بعد ما رفوع بالابتداء او عاملة
عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها واما فتح الاول ورفع الثاني
فوجه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها
مطرفة على محل الاول مع اسمها ويجوز ان يجعل الثانية
غير زائدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس واما رفع الاول
الاول وفتح الثاني فوجه ان لا الاولى ملغاة او عاملة
عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان واما فتح الاول ونصب الثاني
فوجه ان لا الاولى عاملة عمل ان والثانية زائدة وما بعدها منصوب
بنون انتهى ما اردناه منه **قول** لو عطفت ولو تكررت لا وجب فتح
الاولي على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني نصب عطفا على محل الاول
والرفع عطفا على عمل لا مع اسمها وانتع النع لعدم ذكره لا قول فلا ابنا

في التكرار بخلاف ما اذا علمت عمل ان فان علمها كاف في هذا التشبيه لا يعمل عمل ان الا التي لنفي الجنس قول نحو لا في الدار رجل ولا امرأه لانه للجنس لكن الظاهر ان ظهور الانفا اذ لا تفهم والالفين مع عمل ليس لكن في كلام بعضهم ما يقتضي ان تضمن من موجود مع الفصل فليتنا مل قول على الاعمال والاولاد بالاعمال عدم اعمالها عمل ان قول وتوجيه كل منهما مذکور في المطولات قال الشارح في شرح التوضيح وكل منهما توجيه خصه اما فوجهما فوجه ان يجعل الا مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى سبويه يجوز ان يقدربعد ما خبر لها مع ان مذهبها ان لا يفتح اسمها لا تقبل في الخبر تماما في موضع رفع واما فوجهما فوجه ان تجعل لا الاولى مطلقا لتكررها فاما بعد ما رفوع بالابتداء او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها واما فتح الاول ورفع الثاني فوجه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها مطرفة على محل الاول مع اسمها ويجوز ان يجعل الثانية غير زائدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس واما رفع الاول الاول وفتح الثاني فوجه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان واما فتح الاول ونصب الثاني فوجه ان لا الاولى عاملة عمل ان والثانية زائدة وما بعدها منصوب بنون انتهى ما اردناه منه قول لو عطفت ولو تكررت لا وجب فتح الاولي على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني نصب عطفا على محل الاول والرفع عطفا على عمل لا مع اسمها وانتع النع لعدم ذكره لا قول فلا ابنا

ملاسر وان واينه اذا هو بالمجد ارتدي وتار زاروي بالنصب ويجوز ان
 بالرفع ولا يجوز واين بالفتح واما كتابة الاخضر لاجل ولا امارة بالفتح بلا توين
 فتارة والاصول والامارة مخزنت لاوتقي البناء حاله على بنية لا **باب**
المنادى قوله يقع الدال اخوز عن المنادى بكسر الهمزة وهو طالب الاقبال
 المنادى فيملا لظنار في موضع الاضمار لتكتمه الايضاح وهو ماخوذ من اليوز بكسر
 النون وضمها لان كل ما جاء على الافعال من الاصوات يجوز فيه كسر فائيه وضمها
 والمهم في اخره بدل من الواو وبدليل قولهم نذوت النوم اذا جلست والمنادى
 وهو مجلسه الذي ينادى فيه بعضهم بعضا ثم ان النداء لغة الرعا واصطلاح
 الدعاء بيا واخوانها والمنادى لغة النداء او اصطلاحا ما ذكره الشيخ بقوله
 هو المطلوب اقباله بيا واخوه او توجهه اليك بوجهه او تطلبه
 لما اذا ناديت محبلا عليك بوجهه حقيقة مثل ياريد وحكما ياساويا
 جبال ويارض فانهما نزلت او الامتزلة من له صلاحية النداء ثم اذ دخل
 عليها حرف النداء او قصد نداءها ففي حكم ما يطلب اقباله ولا ايا الله والمواد
 طلب الاجابة المقصود من المواجهة بخلاف المنادى لانه لم يقع اذا
 دخل عليه حرف النداء المجرد والتعجب لا يترديه والمواد بالاخوات النظائر شبه
 النظائر بالاخوات لما بينهما من التعارب والتمائل كما يكون ذلك بين الاخوات
 ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه وبسبب الاستعارة المصريح بها وباراخوانها
 ثمانية احرف **قوله** والمراد بالمفرد هنا الترخيم يدخل فيه المركب المزدوج والمثنى
 والجمع نحو محدي كوب وياريدان وياريدون ونحو باوسي بضمة مخذلة واذ
 ناديت اثني عشر واثني عشر قلت يا اثنا عشر ويا ثنتا عشر بالالف واما يني
 على الالف لانه مفرد في هذا الباب كما عرفت وقال الكوفيون يا ثني عشر بالياء

اجرا

اجرا المحوري المضاف ولما كان المفرد مشترك بين جملة معان والمواد
 بعضها متره بما ذكره **قوله** وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ان الالف
 بالشيء اللفظ وهو يوصف بالانصاف حقيقة فغيبه ان اللفظ ليس تمام المعنى
 الا ان يقدر مضاف اي مخم تمام وان اول المعنى نفي وصفه بالانصاف
 يجوز ومن التشبيه بالمضاف المكل قبل الفدا بقطب نبت نحو ياريد
 وعمراني المسمى بها واما الموصول نحو ياريد من فعل فدا فقصية كلام بعضهم
 خروجه عن التشبيه بالمضاف وخصية ذلك تقدير الضم في اخره **قوله**
 فاما المفرد العم الخا بما يندى الوتوعها من منع الكاف الاسم المشابهة لفظا
 ومعنى لكان الخطاب المحرفيه وكونها مثلها افراد او تعريفا وذلك
 لان ياريد بمنزلة الدعوى وهذه الكاف كلف ذلك لفظا ومعنى
 واما قلنا ذلك لان الاسم لا يلبس الا المشابهة الحرف او الفعل لا يلبس
 المشابهة الاسم المبني وقد يقال عليه انه يوجب الاستعارة من
 المستعير وذلك ممنوع وجوابه ان كافي الدعوى وكاف ذلك متماثلان
 في الصورة والمعنى فكافهما متحدان وليس احدهما مستعير من الاخر
 وكان البناء على حركة للاعلام بان البناء على اصل وكانت على صورة الرفع للوق
 بينهما وبين المنادى المضاف ليا المتكلم في بعض لغاته اذ لو كان البناء على
 الكسر لحصل الالتباس به عند حذف يائه اكتفا بالكرة عنها او
 على الفتح لحصل الالتباس به عند حذف الفه اكتفا بالفتحة عنها وسراده
 بالكرة المقصودة المفردة بتقوية المقابلة بالمضاف والشبه بالمضاف وذلك
 للضم يدل على ارادة المفرد في باب الاعراب مع تقديم البناء الى كل ما ليس مضافا
 ولا يشبهه به فينادى و يديني على ما يرفع به لان البناء على الضم غير لارجح

١٢٠

بل يكون بالواو والالف ايضا ولو قال علي ما يرفع به لعم الحركة والرف
 اللهم الا ان يراد الفضة حقيقة او حكما فيشمل نايبه وهو مثل الالف
 والواو نحو يا زيدان وبار برون **قول** في حالة الاختيار احتزبه عن حالة
 الضرورة فانه ينون نحو قول القائل سلام الله يا معل عليها وليس عليك
 يا سطو السلام ويجوز نصب المفعول عند الاضطرار الي تفويبه نحو ما عدنا
 لقلبك المبرئ **قول** لمعين حال من رجل اي حال كونه مفعولا لمعين وانما
 افيد بكونه لمعين اذ لو قصد به غير معين صار نكرة غير مفعولة بالنون
 منصوبا **قول** فان كانت موصوفة اي مفعولة نحو يا رجلا ان كرميا اقبل او جملة
 او ظرف او جار ومجور وما ذكر من ان الجملة والظرف صفة هو ما نصب
 اليه بن مالك والشيخ الدهر قال الموضع في الحواشي لبنت الجملة نعتا لما قبلها
 وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو للمعنى اطلب بالندا
 وعامل الحال هو عامل صاحبها وتقدم ذلك وما يتعلق به فلا تفعل **قول**
 فالعرب تفرق نصبها على رفعها ونفيه نظر لان القسم ليس مفعول هو
 بنا فكان الصواب ان يقول على ضمها بدلا على رفعها لان المنادى لا يرفع
 حال وظاهر كالم السبوطي حقه انه تعالى تعين نصب وان جواز النصب
 والبناء قول الكسائي فلا تفعل **قول** يا رجلا كرميا اقبل فيه وصف للمعرفة
 بالنكرة وتقدم الكلام فيه فلا تفعل **قول** وثلاثة الباقية منصوبة اي لفظا
 وتقديرا والا فالغرفة المعروفة بقسمة منصوب محال لان المنادى
 مطلقا مفعول به لفعل محذوف والكلام في المنصوبات السائلة
 للمنصوب محلا بدليل تعينه المفعول به الي ظاهر ومضمر والعلوم
 ان الضمير انما هو منصوب محال **قول** اي لا يجوز فيها غير النصب تقدم
 الكلام

هذه هي النون التي هي في قوله
 يا زيدان وبار برون
 وهي نون التثنية
 وهي نون التثنية
 وهي نون التثنية

هذه هي النون التي هي في قوله
 يا رجلا كرميا اقبل
 وهي نون التثنية
 وهي نون التثنية

الكلام في نظيره في باب الاستئناف لا تفعل **قول** يا غافلا والوقت يطلبه
 يصح ان يكون مثالا للتشبيه بالمضاف ايضا لان جملة والوقت يطلبه
 خال من الضمير المستتر في غافلا والعامل في الحال هو العامل في صاحبها **قول**
 وبالثلاثة وثلاثين فمن سميت يد لك اي حال كونه مفعولا لمن سميت بذلك
 ويمتنع ادخال يا على ثلاثين خلافا لبعضهم لانه من العلم وان ناديت جماعة
 هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبها او بالبا ايضا او معينة محتملا
 الاول وعرفت الثاني بال ونصته او رفغته الا ان اعدت معه يا فيجب
 صفة وتجريه من ال **باب المفعول من اجل حمله** ويسمي
 المفعول لاجله يعني ان له ثلاثة اسما **قول** الاسم اي المخرج والمؤول
 كما يعلم مما سند كره وخروج به الفعل الجملة **قول** المصدر خروج به اسم
 الذات لان الذات لا تكون علة غالبا فلا يجوز حينئذ السمن والعمل
 بالنصب لانه اسم معين لا مصدر وهذا ما قاله الجمهور **قول** المنصوب
 اي جواز الانه يجوز جره بلام العلة وايضا ناصبه ليكون كلامه جاريا على كل
 الاقوال في نصبه ومذهب جمهور البصريين انه منصوب بالفعل
 على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون وزعموا انه مفعول
 مطلق **قول** الذي يذكر علة الخه قال السيد المفعول له سبب حامل
 للفاعل على الفعل وينقسم الي قسمين احدهما علة غايية للفعل كالنادي
 للضرب والثاني ما ليس كذلك كالجنين للفقود والاول يكون بحسب تعلقه
 للفعل بحسب وجوده في الخارج محال اليه والقسم الثاني يكون بحسب
 وجوده في الخارج علة للفعل انتهى وظاهر كلام المصنف انه لا يشترط فيه
 ان يتحد مع ما هو علة له في الزمان وفي ذلك خلاف والذي قاله لا اعلم

ان المفعول من اجل حمله

والمأخرون ان ذلك يشترط ولهذا المتنع في نحو قوله تاهب اس
 للسفر عند اوله فيشرطه من ولا احد من المتقدمين فعلى هذا
 يجوز حينئذ اسى طعا في معروندك الان وظاهر كلامه ايضا
 انه لا يشترط فيه الاتحاد في الفاعل واليه ذهب من خروف
 وظاهر كلام من ذهب المتأخرون الى اشتراطه فلا يجوز
 حينئذ حينئذ اياي قال الرضي وسعي تشاركهما في الفاعل ان
 يفوما بقول شي واحد كقيام المرب والتاديب في ضروته تاديبا
 بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يتبع الحدث في بعض زمان المصدر
 كحينئذ طعا ونعدت عن المرب حينئذ ويكون اول زمان المصدر
 نحو حينئذ خوفا من فرار ك او بالعكس نحو حينئذ اصلا حاله كشمس
 الحرب ابتغاء الهدنة بين الغزوين واذا كان الحدث المطلق تفصيلا
 وتفسير المصدر المجهول كان في ضروته تاديبا واعطته مكانة طيب
 هاهنا دلائل في الحقيقة حتى يشترك في زمان بل هما في الحقيقة
 حدث واحد لان المعنى اديته بالمرب وكافيته بالاعطاء فالمرب
 هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة هاهنا في الحقيقة ليس
 هذا المصدر المنصوب لان السى لا يكون علة لنفسه بل هو اثره اي
 ضروته لتاديبه لكن صرحتمما هو العلة لم ينصب عند الكلام
 المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فيكون تشارك
 المرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيع ان فومته في ربيعه لم يقع التفتيح
 منه بالتوي وانما نصبت هذا المصدر لتفخيمه العلة الحقيقة وتشاركه
 الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا ذلك انتهى وظاهر كلامه ايضا

انه لا

انه لا يشترط فيه ان يكون قلبيا قال الرضي وشروط بعضهم كونه
 من افعال العلوب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء
 متقدم عليه وافعال الجوارح كالقرب والتفيل بلاسي ولا يبقى حتى
 تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة
 فانها تبقى انتهى ما اردناه منه **باب المفعول بعد قول**
 المفعول معه اي الذي فواعل صاحبه بان يكون الفاعل صاحبا له
 فيصدر الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فتقوله معه مفعول
 ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الي الجار والمجور في
 المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الي اللام وقد تقدم
 ما فيه واعتذر عن نفسه بما جوزه بعض الفاه من اسناد
 الفعل الي لا شرح النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه
 في الاكثر ونيل المعنى الذي فعلت صاحبه على ان يكون مفعولا مالم
 يسم فاعله ضميرا راجعا الي مصدره والضمير المجرور للمفعول
 والامل خروج به للجملة نحو جازيد الشمس طالعة والفعل نحو لا
 تاكل السمك وتشرب اللبن فيبده الموضع في شرح اللحية ينصب تشرب
 ثم قال فلا يكنى الاسم تاديبا خلافا لبعضهم وقال جفيدة ينبغي ان
 يكون ذلك في غير نصب تشرب والافصح بمنزلة الاسم فينبغي
 ان يعطى حكمه وقد صرح بعضهم بانه مفعول مطلق وهو الحق انتهى
باب المنصوب بهم الناصب ليكون كلامه جاريا في كل الاقوال في
 ناصبه والصحيح ان ناصبه ما تقدمه من فعل وشبهه وبه قال
 جمهور البصريين والكوفيين **قوله** استقوى الماء والخبيثة اي ارتفع

قوله المفعول معه قوله
 فان الطريق منقول
 صاحب المفعول له وهو تاديب

باب المفعول معه قوله

الماحها اي صاحبها في ارتفاعه اي ارتفع حتى وصل اليها فاستوي
بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذومرغ فاستوي والحسبة هنا مقبلا
ويعرف به تدوير ارتفاع الماء وقت زيادته **قول** وضواخواتها المراد به
ان المضاف لها هنا مقدر عطف على المضاف السابق اعني جنسها
بانه يكون لفظ اخواتها مرفوعا باقامته مقام المضاف في الاعراب
كما هو المشهور ويجرد راعلي تجوز سيبويه ابتداء على اعزابه لان
كثيرة الضمير في قوله فقد تقدم ذكرها لا بلاية وانما اراد به الاشياء
التي انه منوطون على كان وليس المعنى في جنسها بل العلم بل المراد
جنسها زيادة تعلق بها فلا يلزم من عطف واخواتها على كان العطف
على جزاء العلم ولا من رجوع الضمير في اخواتها رجوعه الي الكلمة
والمواد باخواتها نظايرها مشبه النظاير بالاخوات كما بينها
من التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوات ثم اطلق
اسم المشبه به على المشبه ويسمى بالاستعارة المصريح بها **قول**
عقب بالبالغة قليلة والكثير تترك الباء ذكره النور في رحمة الله
تعالى في خبره **قول** فقد تقدمت هناك تصريح بوجه التسمية
طلب نحو صلات الاله لبيان الواقع اي لا الاختزال لان
المفوض لا يكون الا اسما حقيفة او تاويل **قول** المشهورة في
الي الجواب عما يقال في المصنف في ظاهر الامر مفوضات اخوات
احدها المفوض بسبب الجواز كقولهم هذا حجر ضرب خوب بخصف
الخرف لمجاورته للضرب وان كان الخرف انما هو صفة للحجر
وكان الفارس يقول ذلك فيوجد الجاز بجزم الجاز والثاني المفوض

بسبب

بسبب توهم دخول حرف الجر كقوله بدالي ان لست مورك ما
بمعنى ولا سابق شيئا اذا كان حاييا بمرسابق على توهم دخول
الباقى قوله مدر كرو وهذا ان النزعان بوجان عند التحقيق
بالحرف والمفوض بالاضافة **قول** على ثلاثة اقسام اي مادقة
على ثلاثة اقسام ولو اسقط كلمة على لكان اخصر واظهر **قول** مفوض
بالاضافة ظاهر هذه العبارة ان الاضافة عاملة في المضاف اليه
وهذا احد الاقوال والقول الثاني ان العامل الحرف المعدر واختاره
ابن الحبيب والثالث ان العامل المضاف واختاره ابن مالك وقد ذكر
هذه الاقوال ابراهيم وغيره والاول ضعيف واجب بان الباقي
قوله بالاضافة للسببية فتكون الاضافة سببا لجر المضاف اليه
ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة اذ كون الشيء سببا امر
كونه محاملا والاعم لا يلزم صدقة باخص معين وتجاب ايضا بان
اضافة بمعنى مضاف من اللاحق اسم المصدر على المفعول والاضافة لفة
الامالة والاسناد ومنه ضاقت الشمس للغروب اي ما نبت وضعت ظهري
اي الحايط اي املتته واستدته اليه واصطلاحا نسبة تسمية بين
اسمين توجهت لثانيتها الجرد لا تورد الاضافة الي الجمل لا في تاويل
الاسم والمشهور ان المضاف اليه هو الثاني وان المضاف هو الاول
وهذا اصطلاح سيبويه وابن مالك وقيل عكسه وقيل يجوز في كل
قد اجتمعت الثلاثة في البسمة وبيان ذلك ان اسم مجردا بالحرف
وهو الباء لفظ اسم الله تعالى مجردا باضافة اسم الله والرحمن الرحيم
بالتسوية لانهما صفتان والنهي ان العامل في التابع هو العامل

بالتسوية

بالتسوية

في المتنوع الابدول فان العامل فيه مقدر لانه على نية تكرار العامل
وقد سبق الكلام على ذلك في باب التوابع وكان ينبغي التصديق ان لا يذكر
الحرف بالنتيجة كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والتصب
بها كما زيد الغامل او يذكر الرفع والتصب بالنتيجة كما ذكر في الجوهري
فهو ما يخفى عن الخ لانه هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس
لها اسما يعبر بها عنها واما الباء والكاف واللام والتاخذ كرها باسمها
لوجودها قال في التسهيل وقد يقال هنا انتهى وهذا هو الاصل عند
الكسبي والخرافا وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وتسمى هذه
الحروف حروف الجر لانها تجر معنى الافعال الي الاسماء قال الرضي
والاظهر انه لو قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت
بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب انتهى وتسميها
الكونيون حروف الاضافة لانها تصنف الفعل الي الاسم اي توطئه
وحروف الصفات لانها تحدث في الاسم صفة من طريفة وتبقيف
وغيرها وهو المصنف بالمخفوض بالحرف لانه الاصل واسقط
من حروف الخفض خلا وعدا وطاسا لانه ذكرها في الاستئناس
بذلك عن عادتها واسقط منها لعل ومتي وكبي وليولا لغزابة الجر
بعض فلم يلتفت اليه بعد ما نبه بالجر عليهم **قول** وهي ا حروف
الخفض اي اصلها لانها اقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما
عليها غيرها نحو من عندك ويداها المصنف قال في التسهيل وتقدر
من بحر طروف لا تنصرف كغيبك وبعد وعند ولاي ولدان ومع
اسم انتهى وتختص بكسرة الميم ومضمومتها في القسم بالرب والتا
واللام

Handwritten marginal notes on the right side of the page, including some large characters and smaller text.

واللام بالله وشذفيه من الله وتزوي انتهى **قول** ورب اعلم ان
رب ليست للتقليل داما خلافا لالكثيرين وعلمه الزمخشري
وبن الحاجب ولا للتكثير داما خلافا لابن درستوبة وجماعة بل ترد
للتكثير او للتقليل قليلا وعبارة بعضهم ورب في الاصل للتقليل اي
لانشا التقليل اي انما بعده يقع قلبه للاخبار عنه ثم استعمل كثيرا
لانشا التكثير وحتاج الاول الي القرينة مثال التكثير قوله عليه الصلاة
والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارضة يوم القيامة وذلك لان الحروف
سوق للتخفيف ولا يناسبه التقليل ومثال التقليل قوله الارب
الارب مولود وليس له اب وذي ولا له بلده ابوان يريد بذلك ادم
وعيسى عليهما الصلاة والسلام وقيل لم يوضع للتكثير ولا لتقليل وانما يناد
احدهما بالقرينة وعليه السعد التفتازاني **قول** يضم الواو في التسهيل
ويقال رب ورب ورب ورب ورب ورب ورب ورب ورب ورب
ورب ولبت اسما خلافا للكونيين والافحس في احد قوله بل هي
حرف تكثير وفاقا لسبويه والتقليل بها نادر ولا يلزم تصديرها
وتعليق مجرورها وقد يعطف على مجرورها وشبهه مضاف الي ضمير
وقد تجر ضمير الار ما تصبوه بمضاف منصوب على التمييز انتهى من
المطابقة انتهى وعلى قول المبرد الكثر المتأخرين وفي البسيط انه
راي البحريني وعلل الرضي اختصاص رب بالنكرة بانها علم القلة وانما
يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتى يميز بالعلامة مضاف في احد
المحتملين والمخرفة اما دال على القلة فقد كانه فرد والمعرفة والكثرة
نقلا كالجوع واما النكرة فصاكة للقلة والكثرة معا نحو جاني رجل اي واحد

Handwritten marginal notes on the left side of the page, including some large characters and smaller text.

وما جاني رجلاي هذا الجنس انتهى **المندبل المندبل**
بكر الميم هو المعروف الذي يحمل في اليد بين الاعرابي وابن فارس
وعنهما مشتق من المندل وهو النقل لانه ينقل من واحد الى واحد
وقيل من المندل وهو الومع لانه يندل به قال اهل العربية يقال
تندلت بالمندبل قال الجوهري ويقال ايضا تندلت بالمندبل قال وكلاهما
الكافي قال ويقال ايضا تندلت انتهي وبعبارة ضياء الخلوم في النون
والر ال المله الملهة قبل المندل الومع ولها يات منه فعلت والمندبل
معروف ووجه مناديل **كالا** اسد اسد معروف ووجه اسود
واسد واسد واساد والاني اسده وفي حديث ام زرع روي
ان دخل فهدوان فخرج اسد قال بن حاليه له حمس اية اسم وصفة
وزاد عليه على بن القاسم بن جعفر اللغوي مائة وثلاثين اسما وهو انوع
كثيره او سطوار ايت نوعا منها يشبه وجه الانسان وجسده
الجمه وذنبه يشبه بذب العقرب ولعل هذا هو الورد وسنه نوع
شكل البقر فزون سود نحو شير واما السبع المعروف فان اصحاب
الكلام في طبائع الحيوان يتولون ان الانثى لا تضع الاجزاء وادرا
وتضع لحمه ليس فيه حس ولا حركة فتحرسه كذلك ثلاثة ايام ثم ياتي
ابوه بعد ذلك فينفع فيه المره بعد المره حتى يتحرك ويتنفس
وتتفرخ اعضاءه ويتشكل صورته ثم ياتي امه فترضعه ولا يبعث
عنه الا بعد سبعة ايام من خلقه واذ ارضت عليه ذلك يستمر
اشد يكلف الاكتساب سنة بالتدريب والتعليم **اليمين**
ما خوذ من اليمين الذي هو العضو المعروف لانهم كانوا عند الخلق

يضع

يضع الحالف يمينه في يمين صاحبه وقيل من القوة لانه تقوي
لاش على الوجود او العدم وسمى العضو يمينا لوقوة وقوته وسنه لا خذنا
منه باليمين اي بالقوة **قول** ويؤاؤرب ما ذكره من ان الجربواؤرب
مذهب الكروبيين والمجرب والصحيح ان الجربوب مصفوة وهو مذهب
المصريين وقد تجربوب محذوفة بعد الغاويل وبدون هذه الاثر
فمثل كجلى فطرقت وموضع وقال الاخر بل كجلى تظقت بعد كجلى ه
وقول الاخر رسم دار وقعت في ظله فجر مثل ومهمة ورسم برب محذوفة
قال في التسهيل تجربوب محذوفه بود الفا كثيرا بعد الواو والكثير بعد
بل قليلا ومع التجر د اقل ومراده بالكثرة مع الفا الكثرة النسبية
اي كثيرا بالنسبة الى بل وقال فيه ايها وليس الجرب بالغاويل اتفاق
دكي ابن عصفور ايضا الاتفاق لكن في الارتفاق وضع بعض النحويين
ان الجرب هو بالغاويل لثباتها منها **قول** قال ابن هشام
في شرحه على الكافي انه لم يتعملون غالبا وليسوا نادرا ومطر دا
فالمطر د لا يتخلف والغالب اكثر الاشياء ولكنه يتخلف والكثير
دونه والليل دونه والنادر اقل من الليل فالعشرون بالنسبة الي
ثلاثة وعشرين غالبها والخمسة عشر بالنسبة اليها كثيرا الاغالب
والثلاثة قليل والواحد نادر فاعلم بهذه المواضع ما يقال فيه كثيرا
وتنادر فليل **قول** ويمد ومندا علم انها ان دخل على ما من كانا ه
تعني من الابتداء ييه نحو ما رايته مذيوم الحجة ومنذ يوم الحجة
اي لبيان ان ما بعدها اول زمان الفعل المتيقن والمنفي وان دخلا
على زمان حاضر كانا بمعنى في الظل نسبة بعين انها بمعنى في من غير اعتبار

الاول

معنى الابتداع المراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الحاضر ولا يدخل في
على مستقبله وان كان المجرور معها لكنه محدود نحو ما رايته منذ
اربعة ايام كانا يعني من والى معانيد خلا على الابتداء والانتها
قول فنحو قولك غلام زيد اي يجوز زيد من قولك غلام زيد والعلم
كثيرا ما يتساخون انكالا على ظهور المعنى المراد **قول** ما يتقدر باللام
اي يستفاد من الاضافة اليه الخصوصية والمناسبة المستفادتان
من الكلام اذا ذكر مع المضاف اليه وان لم يتخذ المعنى للفرق الظاهر بسبب
تدريج المضاف الى معرفة في الاضافة وتنكيره مع اللام بل قد لا يجوز
اظهار اللام كيوم الاحد وانما الجوار على افادة المناسبة الخاصة
بين المضاف والمضاف اليه وقس عليه ما ياتي **قول** نحو وغلام
زيداي والمحفوظ بالاضافة الذي يتقدر باللام نحو زيد في غلام زيد
فانه يفهم منه من المناسبة بين الطرفين حانفهم من غلام
لزيد الا ان المراد من الاول غلام معلوم دون الثاني ولم يبين
المصنف ولا شارح مواضع ما يتقدر باللام وما يتقدر بحرف ولم يبين
الشارح مواضع ما يتقدر في وقد بين بين الحاجب ما ذكره بما طاصه
ان الاضافة بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وطره اي لا يكون للفظان
وطرفه اي لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف اي صادقا عليه وعلى
غيره ولا يكون زمانا او مكانا له نحو بعض القوم وتعني من في الاضافة
الي جنس المضاف اي امر صادق على المضاف وعلى غيره سواء كان المضاف
يكون المضاف اخص من المضاف اليه كما ذكره الشيخ الرضي ويجب ان
يكون للمادة ايضا صادقا على المضاف اليه وعلى غيره ومعني من في
الاضافة

149
الاضافة الى طريق المضاف اي زمانه ومكانه من حيث انه ظرف اي اذا
تصديرا للظرف فيه فان اضيف الى الطرف فقد اختصم والمناسبة
كما في مفارغ مصدر ربيع الوار بالاضافة بمعنى اللام لا يعني في صرح به
ابن الحاجب في الامالي ومنه يعلم ان قوله فيما عدا طرفه فيما لم يقصد
افادة الظرف فيه فاحفظ ذلك فانه عزيز واعلم ان الظرف عند النجاة
انما ينسب الي المصدر وما يتضمنه فلا يلزم صحة علم الراجح
في و ظاهر كلام ابن الحاجب في كلامه بن مالك في الالفية وكلامه بن هشام
ان اللام لا تتدور الا حيث لا تصلح من ولا في وليس كذلك ففيه
شرح الكافية معنى اللام هو الامل ولذلك تجلج به موضحة بتدريجها
دون غيرها نحو دار زيد هذه عبارة مع حذف ما مثل به الاول
لان فيه نظرا وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير
حذف مما ذكره ولا على نيته وذهب بعضهم الى ان الاضافة
بمعنى اللام على كل حال ويوجه بان كلام من الطرف والبعض يهمل
فيه معنى لام الاختصاص **قول** عن الدالة على بيان الجنس
اي فمن هذه بيانية قال استاد شيخنا رحمهما الله واقول الشيخ
التحقيق انه عند بيان ان المضاف اي جنس من اجناس الامور
وانواعها لا مجرد انه هو لا حذر اذ هم عن اضافة الشيء الى نفسه ولا
لانه اهل للمضاف كما شرطه بعض اشرافه لانه مما لا يدرك عليه
كلامهم ولا بلاية اطلاقهم ونصيحهم بان اضافة المقادير والاعواد
معني من كشيوارض وما به وجب **قول** اي ثوب من خز وباب
من مساج يعني انه من جنس ذلك والاظهر ان خز ثوب ومساج باب
ايضا كذلك ان قصد بين الجنس لتحقيق الشرط المعتبر في كلامهم واختلف

واختلف في اضافة الاعداد الى المحدودات كعشرة رجال فذهب القاري
الى انهما بمعنى اللام اي الاختصاصية وذهب بن السراج الى انها بمعنى من
واختاره بن مالك في شرح التسهيل والكانية فقال بعد ذلك ما المضاف
منه يعنى المضاف اليه مع صفة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع
اضافة الاعداد الى المحدودات والمقادير اي المقدورات كقوله
ورد طل ربيت وقد اتفقا فيما اذا اضيف عدد الى عدد نحو ثلاثمائة
على انهما بمعنى من وقد بوجه ما اتفقا عليه بان العدد من مقولة المقادير
والمقدار وصف بالنسبة الى المقادير وهو المحدود ونفس بالنسبة
الى المقادير والروضى بنسبة لام الاختصاص فلذا اختلفا في الاول
والثاني بنسبة البيان فلذا اتفقا في الثاني ولك ان تقول ما
المانع من معنى لام التخصيص فيما اتفقا عليه وفيما اتفقا عليه
نظرا لانه لا يصلح المضاف اليه تلاجرا به عن المضاف اذ لو قيل
هذه الثلاث مائة لم يكن مطابقا للمعنى المراد قال شيخنا رحمه
الله تعالى بان ذلك يصح بتصرف في المضام اليه وبجانب من جهة
الجميع فيقال هذه الثلاث مائة والاحتياج لمثل ذلك لا يضر واختلفوا
ايضا في اضافة اللغظية فالجمهور لم يقدر واقيها حرفا ونقل ابو
حيان وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام كظالم نفسه
وسكت عن الاضافة الى الفاعل فقيل فيها ايضا بتقدير لام زائدة
وقيل بتقدير من فانه كما قيل زيد حسن لم يعلم ان اي شي منه حسن
فيين بالاضافة انه من حيث الوبه وقيل غير ذلك وايضا الاضافة
البيانية وهي اضافة الشيء الى مرادفه كسعيد لزيد وابه ثابت على
تقدير حرف ولا هي من قسم المحضة عند الاكثرين بل هي اما غير محضة على

لعمري

راي

راي القاري وغيره او واسطة بين المحضة وغيرها على راي بين
ما لك كما قاله الجلال السيوطي في فتاويه ويخالف ما قاله من الا
ضافة البيانية هي اضافة الشيء الى نفسه ما صرح به غير واحد
كعصام من ضبط البيانية فان تكون بين المتضاميين عموم
عموم من وجه وقوله كسعيد وابه ايضا ما صرحوا به من
ان الاضافة في ذلك من اضافة المسمى الى الاسم وراى بن
مالك تبعا لطائفة قسما ثالثا وهو ما يتقدر في اي لانه ثابت
في فصيح الكلام وارجاع الاضافة فيه الى معنى اللام تكلف وان
التمخاة ردوها الى اللام فان موعناها المناسبة بين المضاف و
لمضاف اليه ولذا اختلفوا في بادني ملا بسمه نحو كوكب الحرقا لاسر
امرأة والظرفية مناسبة ظاهرة اي مكر في الليل اي مكر واقع
والليل وتربص اربعة اشهر اي تربص واقع في اربعة اشهر
من امثلة الخ من فيه اما للتبصيص واما للبيان على تقدير
مضام اي من بقية امثلة الخ وتقدم نظير ذلك وصرح ما تقدم
ان الحرف المذكورة مقدرة وصرح بذلك بن الحاجب وهو ان الا
بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في غير اب ما لا في تشبيهه
وبينها ما لا لان ابن درستويه رد على من نقل ذلك فان قيل علمه
ان يكون كل مضام نكرة لانه يصير ثوب خز وعلام زيد على معنى
ثوب من الخز وعلام لزيد وهو بلا شك نكرة ولحق اذا اضيفنا الى
معرفة لا تبقى نكرة فدل على ان الاضافة ليست على معنى حرف
واجيب بان لا يلزم ما قاله بن درستويه الا لو قيل ان هذا على تقدير
من وتقدير اللام لان المقدر كالثابت وبهذا يعلم ان التقدير بالمعنى

الاول فليتنامل هذا الحزما ووردناه من الفوائد وتمام المقصد فانه
 من الفرائد وهو بالاعتماد بحقيق عند الاخ الموافق المديق في هذا
 الرمت الذي فيه النظر مفقود العيوب طاب لها الرقود و نار
 البحث زايدة الخمود والقرح ظاهر فيها الكسر والخود كتاب
 الله علينا بكممه ووفقنا باءا شكره و بمرنا بعبوب
 انفسنا الاميه واجزل لنا من سوابغ جوده
 الموهب العليه والحمد لله للعفيف التمام
 وحقيق المكرم والسلام والسلام
 علي سيدنا محمد خير الانبياء
 ذكر السلام وعلي اله و
 صحابه البريق والكرام
 شمس الهدى
 ومصابيح
 الظلام
 محمد